قاسيون

العدد 604
الاثنين 27 أيار 2013
24 صفحة الثمن (25) ل.س
WWW.KASSIOUN.ORG
ناطقة باسم
حزب الإرادة الشعبية

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ص. ب (35033) تلفاكس (+963 11 3120598) أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

• بعدسة سورية من داخل حلب

المؤتمر الدولي وقوى المعارضة.. من على يسار من؟؟ 6

الهيئة الوطنية العربية: نحن معارضة تطالب بالتغيير الجذري الشامل 9

الإسكوا: «تعبئة الموارد» تستدعي «رفع الدعم»! 12

تكنولوجيا إنتاج الغاز الطبيعي من مُخلفات الدواجن 20

الافتتاحية

إلى التغيير والتحرير

ينعقد قريباً مؤتمر حزب الإرادة الشعبية العاشر- الأول بعد الترخيص الرسمي- حيث تعتبر «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» وماعقدته من مؤتمرات تسعة سابقاً منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠١١، الأساس الفعلي لحزب الإرادة الشعبية. واستطاع الحزب خلال تلك السنوات تأمين منصة معرفية متقدمة مكنته من صياغة رؤيته السياسية التي أثبت الواقع صحتها، فعودة الجماهير إلى الشارع تحققت، كما تجلى بوضوح تماوت الفضاء السياسي القديم وظهور إرهاصات الفضاء السياسي الجديد، وكان سمت الحزب طوال الفترة السابقة هو: أن استعادة دوره الوظيفي تتحقق فقط عندما تعترف به الجماهير ممثلاً لمصالحها.

ومن هنا مثلت ملاقاة الحركة الشعبية واستكمال العمل على فرز النظام وفرز المعارضة على أسس وطنية لتفكيك الثنائية الوهمية (نظام- معارضة) المهمة الرئيسية الأبرز للحزب منذ المؤتمر التاسع الاستثنائي، وذلك لتهيئة كتلة وطنية قادرة على إيصال البلاد للمخرج الآمن من الأزمة وإنهاء العنف وإنجاز مهمات التغيير والتحرير، وما استدعاه ذلك من مشاركة بالحكومة الإئتلافية الحالية، تمهيداً لحكومة الوحدة الوطنية التي تلوح الآن بالأفق. ولم يكن كل ذلك إلا شوطاً بسيطاً من عملية تجعل من الحزب أداة تغيير بيد الجماهير.

يتزامن مؤتمر حزب الإرادة الشعبية مع تبلور مقدمات الحل السياسي للأزمة السورية (المؤتمر الدولي المزمع عقده في جنيف) كنتيجة للتوازنات الدولية الجديدة الناجمة عن الأزمة المستمرة للنظام الرأسمالي من جهة، وتوازن القوى في الداخل من جهة أخرى بعد أن أثبت الواقع السوري زيف مقولات وأوهام «الحسم» و«الإسقاط» التي قال عنها الحزب منذ البداية أنها قبض للريح.

ويعتبر تبلور الحل السياسي دليلاً واضحاً على صوابية الرؤية السياسية «للإرادة الشعبية»، وتدفع هذه الرؤية الحزب ليكون في مقدمة القوى الساعية لإنجاح هذا المؤتمر بمقدار ما يعبر الأخير عن تطلعات الشعب السوري بوصفه مقدمة فعلية للمخرج الآمن من الأزمة، وذلك عبر رفع وزن وتمثيل القوى الوطنية على طاولة الحوار والخروج بحكومة وحدة وطنية تكون أداة وقف للعنف ونبذ له.

لقد فرضت الحياة تلازم قضيتي التغيير والتحرير لحدود الاندماج تقريباً، وعمل الحزب على تحقيق التغيير الجذري والشامل البنيوي والتدريجي والسلمي الاقتصادي- الاجتماعي والديمقراطي السياسي، وإن مهمة رفع وزن القوى الوطنية على طاولة الحوار عبر الاستمرار بعملية فرز النظام والمعارضة على أساس وطني وعزل المتشددين والفاسدين واللاوطنيين في كل الأطراف، تعتبر مدخلاً رئيسياً لمهماتنا الكبرى المتعلقة بقضايا التغيير والتحرير. حيث ستساهم هذه القوى بإنجاز التغيير المنشود وإدارة المرحلة الانتقالية بما يخدم هذه العملية مع الحفاظ على وحدة أراضي الدولة السورية وسيادتها. وتأتي مشاركة الحزب بوصفه أحد مكونات الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، في تشكيل «ألوية الجبهة الشعبية للتحرير» مقدمة العمل على تنفيذ شعار تحرير كل الأراضي المغتصبة وفي مقدمتها الجولان المحتل.

لقد فرضت الضرورة التاريخية على حزب الإرادة الشعبية أن يكون في المقدمة وعلى كل الجبهات، وتتزايد آمال الجماهير المعلقة عليه يوماً بعد يوم، لأنه اختار منذ توقيع «ميثاق شرف الشيوعيين السوريين» في أوائل القرن الحالي أن يكون من «المحكومين بالانتصار».

■■

ليس لفلسطين حكماً..!

أعلن مسؤول عسكري أردني أن أكثر من ١٥ ألف عسكري من ١٨ بلداً سيشاركون في التمرين العسكري المشترك «الأسد المتأهب» الذي سيجري في الأردن خلال الأسابيع القليلة القادمة ويستمر لأكثر من أسبوعين. وأضاف المصدر ذاته أن القوات المشاركة تشمل السعودية والعراق ولبنان والبحرين والإمارات واليمن وقطر ومصر وباكستان وايطاليا وبريطانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة وتركيا وبولندا والتشيك بالاضافة للقوات الأردنية..!

■■

بلاغ عن اجتماع مجلس حزب الإرادة الشعبية

عقد مجلس حزب الإرادة الشعبية، صباح السبت ٢٠١٣/٥/٢٥، اجتماعاً استثنائياً عالج من خلاله التحضيرات المطلوبة لعقد المؤتمر العاشر للحزب، الأول بعد الترخيص.

حدد المجلس يومي الخميس والجمعة ٦-٢٠١٣/٦/٧ تاريخاً لعقد المؤتمر، وحدد شعاره الرئيسي «إلى التغيير والتحرير»، كما أقر جدول أعماله وشكل ما يلزم من لجان لمتابعة التنفيذ.

انتقل الاجتماع بعد ذلك إلى مناقشة المستجدات السياسية بين اجتماعين للمجلس، فتوقف عند التجهيزات الجارية لعقد المؤتمر الدولي لحل الأزمة السورية برعاية روسية أمريكية على أساس اتفاق جنيف في حزيران ٢٠١٢، ورأى أن الواقع يصادق يوماً بعد آخر على الرؤية العامة لحزب الإرادة الشعبية الذي أكد مبكراً على أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة الوطنية العميقة التي تعيشها سورية..

حزب الإرادة الشعبية

أكد المجلس على أن المتشددين في الطرفين إنما يخدمون أهداف واشنطن، وهم يعملون فعلياً على تجهيز الواقع السوري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم رؤيتهم اللاحقة لسورية التي يعيد فيها الناهبون تحاصص النهب فيما بينهم على حساب عذابات ودم الشعب السوري، وفي هذا السياق بالذات يجري الترويج لمخططات إعادة الإعمار وفقاً لوصفات المؤسسات الدولية بتزامن مريب مع عمليات رفع أسعار البنزين والغاز من الحكومة.

شدد المجلس على أن خلق اصطفاف وطني واسع ضد تحالف اللصوص الجديد يحتاج إلى أعلى درجات اليقظة التنظيمية، وإلى أوسع عمل سياسي ومطلبي في الشارع السوري.

توقف الاجتماع عند مبادرة إطلاق «ألوية الجبهة الشعبية للتحرير» من حيث ضرورتها الاستراتيجية والراهنة لمواجهة الصلف الصهيوني ومنعه من إحراز النقاط دون حضور مباشر على طاولة الحوار الوطني المقبل الذي سيتولى رسم مستقبل البلاد. كما أكد على أن الظرف السياسي بعد أكثر من عامين من الأزمة والقضايا الكبرى الأخرى يتطلب اليوم إعادة فرز السوريين على أساس موقفهم من قضية تحرير الجولان الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام المشروع الوطني المعادي للغرب الاستعماري والصهيونية..

• مجلس حزب الإرادة الشعبية
دمشق ٢٠١٣/٥/٢٥

بصراحة

محكومون بالانتصار

◄ محمد عادل اللحام

المؤشرات السياسية على الأرض تنبئ بوجود حلول سياسية للأزمة السورية، والتبدل في مواقف الأطراف المختلفة الدولية والإقليمية والمحلية التي لها علاقة بالأزمة السورية، ومن ضمنها المعارضة المتشددة الرافعة لشعار عدم الحوار إلا بشروط مسبقة من ضمن تلك المؤشرات، هذا يعني أن مرحلة جديدة من الصراع ستبدأ الأساس فيها الطاولة المستديرة التي سيطرح عليها كل طرف ما لديه من الأفكار والتوجهات والبرامج المعبرة سياسياً وطبقياً ووطنياً عما ستكون عليه سورية القادمة، وبالتالي سيتم تحشيد القوى بهذا الاتجاه، وهذا العمل خاضع بالنهاية لموازين القوى التي تشكلت على الأرض والاصطفافات التي جرت خلال الأزمة داخلياً وخارجياً، وهي من سيحدد مستقبل سورية القادمة المرهون مستقبلها بخيارين أساسيين إما أن تكون سورية مستقلة بقرارها السياسي والاقتصادي، ومحافظة على وحدتها الوطنية والجغرافية، وهذا يعني أن تكون ديمقراطية مقاومه للمشاريع والقوى الاستعمارية، وفي مقدمتها العدو الصهيوني، أو تكون سورية في المقلب الآخر وهذا يتصادم مع إرادة ومصالح الشعب السوري وتاريخه الوطني المعادي للمشاريع والأحلاف الاستعمارية من كل شاكلة ولون.

إن مقدمات الانتصار في الصراع السياسي القادم على القوى المتشددة في الطرفين التي لها مصلحة حقيقية في إدامة الأزمة واستمرار نزيف الدم السوري، يعتمد على الدور الذي ستلعبه القوى الوطنية من أحزاب ومنظمات مجتمعية ونقابات عمالية ومهنية في خلق موازين القوى الكافية والقادرة على التصدي لما هو مرسوم لسورية القادمة، حيث يجري الإعداد منذ فترة ليست بالقصيرة لليوم الأول لما بعد الأزمة من برامج ودراسات اقتصادية واجتماعية تعكس إلى حد بعيد ما هو مرسوم لسورية وللشعب السوري، خاصة الفقراء منه ويمكن أن ندلل على ما نقول، من فقرة جاءت في متن دراسة اقتصادية قدمتها مجموعة دارسة تحت اسم «دائرة التنمية الاقتصادية-أبوظبي»: «في ظل سورية الجديدة، فإن المبدأ المعتمد من الثوار هو المحافظة على الإمكانيات والبناء على ما أنجزته أيادي السوريين، ولكن على أن يكون القطاع الخاص هو محور العملية التنموية، وقائدها»، ما أنجزته أيادي السوريين المقصود بها ما تم إنجازه من خلال تبني السياسات الليبرالية الاقتصادية ونتائجها معروفة للقاصي والداني، وشعبنا السوري يعاني الويلات من تطبيقاتها الجهنمية تحت شعار توزيع الدعم لمستحقيه؟، ومن الفقر والبطالة ومدن العشوائيات وتراجع الإنتاج الحقيقي، وتعزيز الاتجاه نحو الاقتصاد الريعي، وتدني مستوى الأجور الحقيقية والاسمية، وارتفاع الأسعار الفاحش...الخ. هذه خارطة الطريق لسورية الجديدة التي عملت على تطبيقها قوى الرأسمال وقوى الفساد في مراحل ما قبل الأزمة، وستكون على طاولة الحوار القادم لليوم الأول لما بعد الأزمة كما تؤكد على ذلك دراساتهم المشرف على إعدادها أجهزة الاستخبارات، ومراكز الأبحاث التابعة لها لتكون مكملة لما يطرح سياسياً من الحلول التي محصلتها تقاسم الغنائم بين قوى الفساد في الخارج والداخل مع تغيير في الحصص وفقاً لوزن كل طرف.

إن المعركة السياسية قد تكون ضراوتها أشد من ضراوة المعارك العسكرية، ولخوضها يتطلب من القوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية تحشيد القوى المجتمعية وتنظيمها تنظيماً يمكنها من خوض المعركة بنجاح سياسياً ووطنياً وهذا يأتي في سياق التحضير الشعبي الواسع لخوض معركة تحرير الأراضي السورية المحتلة وفي مقدمتها الجولان.

الشعب السوري محكوم بالانتصار ولا خيار آخر غير الانتصار.

■■

اطلقوا سراح العمال المخطوفين بالسويداء!

◄ وائل منذر

ليس من باب المصادفة أن تتحمل الطبقة العاملة تداعيات الأزمة، وهي التي بنت الوطن بسواعدها وعلى أكتافها، وأن تلقى المصير ذاته الذي أصاب السوريين الفقراء من تسريح عمال القطاع الخاص وتدمير المنشآت ومعامل القطاع العام وسقوط أعداد كبيرة من العمل شهداء وجرحى ومخطوفين خاصة عمال الآبار التابعة لمؤسسة المياه في السويداء المفرزين كحراس لآبار المياه في قرية الثعلة بالسويداء، والتي يقدر عددها باثنتي عشرة بئراً، مهمة هؤلاء الحراس مراقبة وحراسة هذه الآبار وضمان عدم تلوث مياها ومنع الاعتداء والتخريب عليها ومنذ شهور تم خطف مجموعة من الحراس في هذه القرية لمفاوضة أهاليهم لدفع الفدية الباهظة من مجموعة مسلحة، تنتمي لما يسمى تنظيم جبهة النصرة، علماً أن الحرس لم يكونوا مسلحين أو منتمين إلى أحد الأطراف المتقاتلة ضد الطرف الآخر.

هؤلاء العمال المخطوفون جراء العنف الذي دمر البلاد والعباد لمصلحة من يود إفراغ وتصدير أزماته الاقتصادية عبر تجريب وبيع أسلحة المجمع العسكري لديه من خلال أدواته على الأرض السورية التي تنسق فيما بينها في تناغم ممنهج، يمثله متشددو نظام الفرص الضائعة ومعارضة اللاحل، فقد أثبتت تجربة السنتين الماضيتين أنهم شركاء في تقاسم الخراب ودماء الفقراء، تصدر الأوامر والتعليمات لهم من معلم واحد، يعيش على لعق دماء الشعوب المضطهدة واستغلال كدحها في سبيل ثرائه وبقائه المزعوم المتناحر مع الطبيعة.

إن العمال برواتبهم الهزيلة التي لا تخرج الزير من البير، ولا تفي بضرورات المعيشة هم كغيرهم من فقراء السوريين، يدفعون فواتير الدم وغلاء المعيشة غير المسبوقة الذي افتعله تجار وحرامية الأزمة قناصة نظام الفرص الضائعة ونصفه التوءم في معارضة اللاحل والتوتير، إن العمال المخطوفين ينتظرون من

العمال برواتبهم الهزيلة التي لا تخرج الزير من البير ولا تفي بضرورات المعيشة هم كغيرهم من الفقراء السوريين يدفعون فواتير الدم وغلاء المعيشة غير المسبوقة

يطلق سراحهم وإعادتهم إلى عائلاتهم وينهي معاناتهم وسحب قضية الخطف من بازار وتجارة المنتفعين من وجهاء أو شخصيات مرتبطة بالخاطفين تستلم حصتها من المبالغ المدفوعة لإطلاق المخطوفين وتسمسر وبمصير الوطن والشعب في سبيل ملء جيوبها وأرصدتها المالية على حساب دماء ولحم الفقراء. هؤلاء العمال المخطوفون على أيدي الجماعات الإرهابية ليس لهم ذنب سوى أنهم فقراء مهمشون وبالتالي هم وقود الصراع الدائر وحطب الحرب العبثية لملوك وأمراء الفساد في النظام والمعارضة.

أهالي المخطوفين في مطالبتهم الأجهزة الأمنية والجهات المعنية للتحرك بكل جدية ومسؤولية وطنية لإطلاق سراح العمال المخطوفين، وإعادتهم إلى عائلاتهم ويطالبون وزارة المصالحة الوطنية القيام بالدور المناط بها لتحرير العمال المخطوفين في السويداء في ظل تقصير أمني من جهاز الدولة في السويداء الذي يتمتع بالوقت والإمكانيات اللازمة مقارنة مع الأجهزة الأمنية في المحافظات السورية الساخنة، ويرى في ذلك حفاظاً على كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■■

من الأرشيف العمالي

ماذا يريد العمال؟

◄ أبو فهد

أكدت مداخلات رؤساء مكاتب النقابات في المجلس العام لاتحاد عمال دمشق على أهم القضايا التي تهم العمل والعمال, والتي نلخصها بالنقاط التالية:

العمل على تثبيت العاملين الوكلاء والمؤقتين الذين مضى على استخدامهم عدة سنوات.

إقرار الوجبة الوقائية للقطاعات التي تحتاجها.

حماية الكوادر الفنية وتحسين ظروفها.

العمل على إصدار قانون تعويض طبيعة العمل.

تعديل بعض مواد القانون الأساسي للعاملين في الدولة, وإعادة النظر في النظام الضريبي المعمول به, والعمل من أجل زيادة الأجور, وربط الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى للمعيشة .

كما تطرقت المداخلات إلى أوجه الخلل في أداء القطاع العام وهذه بعضها :

نقص اليد العاملة وخاصة في المراكز الإنتاجية, ودوران اليد العاملة ولا سيما الفنية منها, مما أدى إلى تدهور الإنتاجية والنوعية التي تؤدي إلى زيادة الهدر والتكاليف, وهذا ناتج عن السياسة الأجرية المتبعة.

التضخم في الجهاز الإداري.

عدم إمكانية المنافسة في بعض المجالات نتيجة افتقار المرونة الكافية في النظام الإداري ومركزية القرارات والافتقار للسيولة أحياناً, وتهرب بعض الإدارات من المسؤولية.

ضرورة حل التشابكات المالية والديون المتراكمة على بعض المنشئات أو الجهات العامة, وتحويل الدين العام إلى زيادات في رأس المال العائد للشركات.

أهمية الحوار للوصول إلى نتائج تعالج من خلالها السلبيات التي تؤدي إلى تردي أوضاع القطاعات الإنتاجية ولاسيما في الظروف الراهنة التي تتطلب النهوض بقطاعنا الإنتاجي بما يتناسب مع مواقف بلادنا بوجه التحديات الامبريالية والصهيونية.

كما أكدت مداخلات رفاقنا النقابيين الشيوعيين على أهمية الإسراع في تنفيذ ما جاء في مذكرة الاتحاد العام للعمال للحكومة التي تضمنت رؤية متكاملة للوضع الاقتصادي في سورية. كما أكدت على أهمية مواصلة المعالجات القطاعية ووضع القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات موضع التنفيذ .وأكدت على ضرورة العمل للحفاظ على المنجزات التي في بلادنا كالقطاع العام, والدفاع عن الإنتاج الوطني في كل قطاعاتنا والوقوف بحزم ضد محاولات تغلغل الرساميل الاحتكارية الأجنبية إلى داخل اقتصادنا الوطني حسب وصفات المراكز الاستعمارية العالمية مما يهدد مستوى معيشة جماهير الشعب, كما يهدد السيادة الوطنية بشكل عام, والنضال ضد مواقع ومواقف البرجوازية الطفيلية والبيرقراطية المرتبطة مع الاحتكارات العالمية والساعية دوماً لنهب الدولة والشعب معاً.

قاسيون العدد ١٤٥ تشرين الثاني ١٩٩٨

مسوغات قانونية لحرمان العاملين من حقوقهم

◄ خالد الأحمد

لقد أصبح من البدهي معرفة أن الحرمان من أي حق من الحقوق يأتي في سياق التطاول على رغيف خبزنا وهذا ما يعتبر جريمة أخلاقية وسياسية، تستوجب القصاص.

وهذا ما يحصل بالضبط، ويمارس على العاملين في محافظة دمشق، وخاصة في مديرية دوائر الخدمات، وكثيراً ما يدور حوله في الأيام استحقاق طبيعة العمل، ومن المستفيد منها علماً وعملاً في المرسوم الجمهوري لعام ١٩٩٦، والذي يمنح طبيعة العمل للعاملين في قطاع النظافة والبلديات، ومن يتولاهم، ومنذ ذلك التاريخ هذا الاستحقاق يصرف العاملين، ومع دخول البلاد في أزمتها بدأ الحديث عن تخفيف الإنفاق، والحد من الهدر دون السماح بمعالجة مكامن الفساد الإداري والمالي، وبين ليلة وضحاها أصبح العاملون في مديرية دوائر الخدمات محرومين من طبيعة العمل، والتي كانت تعادل أكثر من ٥٠٪ من الدخل، ومع البحث المدقق نجد أن أغلب ومعظم العاملين يقطنون العشوائيات المحيطة بالعاصمة، وهي التي كانت عرضة للأعمال الإرهابية، والتي سعت إلى إلحاق الأضرار المادية، والجسيمة في أملاك الإخوة العاملين، وأصبحوا مشردين وفاقدين لأي إمكانية في الحياة الكريمة، ويأتي تعميم وزير الادارة المحلية ليزيد من المأساة، ومن الجانب القانوني، وعملاً بالقرارات الصادرة للقانون \٥٠ \لعام ٢٠٠٤، نجد الكثير من الاستحقاقات تم تجاوزها، وخاصة على أسس التعيين ومنذ النشأة الأولى لمحافظة دمشق، ويأتي التعيين على عقود عمال التنظيفات في جميع دوائر المحافظة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن العاملين في مديرية المركبات والرحبات هم من أصحاب الاختصاص المهني، وأيضاً العاملين في مديرية الصيانة هم من عمال البناء، والعمال العاديين، وفي المقارنة مع المؤسسات الأخرى كان الأجر الشهري خارج محافظة دمشق يعادل حوالي ٣٥٦٠، وفي محافظة دمشق كان الأجر يساوي ١٨٦٥، بالتالي يصبح دخل العاملين خارج المحافظة مستفيدين من الترفعات كل سنتين مرة يعادل متوسط دخل العاملين في محافظة دمشق، وهذا من جانب، والعاملون في القطاعات والمديريات الأخرى يستفيدون من نسبة طبيعة العمل وتصل إلى أكثر من ٦٠ ٪ من الدخل من جانب آخر، والسؤال هنا هو: لماذا؟ وكيف يجري ذلك رغم التساوي في المكان، والزمان والأعمال نفسها، وخاصة في مديرية الصيانة وفرع الحدائق ومديرية المركبات ورش المبيدات، هذا السؤال المطروح الذي نضعه في عهدة وزير الإدارة المحلية ولمحافظ مدينة دمشق، وكل ما خرج من مصوغات قانونية لحرمان الإخوة العاملين في مديرية دوائر الخدمات، والمقصود هنا عمال عزيل الأسيقة وصيانة الأرصفة إضافة إلى رش المبيدات السنوي، وإلى ترحيل الأتربة والقمامة المختلطة مع الأتربة، وهذه الأعمال كلها من اختصاص عمال البلديات في دوائر الخدمات، وأخيراً ما المعيار القانوني علماً أن المادة ٩٨ من القانون /٥٠/ ٢٠٠٤، يحدد بالضبط استحقاق منح طبيعة العمل سؤال نتوجه به إلى كل الجهات المعنية للتدخل في معالجة لقمة العيش وإيصالها إلى مستحقيها!!.

■■

العمال أولى بأموالهم واستثماراتهم

◄ ريم علي

رغم الاستغاثات والمطالبات المتكررة للاتحاد العام لنقابات العمال للجهات المعنية لتسديد الديون المترتبة عليها لمصلحة بعض النقابات والعمال، إلا أن هذه الجهات لم تستجب لهذه النداءات على الرغم من أهميتها كونها تخدم شرائح العمال، وبالتالي خسارة الاتحاد للموارد التي كان يحصلها من ريع تلك الاستثمارات، والتي كانت تنفق في عدة مجالات ساهمت على مدى سنوات طويلة في دعم الطبقة العاملة، من خلال مساعدات اجتماعية وصحية وغير ذلك..

اللافت في الأمر تأثر أغلب مشاريع الاتحاد في المحافظات، وترافق ذلك بإبداء بعض مستثمري تلك المشاريع رغبتهم في إنهاء عقودهم، أو عدم تجديدها، في حين استمر البعض منهم بالالتزام بعقودهم، وعلى ذلك قام الاتحاد العام بتخفيض بدلات الاستثمار في حالات التوقف الجزئي، وأيضاً في حالات التوقف الكلي عن العمل لتلك المشاريع، فيما بقي العمل مستمراً في المشاريع الواقعة بالمحافظات الآمنة مع استمرار المستثمرين بتنفيذ عقودهم مع الاتحاد. كل ذلك انعكس على صناديق النقابات، وبعض صناديق الاتحادات في المحافظات، جراء انعدام مواردها من المشاريع الاستثمارية، إلى جانب عامل آخر ساهم في وقوع بعض تلك الصناديق بعجوزات مالية كبيرة، وهو التراخي وعدم متابعة تحصيل اشتراكات العمال التي تقتطع من رواتبهم بشكل شهري بواقع ١٪ من الأجر المقطوع لمصلحة الصندوق المشترك.

الملايين المستحقة

وقد أكدت مصادر في الاتحاد أن حجم الديون المستحقة على الجهات العامة بلغ حوالي خمسين مليون ليرة لمصلحة النقابات، الأمر الذي يتطلب المتابعة، وإنهاء حالة اللامبالاة التي كان الجميع يعمل بها، وحث الجهات العامة على إنهاء حالة التراخي، والتساهل في توريد مستحقات النقابات وحقوقها المالية.

وأشار المصدر أن أمانة الشؤون المالية بالاتحاد، وفي أكثر من اجتماع، سواء للمكتب التنفيذي أو المجلس العام للاتحاد أكد أن حجم التحصيل لواردات الصندوق المشترك منذ بداية العام الحالي، ولغاية الثلث الأول من نيسان الماضي بدا متواضعاً جداً ودون الطموح، بالقياس إلى حجم ما هو مطلوب من الجهات العامة، بحيث لم يتعد مجموع المبلغ المحصل ثلاثة ملايين وتسعمائة وتسعة آلاف ليرة، حيث كانت المتابعة تتم إما عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق أعضاء مجالس الإدارات في تلك الشركات، علماً أن تلك الواردات تحصل بنسبة ١٪ من كتلة الرواتب والأجور من كل المؤسسات والشركات العامة.

المطالبة بالديون

إن كل ما تم بحثه لعب دوراً في تراجع عائدات الاتحاد العام لنقابات العمال من تلك الاستثمارات، والتي كانت تشكل نسبة جيدة من موارده المالية التي تعود بالنهاية إلى العمال أنفسهم على شكل خدمات اجتماعية وصحية مختلفة يستفيد منها العمال وأسرهم وقد أكد أحد أعضاء المكتب التنفيذي أن الاتحاد العام في المحافظات كافة لا يتلقى أي مبلغ من الحكومة كتمويل أو دعم مادي، وإنما يعتمد في ذلك على عائدات استثماراته ومشاريعه، إضافة إلى اشتراكات العمال.

وبالنظر إلى حجم المديونية على الجهات العامة تجاه الاتحاد العام ومشاريعه الصحية، فإن العمل مستمر من خلال مخاطبة تلك الجهات لتسديد التزاماتها المالية المتأخرة حرصاً على استمرار العمل النقابي والصحي في تلك المشاريع والنقابات، وبما يؤمن استمرار الفائدة المرجوة للعمال وأفراد أسرهم.

ورغم كل هذه الظروف الضاغطة، والتي عطلت جزءاً من العمل النقابي والخدمات التي كانت تقدم للعمال في مختلف المحافظات، وفي جميع مواقع العمل، إلا أن هذا لم يقف في وجه الجهود والمحاولات النقابية التي واصلت عملها لتأمين الخدمات ولو بالحد الأدنى وخاصة الملحة منها كالخدمات الصحية.

وفي ضوء ما سبق وتعزيزاً لاستمرار عمل الاتحاد العام ونقاباته، تبرز الحاجة الماسة اليوم إلى مزيد من التعاون والشعور بالمسؤولية من الكثير من إدارات الجهات العامة من مؤسسات وشركات، وخاصة لجهة توريد مستحقات النقابات إلى صناديقها لإعادة توازنها المالي، بما يمكنها من الاستمرار في تقديم الخدمات للعمال في مختلف قطاعات العمل، وبما يضمن المحافظة على المكتسبات العمالية، والتمثيل الأفضل للطبقة العاملة وصون حقوقها.

■■

أعيدوا مستحقات عمال حلب!

◄ سالم الدهش

معظم المؤسسات الحكومية لا تؤدي التزاماتها المالية حين اقتطاع اشتراكات العمال النقابية وضرورة دفعها بالسرعة القصوى كي لا تتوقف صناديق المساعدة في النقابات واتحاد عمال محافظة حلب في هذه الظروف القاهرة التي تمر بها البلاد مع العلم إن صندوق المساعدة في النقابات يغطي الوصفات الطبية والعمليات الجراحية والولادات. وكذلك صندوق التكافل الاجتماعي في اتحاد عمال المحافظة التي يغطي مساعدات الوفاة ونهاية الخدمة والاستقالة والنقل من محافظة إلى محافظة والكل يعرف ما يعانيه العمل في هذه الظروف الصعبة.

الإسراع في إنصاف عمال شركة زجاج حلب وصرف رواتبهم التي لم يتقاضوها منذ أكثر من ثلاثة أشهر أسوة بعمال الدولة رغم إتصالهم بوزير الصناعة وعضو الاتحاد المهني للصناعات الكيميائية. إن صرف رواتب هؤلاء العمال في هذه الظروف القاهرة التي تمر بها البلاد والمعاناة الاجتماعية والمعيشية التي يعانونها خلال أربعة أشهر دون رواتب أمام الغلاء الفاحش والايجارات المرتفعة لأن أكثرهم هجروا من منازلهم مما يجعلنا نضم صوتنا إلى أصواتهم من أجل صرف رواتبهم بأقصى سرعة.

أنا بدي نقابة

مبادرة كل اقتصادي سوري

في القريب العاجل

نقابة للاقتصاديين

الخبراء والمحللون الاقتصاديون على موعد مع نقابة تمثلهم بعد أن أطلق مجموعة من الاقتصاديين والمهتمين صفحة على الـ«فيسبوك» أطلقوا عليها اسم «نقابة الاقتصاديين السوريين»، بهدف السعي لتأسيس النقابة على أرض الواقع.

وحسب المشرف الحالي على الصفحة فإن: «النقابة ستكون مهمتها الدفاع عن حقوق أعضاء الصفحة بما يتعلق بتنظيم المهنة»، فيما طلبت الصفحة من الأعضاء المشاركين من خريجي الاقتصاد «تقديم بياناتهم التي تتألف من الاسم الثلاثي، الرقم الوطني، رقم الموبايل، تاريخ الميلاد الكامل، الايميل، تاريخ التخرج، صورة شهادة التخرج، CV، بهدف التقدم بها للجهات المسؤولة بالبلد» ومن أجل ان تكون أكثر تنظيماً، وأن يكون مسعى القائمين ناجحاً من خلال هذه الصفحة لإقناع الجهات المسؤولة بتأسيس نقابة لهم تقوم بتنظيم عملهم على أرض الواقع، وبرخصة رسمية.

وليسمح لنا المشرفون على الصفحة بالإجابة على السؤال التالي وهو: هل تشكيل نقابة باسم الاقتصاديين ستكون بديلة عن جمعية العلوم الاقتصادية التي تضم الأغلبية الساحقة من اقتصادي البلد بمختلف توجهاتهم؟!!.

اتحاد الشغل ومشروع دستور الجمهورية التونسي

إن مساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل في رسم ملامح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتأسيس لجمهورية ديمقراطية اجتماعية أساسها سيادة الشعب، وجوهرها الحرية والعدالة الاجتماعية، تجد تكريسا لها في مشروع الدستور الذي أعدّه الاتحاد اقتناعا بدوره الطلائعي في المسار الانتقالي، وفي عملية البناء الديمقراطي، وإرساء أسس صلبة للجمهورية الديمقراطية التي يكون البعد الاجتماعي، واستحقاقات الطبقة الشغيلة من المكونات الأساسية فيها، ويؤمن للشعب التونسي حياة سياسية واقتصادية، واجتماعية وثقافية تقوم على المواطنة الكاملة الرافضة لجميع أشكال التمييز والإقصاء والتهميش.

إن الدستور هو ترجمة لخيارات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، ووفاء لثوابته، وتماشياً مع استحقاقات ثورة الكرامة والحرية، يدافع الاتحاد العام التونسي للشغل عن ديمقراطية اجتماعية تجد تجلياتها السياسية، والمؤسساتية ضمن دستور ديمقراطي اجتماعي.

ينطلق تصور مضمون الدستور الذي يقترحه الاتحاد من الواقع السياسي الاجتماعي لتونس ماضياً وحاضراً مع الاستئناس بالتجارب الدستورية المقارنة مرتكزا على جدلية القطيعة والتواصل، قطيعة مع الاستبداد السياسي والحيف الاجتماعي، وتواصلاً مع مكتسبات الشعب التونسي، وهويته العربية الاسلامية. لذلك ضمّت التوطئة أسس ومنطلقات صياغة مشروع الدستور، والقيم التي يستند إليها من جهة، والأهداف التي يطمح إلى تحقيقها من جهة أخرى عاكسة بذلك ثوابت الشعب التونسي، وطموحه إلى بناء مستقبل أفضل.

كما يرتكز تصور الاتحاد لمنظومة الحقوق والحريات العامة، والفردية على مبدأ شمولية، وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، إذ أن تكريسها يستوجب احترامها في كل المجالات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وضرورة ضمانها وتكريسها دستوريا بفصول الدستور، وعدم اعتبارها مجرّد إعلان نوايا يسترشد بها المشرّع العادي مثلما هو معمول به بأغلب الدساتير الليبرالية، وخاصة الحق في الإضراب والحوار الاجتماعي، والحق في التنمية... إلخ. كما يستند الاتحاد العام التونسي للشغل في مشروع الدستور الذي أعده على المرجعية الكونية لحقوق الإنسان (المعاهدات والمواثيق الدولية).

إن الخيارات الاقتصادية والاجتماعية يستحيل مناقشتها في ظل أجواء استبدادية، ولا تستقيم إلا في نظام سياسي قائم على الفصل بين السلطات، والتداول السلمي على السلطة والتعددية، وخاصة نظام قائم على التوازن والتفاعل الإيجابي بين السلطة يضمن آليات مراقبة متبادلة حتى لا تستبد سلطة على حساب السلطة الأخرى، لذلك اتجه الخيار نحو تكريس نظام شبه رئاسي يجمع بين خصائص النظام الرئاسي، ومميزات النظام البرلماني.

لكن بتبني منظومة الحقوق والحريات العامة بجميع أصنافها (الجيل الأول والجيل الثاني والجيل الثالث) ونظام سياسي قائم على الفصل بين السلطات، لا معنى له، دون توفر ضمانات وآليات دستورية توفّر احترام هذه المنظومة، لذلك اتجه مشروع الاتحاد إلى تكريس قضاء دستوري يسهر على التثبت من احترام القواعد القانونية لأحكام الدستور عبر محكمة دستورية تمارس نوعين من الرقابة، وذلك عن طريق الدعوى و الدفع.

إن التأسيس لجمهورية ديمقراطية أساسها سيادة الشعب لا يمكن أن تتحقق دون قضاء مستقل ومحايد لا يخضع بأي شكل من الأشكال للسلطة التنفيذية، وهو ما أكده مشروع الدستور عندما نص على أن السلطة القضائية مستقلة، واعتبارها سلطة مثل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ولم يعد ممكنا مثلما كان الشأن في دستور ١٩٥٩ الحديث فقط عن استقلالية القضاة دون استقلالية السلطة القضائية وقد تم ذلك بتوفير الضمانات الهيكلية والوظيفية لتحقيق هذه الاستقلالية.

كما أن التنمية تمثل مساراً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً شاملاً، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان يتمثّل في تحقيق المساواة، والفرص للتمكين من الموارد الأساسية، وكذلك التقاسم العادل للثروة، لذلك أكد مشروع الاتحاد على ضرورة تحقيق التنمية الجهوية العادلة، وذلك لا يتم إلا عبر مراجعة المنوال التنموي القائم أساساً على المركزية المطلقة، واستبعاد الفاعلين المحليين من مراكز اتخاذ القرار، وتقديم تصور جديد حول التنظيم الإداري للبلاد التونسية قائم على اللامركزية، والديمقراطية المحلية.

■■

عمال لبنان:
نحو حركة نقابية ديمقراطية فاعلة ومستقلة

بحث المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوقف المجلس أمام المخاطر التي تهدد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في وجوده وتقديماته خاصةً ما يتعرض له المضمونون من إذلال بالوقوف ساعات عند تقديم فواتير فرع المرض والأمومة، وساعات طويلة بعد سبعة أشهر عند قبضها، ناهيك عن انتظار المضمونين في المؤسسات التي لديها مندوب للضمان من السنتين حتى أربع سنوات، إضافة إلى أن عدداً كبيراً من المؤسسات في القطاع الخاص والعام لا تصرح للضمان الاجتماعي عن كل العاملين لديها وبالأجور الفعلية، ولا تدفع التعويضات العائلية للعمال، وأيضاً هناك فئات عمالية عديدة لا يشملها الضمان الاجتماعي ومنها عمال ورش البناء وعمال البلديات على سبيل المثال، مما يستدعي ويفرض على العمال ومنظماتهم النقابية أن يكون تصحيح أوضاع الضمان الاجتماعي وحمايته من أولويات مهامهم النضالية.

ودعا الاتحاد في الجلسة التي عقدها الهيئات العمالية والنقابية لاجتماع يتقرر فيه تحركات واعتصامات أمام مراكز الضمان من أجل حمايته وتحسين وتطوير وتوسيع تقديماته.

كما طالب كل المسؤولين الكف عن الصراعات والخلافات السياسية واستهتارهم بحقوق وحياة المواطنين، وأن يتخذوا المواقف الجريئة والصادقة بالحفاظ على كرامة الوطن والمواطن، والإسراع بتشكيل حكومة، وإقرار قانون للانتخابات ديمقراطي على أساس النسبية، ولبنان دائرة انتخابية واحدة خارج القيد الطائفي.

كما دعا الاتحاد القوى النقابية المستقلة برأيها عن الإملاءات والتوجهات التي تخدم مصالح الهيئات الاقتصادية، وحماتهم من القوى السياسية، ويدعوها للعمل والتنسيق لقيام حركة نقابية ديمقراطية مستقلة همها ونضالها الوحيد هو الدفاع عن مصالح وحقوق كل العاملين وذوي الدخل المحدود، إضافة إلى النضال من أجل السلم الأهلي والاستقلال الوطني.

يذكر أن الاتحاد وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية قام بورشة عمل نقابية تحت عنوان «نحو حركة نقابية ديمقراطية فاعلة ومستقلة» بحث فيها دور «التنظيم النقابي وموقفه من القضايا العمالية والاقتصادية – الاجتماعية.. قراءة نقدية» وجلسة تحت عنوان «دور المجتمع المدني والمنظمات الشبابية في دعم تأسيس مركز نقابي وطني مستقل».

من هموم الطبقة العاملة الفلسطينية

◄ جهاد عقل

يخرج عدد كبير من العمال الفلسطينيين فجر كل يوم من بيوتهم يحملون دمهم على أكفهم، وهم يتحدون الحواجز الاحتلالية، وجدار الفصل العنصري، ومختلف المعيقات والحواجز الأمنية، كل ذلك من أجل كسب لقمة العيش الكريم، ورغيف الخبز للعائلة .

ويوم الجمعة ١٧ أيار ٢٠١٣ تعرض ثلاثة من العمال الفلسطينيين إلى اعتداء رهيب من دورية من قوات الاحتلال الإسرائيلي غربي الجدار الفاصل، المحاذي لبلدة «بيت أولا» الواقعة قرب مدينة الخليل الفلسطينية، ووفق ما جاء في بيان الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حول تفاصيل الاعتداء أن «العمال الفلسطينيين الثلاثة وهم: عمر محمد حسن العملة (٣١ عاما) ومحمد عبد القادر العملة (٢٨ عاما) وجهاد سليم العدم تم إطلاق الرصاص المطاطي والاعتداء عليهم من جنود الاحتلال كما أطلقت عليهم الكلاب البوليسية، وقامت بنهش أجسادهم، وأصابتهم في مناطق مختلفة من الجسم تركزت في منطقة الرقبة والصدر واليد، ووصفت إصابتهم بالبالغة والمتوسطة، وفق التقارير الطبيّة لمستشفى الخليل الحكومي، حيث يتلقون العلاج».

من خلال متابعة مسيرة الكفاح والتحدي البطولية للطبقة العاملة الفلسطينية، يتم رصد حالات من الاعتداءات اليومية والاعتقالات، والإهانات، وفرض عقاب السجن والغرامات المالية على كل عامل، يخالف أوامر قوات الاحتلال الإسرائيلي في حال قيامه بالدخول دون تصريح عمل. هذا الوضع المأساوي يكلف العاملين المعاناة الجسدية والمادية، وفي بعض الحالات حياتهم دون أن يتحرك الضمير العالمي، وأولئك الذين نسمعهم يتباكون على حقوق الإنسان، وضرورة الالتزام بالشرعية الدولية، وكأن حياة الطبقة العاملة الفلسطينية لا تشملها حقوق الإنسان. خاصة وأن المواثيق الدولية تُلزم الدولة المُحتَلة أن تقوم بتوفير فرص العمل للعاملين في المناطق التي تحتلها، وليس فرض حصار عليهم.

ولم يتورع طاقم بعثة منظمة العمل الدولية في التطرق لهذه القضية الشائكة في تقريره السنوي الحالي الصادر قبل عدة أيام تحت عنوان «وضع عمال الأراضي العربية المحتلة» الذي جاءَ فيه «ومن بين ٨٣٠٠٠ عامل في (إسرائيل) والمستوطنات في عام ٢٠١٢، يُقدّر أنّ ربُعهم يعمل في (إسرائيل) دون ترخيص، ورغم أنَّ ذلكَ يقتَضي الدخول إلى (إسرائيل) بطريقة غير قانونية، فإنَّ الأُجور الأَعلى بكثير التي يُمكن كسبها في سوق العمل الإسرائيلية تُغْري آلاف العمال الفلسطينيين للجوء إلى سُبل محفوفة بالمخاطر لعبور الجدار الفاصل يوميا، نظراً لانعدام البدائل الأخرى لكسب دخل لائق».

معاناة العمال الفلسطينيين عامة، طريق آلام يومي متواصل، وما واجهه العمال الثلاثة أبناء بلدة بيت أولا من اعتداء، وقيام كلاب الجيش الإحتلالي بنهش لحمهم، وتعريض حياتهم للخطر، ما هي إلا مأساة تعاني منها الطبقة العاملة الفلسطينية الرازحة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي، الذي يخرق الاتفاقيات الدولية بحصاره الشعب ولطبقته العاملة، لذلك لا بد من إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفق القرارات الدولية، والعمل على تكوين اقتصاد فلسطيني يضمن فرص العمل لكل طالب عمل تستند إلى العدالة الإجتماعية.

■■

كارل ماركس على حق (١ـ٢)

◄ عبد الرزاق دحنون

في معرض حديثه عن سيطرة الدولار في المعاملات التجارية العالمية لأكثر من نصف قرن قال أحد أشهر خبراء الصين في المال والبنوك السيد «سونغ هو نغييِنغ»: إن حكومة بلاده تحتفظ في خزائن مصرفها المركزي بأكبر احتياطي من الدولارات في العالم.

وتستعمل الصين هذه الدولارات كبيضة قبان، بحيث تحافظ على نمو وتوازن اقتصادها بعيداً عن الهزات المفاجئة، وتشتري النفط من الأسواق العالمية من هذا المخزون النقدي. وذكر هذا الخبير الصيني معلومة مهمة ومذهلة في آن معاً يؤكد فيها أن تصنيع الورقة الواحدة من فئة مئة دولار تكلّف المصرف المركزي الأمريكي أقل من نصف دولار (حسب مصادر أخرى فإن الكلفة هي ٤ سنتات فقط).

والمفاجأة التي أذهلت الخبير الصيني، ومن ثم «العبد الفقير» الذي يكتب هذه الكلمات، هي أن الحكومة الأمريكية لا تسيطر على عملية طبع الدولارات نعم، البنك المركزي الأمريكي يخضع لسيطرة صيارفة من القطاع الخاص، وهذه مفاجأة من العيار الثقيل، وجعلتني أفكر على النحو التالي:

لو تعاملنا مع العملة الورقية على أنها سلعة، والظاهر أنها في هذه الحالة سلعة– بضاعة– حسب تعريف السلعة في الصفحات الأولى من كتاب كارل ماركس الشهير «رأس المال».

إذاً العملات الورقية تُباع وتُشترى، وبما أن القطاع المصرفي الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية يحتكر صناعة الدولار، فإن بيع كل مئة دولار في السوق يعود عليه بربح قدره تسعة وتسعون دولاراً ونصف الدولار. وأصحاب رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية يبادلون النفط والمواد الأولية من مختلف بلدان العالم بعملة ورقية تسمى الدولار. فماذا يعني هذا؟

السؤال الآخر هنا هل هذه الكتلة النقدية من الدولارات الأمريكية المتداولة في السوق العالمية تعادل في قيمتها البضاعة المنتجة في مختلف بلدان العالم؟ أغلب التقديرات تذهب إلى أن الكتلة النقدية بالدولارات الأمريكية تزيد كثيراً عن حاجة عملية التبادل بين المال والبضاعة. وهذه المعادلة الاقتصادية في نهاية الأمر تكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. وكي نفهم هذه المعادلة النقدية الصعبة لابد من العودة إلى الساعة الثامنة من مساء الأحد المصادف الخامس عشر من تموز عام ١٩٧١ وفق توقيت واشنطن العاصمة الأمريكية حيث جلس ريتشارد نيكسون في حجرة صغيرة في البيت الأبيض، وبين يديه مخطوطة تسبب محتواها في تغيير مجرى الاقتصاد العالمي برمته. وما خلا نيكسون وبضعة من مساعديه، ما كان أحد في العالم يُدرك أن الرئيس الأمريكي السابع والثلاثين قد هيأ نفسه لأن يذيع بياناً يتضمن قراراً تاريخياً. وهنا اصعتمد في رواية الوقائع اعتماداً كلياً على كتاب الصحفي الألماني الخبير في شؤون الاقتصاد العالمي أولريش شيفر (انهيار الرأسمالية) الصادر في فرانكفورت عام ٢٠٠٩ والمترجم إلى اللغة العربية في سلسلة عالم المعرفة الكويتية بداية عام ٢٠١٠.

جلس الناس أمام شاشة التلفاز يستمعون إلى خطاب نيكسون قلقين، فزعين، فـ«نيكسون» يخاطبهم بأنه تحدث إليهم في السنوات الأخيرة، مراراً وتكراراً عن الحرب في فيتنام، غير أن الحرب قد أشرفت على نهايتها الآن. ومن هنا، فإن لدى أمريكا الآن فرصة فريدة كي تحقق لجيل كامل من المواطنين السلام والرفاهية. لكن هذا الهدف لا يمكن التوصل إليه إلا إذا تغلبت أمريكا على الأزمة الاقتصادية المخيفة. لذلك فإن الرئيس الأمريكي يعلن تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تعهدها بتحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب.

■■

شيوعيون على مذبح الوطن

الرفيق الشهيد فواز الحراكي

استشهد يوم الجمعة ٢٠١١/٤/٢٢ الرفيق فواز الحراكي ، أثناء قيامه بمتابعة الأحداث في مدينة حمص، وسعيه لتخفيف حدة التوتر الناشئة في بعض أحياء المدينة..

الرفيق فواز حراكي من مواليد محافظة حمص لعام ١٩٦٩، وقد انضم للحزب الشيوعي السوري عام ١٩٨٥، وقد أصيب برصاصة غادرة في ساقه نتج عنها نزيف حاد أدى إلى مفارقته الحياة قبل وصوله إلى المشفى.

الرفيق الشهيد رائد ليلى

استشهد الرفيق رائد ليلى في حي القابون بدمشق، وذلك خلال الاحتجاجات التي خرجت يوم الجمعة ١٥/٧/٢٠١١ في العديد من المناطق السورية..

والرفيق من مواليد (محافظة ريف دمشق (قرية حفير الفوقا عام ١٩٧٤وقد كان عامل نسيج في القطاع الخاص، عرفه زملاؤه وفياً ومثابراً وصادقاً وكريماً ولا يرضى بالذل والمهانة..

الشهيد كان متزوجاً وأباً لأربعة أطفال هم: رهف وعمرها اليوم ١٠ سنوات، ومرهف وعمره ثماني سنوات، ونغم وعمرها ست سنوات، وأخيراً «مصعب الذي لم يكن يتجاوز عمره سنة ونصف عندما سقط أبوه شهيداً.

الرفيق الشهيد زهير مشعان

ولد الرفيق زهير ملاعلي (مشعان) في ١٩٩٤/١/١٠ واستشهد في دير الزور قرب مشفى النور وسط المدينة يوم عيد ميلاده الثلاثاء ٢٠١٣/١/١٠ بعد أن أتم التاسعة عشر ربيعاً. الشهيد الذي كان طالباً في السنة الثانية في معهد الحاسوب، كان يشارك في مظاهرة سلمية مع مئات الشباب حيث تعرضوا لإطلاق نار متعمد من أحد الأجهزة الأمنية، وهو من أهالي مدينة موحسن، وقد خرجت دير الزور في تشييع الشهداء حيث تجاوز عدد المشيعين ٢٠٠ ألف مواطن.

■■

نفحات وطنية

يا أيها الرجال

أحببت نزار قباني منذ أول ديوان شعر قرأته له «طفولة نهد» وتابعت قراءته طيلة عمري، وأعتقد أنه كان الرسول الذي جمع بين قلوب مئات آلاف الشباب وأن شعره ما يزال يفعل الكثير في نفوسهم، لكنني لست الآن بصدد الحديث عن شعره العاطفي، وإنما أنا في صدد الحديث عن التاريخ والسياسة في شعر نزار قباني.

إن نزاراً ككل العباقرة أحبه كثيرون، وكرهه كثيرون ولأسباب مختلفة وهذا طبيعي في الناس... أحبه كثيرون وأنا منهم لأنه تجرأ على أن يعبر بصراحة وصدق من الناحية العاطفية في البداية منذعام ١٩٤٢ ثم من الناحية السياسية في النهاية منذ عام ١٩٦٧ وبجرأة لم يسبقه إليها أحد، فكسر القيود والسدود وقال ما يفكر فيه الناس وما يفعلونه، ولكنهم لا يجرؤون على البوح به.

آمن نزار مبكراً أن الشعر والثورة وجهان لمسمى واحد، لأنه امتلاء بالشمس أراد أن تكون حروفه غضباً يسطع، وبكل عفوية الشاعر الثوري اختار أن يعيش بين الجماهير ومعها، يخاطبها ببراءة الطفل، وتفهمه ببراءة الطفل، رفض أن ينام كالآخرين على الساحل فرفض الغربة والعزلة وأصر على أن ينام في ضمائر الجموع. الناس عنده هم البداية والنهاية. وإذا كانت الثورة تفجيراً للشموس... ممارسة عنيفة للفرح فإن نزاراً هو شاعر الفرح الكبير. إنه كان، منذ كان، يداً في الصلصال ويداً على الغد الأجمل، وإن كان لا يمكن فصل شعره السياسي عن شعره العاطفي فشعره سياسي بامتياز، شعر يشرح ويفضح السياسة الداخلية والخارجية للوطن العربي وحكام الوطن العربي في القرن العشرين، سياسة الطبقة الحاكمة العربية ومن يقف خلفها ويدعمها داخلياً من رجال مال وأعمال ودين وفكر، من ماسونيين ومتاجرين بالوطن وأصحاب «بابيونات وعقل» ومن يقف خلفها ويدعمها خارجياً من رجال سياسة وسفراء وجواسيس من عهد لورنس إلى عهد برايمر وفيلتمان وسلمان خليل زادة، وسيظل شعره يفضح عجز هذه الطبقة الحاكمة وارتباطاتها السرية والعلنية بالعدو الخارجي ارتباط العبد بسيده، ويفضح خداعها لشعوبها. سيظل شعره شعرا تاريخياً بامتياز.. مغموراً بالتاريخ، تحدث فيه عن ماضي العرب كبناة حضارة إنسانية رائعة، عن أبطالهم وعلمائهم وفلاسفتهم وعن انتصاراتهم.

سيظل شعره يرعب الظالمين والمستبدين والخونة والأنانيين والانهزاميين والرجعيين والفاسدين، سيظل يرعب الأعداء، وأخيراً وسيظل مصدراً يسهم مستقبلاً في كتابة تاريخ القرن العشرين من وجهة نظر الجماهير الشعبية.

ولو كنت معنياً بتوحيد العالم العربي، بحشد كل طاقاته لخدمة شعوبنا لتصبح قوة سياسية وحضارية لطبعت كل قصائد نزار السياسية/ التاريخية ووزعتها مجاناً على شباب العالم العربي من الخليج إلى المحيط لأوحّد مشاعرهم وأشحن وجدانهم ولأنفخ في جمرة الغضب التي تتقد في جوانح كل منهم لتصبح لهيباً ينير دروب المستقبل. وأقدم نصيحة لمن يستطيعون: ترجموا أعمال نزار السياسية التاريخية كاملة إلى مختلف اللغات الأجنبية، ليعلم الجميع، أصدقاء وأعداء، أن هذا الشعر هو تعبير حقيقي عن مشاعر جماهير وطننا، وليعرفوا أنها لن تستسلم وأن الأمل سيظل يدغدغنا ويعمل على شحننا وتعبئتنا لنحرر أرضنا ونستعيد حقوقنا، ونعمل لقيام وطن حر وشعب سعيد.

إن قراءة قصيدة واحدة لنزار في التاريخ والسياسة كفيلة بجعل الناس ينفعلون، أما إذا ما قرؤوا كل قصائده فأخشى أنهم سيفعلون كما فعل البلجيكيون حين نزلوا إلى الشوارع عام ١٨٣٠ لدى خروجهم من مسرحية وطنية...!

من محاضرة للباحث الأستاذ محمد زهير ناجي تحت عنوان (التاريخ والسياسة في شعر نزار قباني)

■■

«المؤتمر الدولي» وقوى المعارضة

مَن على يسار مَن؟؟

◄ أحمد حسن الرز

مرة أخرى، يثبت دعاة الحل السياسي، كمخرج وحيد من الأزمة التي تمر بها سورية، صحة وصواب طرحهم السياسي منذ البداية. فقد أعلن الميل العام، على الصعد الدولية والإقليمية والداخلية كافة، نحو الحل السياسي كسبهم جولة أخرى ضد المتمسكين بتجربة سلاح منيت بالفشل، والقصور عن تحقيق أوهامها في «الحسم العسكري- إسقاط النظام». وتعدّ التحضيرات الجارية اليوم لعقد «المؤتمر الدولي» حول سورية إحدى ثمار التوافق الروسي-الأمريكي على الشكل، وفقط الشكل، الذي يجب أن يأخذه الصراع في سورية. وقد بدأت الأطراف الدولية عملياتها المتمثلة بتجهيز كل من لم يزل يحتفظ بعقلية الشكل القديم للصراع من القوى السياسية السورية، ورغم صعوبة الانعطاف الذي تبديه بعض هذه القوى إلا أنه بات من الواضح أن مصيرها محكوم بالالتحاق بركب الحل السياسي..

موقف «الجبهة الشعبية» من الإمبريالية الأمريكية وذراعها في المنطقة الكيان الصهيوني أكثر صلابة وواضح تماماً لجهة استعادة الدور الاقليمي لسورية في معادلة الصراع وانتقال سورية من مواقع المانعة إلى المقاومة وإيجاد سبل خلق الاقتصاد المقاوم والعمل على استعادة الأراضي المغتصبة عبر المقاومة الشعبية وتشكيل «ألوية الجبهة الشعبية للتحرير

وترافق التجهيزات للمؤتمر مجموعة من الإجراءات والمحاولات الدولية للتأثير مسبقاً بمجرياته، فتستخدم بعض الدول ما تيسر لها من أدوات، لإعطاء وزن أكبر لمن تراه أكثر جاهزية من القوى السياسية لأداء مهمة تمثيل مصالحها الاستراتيجية خلال المؤتمر. وقد انعكست هذه المحاولات على أداء بعض وسائل الإعلام، فدخلت كذلك في لعبة الأوزان، وأصبحت، على سبيل المثال، هي من تفرض أن هذه القوى السياسية أو تلك هي «أثقل التنظيمات المعارضة في سورية وزنا». ولم يكن مثيرا للاستغراب ما تتعرض له اليوم الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير المعارضة من حملة هجوم شعواء عليها، وإن الأداة الأمثل لهذا الهجوم بالطبع، هي الحجة القديمة الجديدة المتمثلة باتهامها بأنها جزء من النظام السوري، عبر مشاركتها في «حكومته». وهذا ما يدفع لدراسة نهج وسياسة بعض قوى المعارضة السورية، للوصول إلى استنتاج واقعي يجيب على تساؤل مشروع مفاده: من على يسار من في المعارضة السورية؟؟

على المستوى الاقتصادي الاجتماعي:

لم يعد خافياً على أحد حجم المعاناة التي قاساها الشعب السوري نتيجة السياسات والتوجهات الليبرالية، التي اتبعها الفريق الاقتصادي قبل الأزمة، وحجم المعاناة التي يساهم بخلقها اليوم أولئك المتمسكون بهذا النهج، من قوى فساد كبير داخل النظام تقاتل في سبيل إبقاء الاقتصاد السوري اقتصاداً تابعاً للغرب، فكيف صاغت بعض قوى المعارضة موقفها على الصعيد الاقتصادي- الاجتماعي؟

في الحقيقة، ليس بالغريب ألا يجرؤ «ائتلاف الدوحة»، وقبله «مجلس اسطنبول»، يوماً على مهاجمة السياسات الاقتصادية للنظام، من زاوية رفض التوجهات الليبرالية، فمن الطبيعي ألا تعارض القوة السياسية، المحكومة بنيويا بمنطق التبعية لدول تستقي منها ثقلها ووزنها السياسيين، توجهات قوى النهب داخل النظام لفتح المزيد من الثغرات للغرب كي يعبث باقتصاد سورية. لا بل لعلها ترى في ذلك إحدى الإيجابيات السياسية التي يجب الإبقاء عليها..

في المقابل، لم تحدد «هيئة التنسيق» موقفها علنا من السياسات الليبرالية، إلا أننا لو أردنا البحث عن جوهر رؤيتها الاقتصادية في بيانها التأسيسي، لوجدنا دعوات على شاكلة: «تحسين أوضاع القوى العاملة والفئات الفقيرة والمتوسطة، وإشراك البرجوازية الوطنية في عملية النهوض الاقتصادي، وتوفير الشروط والضمانات لعودة رؤوس الأموال المهاجرة». ولا إشارة هنا أو هناك عن رؤيتها للدور الاقتصادي- الاجتماعي الذي يجب أن يلعبه جهاز الدولة..

«الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» حددت موقفها الحازم الداعي للقطع الكامل مع السياسيات الليبرالية والتوجه لصياغة نموذج اقتصادي جديد، يحقق أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية

أما عن «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير»، فقد حددت موقفها الحازم الداعي للقطع الكامل مع السياسيات الليبرالية، والتوجه لصياغة نموذج اقتصادي جديد، يحقق أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية، ولم تكتف بالدعوة العلنية لمحاربة الفساد الكبير داخل جهاز الدولة، بل خاضت معه، عبر دخولها للحكومة السورية بشروطها البرنامجية، التي لا تمثل أكثر من ١٠٪ من برنامجها السياسي، معارك طاحنة لم تزل رحاها تدور بالتوازي مع محاولات قوى التشدد في النظام الرامية إلى تشويه صورتها، وتحميلها أعباء قرارات الأكثرية الحكومية، وصولا إلى «تطفيشها» من الحكومة. وهنا يتبين الموقع المتقدم للجبهة عن باقي قوى المعارضة التي، على الأقل، فضلت أن تبقى بعيدة عن معركة استعادة جهاز الدولة. ولم نتكلم عن التأثيرات السلبية للعقوبات الاقتصادية التي رحب «الائتلاف» بها والإضرابات التي دعت «الهيئة» إليها، لتعذّر اختزالها في هذه المادة..

على المستوى السياسي:

لم يقبل «إئتلاف الدوحة» لنفسه، في وثيقة ثوابته، بأقل من «إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه، وتفكيك الأجهزة الأمنية، وعدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام»، ولم يترك مناسبة تفلت من يديه، هو و«مجلس اسطنبول» سابقاً، دون استثمار منبرها، لاستدعاء التدخل العسكري الخارجي، والدعوة لإنشاء مناطق عازلة، والسعي للاعتراف الدولي بحكومته، والدعم عبر السلاح والمال. ولم تلبث ثوابته تتبدد، بعد إنعطاف الدول الداعمة له نحو الحل السياسي، وهذا ما يفسر حالة التخبط التي تمر بها بعض قياداته بين كفة أوهامها، وكفة ضغط الدول المؤسسة، ولا داعي لذكر أي الكفتين سترجح..

تشترك «هيئة التنسيق» مع «الائتلاف» في رفعها لشعار «إسقاط النظام»، وإن كانت ترددت قبل تبنيه، ولم يكن لها موقف ثابت من التدخل الخارجي، فرفعت شعار «لا للتدخل الخارجي» في الوقت ذاته الذي دعت فيه للتدخل العسكري العربي، على اعتباره «غير أجنبي، وبالتالي غير خارجي»، ورفضت العنف في ذات الوقت الذي اعتبرت فيه «الجيش الحر جزءاً من الحراك الثوري». أما موقفها من الحوار، فقد تدرج من إطلاق بعض قياداتها لشعار «لا حوار مع النظام» في البداية، إلى القبول به لكن بشروط شتى، ثم القبول بالتفاوض، كما تحب «الهيئة» أن تسميه..

في المقابل حددت «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير» موقفها الواضح من التدخل الخارجي في الشؤون السورية، بشقيه السياسي والعسكري، ودعت للحل السياسي عبر الحوار، كمخرج آمن وناجز ووحيد من الأزمة السورية، وكذلك رفعت شعار تغيير النظام تغييرا جذرياً شاملاً، وهو ما يعاكس شعار «إسقاط النظام» المتمثل، حسب تجارب المحيط، برحيل رأس الهرم والإبقاء على النظام. وإذا كان رفع الشعار الممثل للمصلحة الشعبية، وإدراك مدى إمكانية تحقيقه، هي إحدى صفات المعارضة الثورية، فيتبين لنا من جديد أن الأهداف التي رفعتها «الجبهة الشعبية» كانت أكثر ثورية ممن أراد الإصرار على شعارات أثبتت الأزمة استحالة تحقيقها، وكان الدم ثمناً للتعنت برفعها..

على المستوى الوطني:

تتحدد القضية الوطنية بمعناها العام في سورية بعاملين أساسيين، أولهما وهو الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، ورأس حربتها في المنطقة الكيان الصهيوني، وثانيهما وهو الموقف من قضية تحرير الأراضي العربية المغتصبة، وقوى المقاومة في المنطقة، وتحديد أي دور إقليمي لسورية في الصراع العربي الصهيوني..

لا يرى «ائتلاف الدوحة» في الولايات المتحدة الامريكية إلا سنداً و«حليفاً ديمقراطياً» يساعده في تطلعاته، ولا ترى الولايات المتحدة الامريكية في «الائتلاف» سوى قوة سياسية تابعة لها وهي من صنعتها. أما الموقف من كيان العدو فلا وجود له في قواميس «الائتلاف»، إلا إذا كانت إمكانية توظيفه في سياق المهاترات الإعلامية كبيرة..

أما «هيئة التنسيق»، فيطغى الطابع الحقوقي على خطابها السياسي. فعديدة هي بياناتها التي تندد بالعدوان الصهيوني المتكرر، وتعول فيها على الضمير الدولي في الوقوف إلى جانب شعبنا في قضيته الوطنية، وكبح جماح العدو وثنيه عن تكرار عدوانه. أما فيما يخص الولايات المتحدة والغرب، فالعديد من قيادي الهيئة يعتبر أن انفتاحها على الجميع هو نقطة قوة تسجل لمصلحتها..

في المقابل يبدو موقف «الجبهة الشعبية» أكثر صلابة، فالموقف من الإمبريالية الأمريكية وذراعها في المنطقة الكيان الصهيوني واضح تماماً، إذ لطالما دعت إلى استعادة الدور الاقليمي لسورية في معادلة الصراع العربي- الصهيوني، وانتقال سورية من مواقع المانعة إلى المقاومة، وإيجاد سبل خلق الاقتصاد المقاوم أساساً لا يمكن للدولة أن تكون مقاومة بدونه، وأخيرا العمل على استعادة الأراضي المغتصبة عبر المقاومة الشعبية وتشكيل «ألوية الجبهة الشعبية للتحرير»، وعبرت دائما عن ربطها ما بين التغيير والتحرير واستحالة الفصل ما بين القضيتين الاقتصادية – الاجتماعية والوطنية..

الشعب هو من يقرر:

إن ما سبق يؤكد على موقع «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير»، كقوة معارضة غير تقليدية تعرضت، وما زالت تتعرض، إلى محاولات حثيثة لتشويه صورتها من قبل من هم على يمينها، ورغم هذه المحاولات، لا تزال تدعو إلى ضرورة لجم الخلافات والتناقضات الثانوية ما بين القوى الوطنية، في سبيل تأمين المخرج الآمن والتام للأزمة السورية، وإنجاز التغيير الجذري والشامل الذي ينشده السوريون..

وأما عن تحديد الوزن الحقيقي لكل قوة سياسية في سورية، فالفيصل هو الشعب السوري، عبر تمثيله في الأحزاب والتكتلات السياسية التي تحمل في جعبتها برنامجاً سياسياً واضحاً. وكل ما يقال قبل ذلك، ما هو إلا محاولات عبثية تهدف إلى إثقال بعض القوى السياسية، ممن تفقد حجم التأييد الشعبي الكافي لها لتتقدم عن باقي القوى السياسية..

■■

لا يرى «ائتلاف الدوحة» في الولايات المتحدة الامريكية إلا سنداً و«حليفاً ديمقراطياً» يساعده في تطلعاته والموقف من كيان العدو فلا وجود له في قواميس «الائتلاف» أما «هيئة التنسيق» فيطغى الطابع الحقوقي على خطابها السياسي وعديدة هي بياناتها التي تندد بالعدوان الصهيوني المتكرر

قواسم رفض ما يمثله «الدردري» تتجاوز الحدود السورية

◄ خالد الأحمد

إن كانت السياسات الاقتصادية السورية المتبعة في السنوات الخمس الأخيرة لما قبل انفجار الأزمة هي من أهم أسباب تحول التوتر الاجتماعي إلى انفجار، بما حققته من مستويات لم تشهدها البلاد من الفقر والبطالة، فإن زيارة «عراب» هذه السياسات عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية سابقاً، والخبير الاقتصادي ومبعوث «الإسكوا» لإعادة إعمار سورية حالياً، لاستكمال محاولات التحكم بطبيعة التحول الذي تنحوه البلاد وتوجيهه في مسارات تعيدنا إلى عهد سياساته الاقتصادية.

«إعادة الإعمار: القطبة السورية المخفية!»

ففي سياق التحضيرات للمؤتمر الدولي المزمع عقده حول سورية في المدى المنظور، أطل علينا الدردري بعد غياب طويل بما حمله في جعبته من «مارشال سوري» لإعادة إعمار سورية وفق وصفات البنك الدولي، وهذا حسب تعبير صحيفة الأخبار اللبنانية في عددها ٢٠٠٦ تحت عنوان (إعادة الإعمار: القطبة السورية المخفية!) التي جاء فيها:

يستند «مارشال السوري» من حيث جوهره إلى المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، ومن حيث التطبيق فإنه يستند إلى قروض على دفعات من البنك الدولي تصل إلى ٢٠ مليار دولار، مشروطة باستكمال تحرير التجارة والخصخصة، وبرفع الدعم كلياً وإنهاء دور الدولة في السوق، وبتشريعات تسمح للاستثمارات الأجنبية باستقدام ما يصل إلى ٤٠٪ من عمالتها من خارج سورية، إضافة إلى سياسات ضريبية شديدة التساهل مع الاستثمار الأجنبي.

ويرى كاتب المقال أن «الانتقال الواسع خلال الشهر الماضي إلى ساحة العمل العلني في ما يخص نموذج سورية الاقتصادي اللاحق عبر جملة من المشاريع والمخططات التي تعمل عليها هيئات بحثية دولية أو مدعومة دولياً، يجد ما يفسره ليس في اقتراب استحقاق إعادة الإعمار فقط، بل يجد تفسيره أيضاً في أنّ ذلك «الحل السياسي» ذاته، ليس سوى استمرار للمعركة الدولية التي لم تكسر عظم أحد حتى الآن، ولكن بإحداثيات جديدة سيكون التوجه الاقتصادي اللاحق بينها دون أدنى شك. ولذلك فإن معركة سياسية كبيرة ستخاض لتحديد الطريقة التي ستتم من خلالها عملية إعادة الإعمار، لأن نموذج سورية ما بعد الأزمة الاقتصادية، والسياسية إلى حدّ بعيد، إنما سيتحدّد على طريقة تنفيذ إعادة الإعمار، وهذا بالرغم من رأي الدردري، في مقابلة أجرتها معه Syrian pages، الذي قال فيها بأن «السؤال حول شكل الاقتصاد هو اليوم خارج سياق البحث، لأننا بحاجة لإعادة الإعمار أولاً».

«سورية: القفزة الليبرالية... إلى الهاوية»

إن المتطلع على المشهد السوري يعي تماماً السخط الاجتماعي لما حملته رياح «اقتصاد السوق الاجتماعي»، ولما ستحمله رياح الدردري الدولية الجديدة، وهو ما عبر عنه ملحق «السفير العربي» لصحيفة «السفير» اللبنانية أيضاً في عددها الصادر في ٢٠١٣/٥/٢٢ في مقال بعنوان (سورية: القفزة الليبرالية... إلى الهاوية). ويقول الكاتب: «نقلت البرلة الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ما يقرب من ٢٢ في المئة من السكان المصنفين «تحت خط الفقر الأعلى» نحو عتبة «تحت خط الفقر الأدنى»، أي بإضافة ما يقرب من ٤,٥ ملايين إنسان إلى ٢,٣ مليون يمثلون ١٢,٣ في المئة من السكان الموجودين سلفاً تحت خط الفقر الأدنى، ليصبح ٣٤ في المئة من السوريين تحت خط الفقر حسب أرقام العام ٢٠٠٨ الواردة في «التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع في سورية».

«.... وقد وصلت نسبة البطالة إلى ١٦,٥ في المئة العام ٢٠٠٩، أي ٣,٤ ملايين عاطل عن العمل من مجمل حجم قوة العمل السورية، بسبب إفلاس مئات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والخسارة الهائلة التي مُني بها قطاع الزراعة، بنسبة ٤٤ في المئة من حجم قوة العمل فيه. وهذا لم يتأتّ من الجفاف في المنطقة الشرقية فحسب، بل من التهميش الحكومي وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار به. تراجع حجم قوة العمل الزراعية في ريف دمشق بين العامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ بنسبة ٦٠ في المئة، وفي حلب بنسبة ٥٤ في المئة، وفي السويداء بنسبة ٦٧ في المئة. ولم يتمكن الاقتصاد الوطني من خلق سوى ٩٠ ألف فرصة عمل صافية بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٨، في حين كان يلزم فعلياً تأمين ٧٢٠ ألف فرصة عمل حقيقية».

«تنازلات اقتصادية .... لمن؟»

وتحت هذا العنوان عادت «الأخبار» في عددها ليوم الجمعة ٢٠١٣/٥/٢٤ لتفرد مساحة أخرى تحدث فيها كاتبها عن استقبال الحكومة السورية «للعراب» بما يمثله من تاريخ أسود، عشية قرار رفع الدعم عن الغاز وحديث يتداول بين الناس عن خطوات لاحقة شبيهة تستهدف المواد الأساسية للمواطن السوري، تحمل في طياتها أسئلة وإشارات استفهام للحكومة «لماذا الاستعجال على رفع الدعم؟ ولمن تقدّم هذه التنازلات؟ أسئلة مشروعة يوجهها المواطن السوري، وابحثوا عن أجندة «الاسكوا» مجدّداً، حسب تأكيد الصحيفة:

«إنّ الحكومة الحالية مطلوب منها تعبيد الطريق لحكومة المرحلة اللاحقة. مرحلة استتباب الاستقرار. وعمل أقصى ما يمكن لرفع الدعم عن السلع الأساسية تمهيداً للمشروع المرتقب»..«ويظهر استقبال الدردري كرسالة سياسية للخارج تفيد بأنّ دمشق منفتحة في هذا المجال. المقداد قال بعد اللقاء إنّ بلاده «تنظر الآن باتجاه المستقبل وبدء الحوار الوطني، وهي مصممة على إعادة البناء والإعمار بالتوازي مع استعادة الأمن والأمان»...!

■■

في «معركة الدعم».. من يتحمل المسؤولية؟

◄ محمد الذياب

أصدرت الحكومة السورية قراراً يقضي برفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي من ٤٥٠ إلى ١٠٠٠ ليرة سورية. هذا القرار، الذي يعكس تخلياً جزئياً عن سياسة دعم المواد الأساسية، جاء عشية بدء التحضيرات لعقد المؤتمر الدولي حول سورية الذي يتوقع أن تنبثق عنه حكومة وحدة وطنية، الأمر الذي يعني أن هذا الإجراء قد يكون من أواخر إجراءات الحكومة الحالية، فلماذا هذا التوقيت؟ ومن يخدم هذا القرار؟

إن الادعاء بأن هذا القرار هو جزء من استراتيجية ما لمعالجة الأزمة الاقتصادية هو إدعاء كاذب، لأسباب عدة، أهمها بأن هذا النوع من الإجراءات لم يكن يوماً في مصلحة الاقتصاد الوطني أو المواطن، لا قبل الأزمة ولا بعدها ولا خلالها بالطبع، ولاسيما إذا لم يقترن بإجراءات مقابلة كرفع الأجور أو تعويض المواطن بسلة استهلاكية بديلة، بل هو يشكل امتداداً لسياسات الفريق الاقتصادي الراحل لحكومة العطري- الدردري سيئة الصيت التي أسهمت إلى حد كبير في إيصال البلاد إلى أزمتها الحالية. السبب الثاني هو توقيت هذا القرار الذي جاء في لحظة انعطاف حرجة تشهدها البلاد تبدأ مع التشكيل المرتقب لحكومة وحدة وطنية من جنيف مهمتها إطلاق حل شامل للأزمة السورية بإحداثياتها المختلفة من بوابة وقف العنف. أما السبب الأخير فهو أسلوب تعاطي الإعلام الرسمي وشبه الرسمي مع مسألة الرفع المتتالي للدعم ومحاولة تحميل المسؤولية عن ذلك في غير اتجاهاتها الحقيقية.

ولعل السبب الأخير يجاوب من تلقاء نفسه عن جزء مما وراء هذا القرار، فإضافة إلى محاولات الإساءة للمعارضة الوطنية التي شاركت في الحكومة وأبلت بلاء حسناً في مشاركتها تلك، قياساً بحجم التحديات والأولويات المطروحة، يمهد هذا النوع من القرارات الطريق أمام «الخطة ب» التي تعني تحالف الفاسدين الكبار من الطرفين، النظام والمعارضة، الذين كانوا في موقع التشدد على طول خط الأزمة السورية، والذين يجبرهم التوازن الدولي الراهن للذهاب إلى الحل السياسي، فلا يجدون طريقاً تبقيهم في مواقع النهب إلا عبر استنزاف الشعب السوري في حياته المعيشية، وشل قدرته عن تقرير مصيره، وإخضاعه إلى الأمر الواقع الذي يفرضه هذا النوع من القرارات، ولنا في نتائج سياسات الفريق الاقتصادي الراحل خير مثال على ذلك، فهو الذي أوصل البلاد إلى هذه الدرجة من التأزم، ويسعى بقاياهم اليوم للإجهاز على ما تبقى..

إن الأزمة الاقتصادية التي تشهدها هي نتيجة للأزمة السياسية التي تواجهها البلاد:

- عقوبات اقتصادية وحصار جائر من جانب الغرب
- الوضع العسكري والأمني المتوتر على الأرض
- الفساد الكبير الذي لم يكن سبباً للأزمة فحسب، بل ضاعف من معدلات نهبه خلالها وزاد.

وهكذا فإن الأزمة الاقتصادية سيكون حلّها سياسياً وليس اقتصادياً..

لذا فإن الذي يتحمل المسؤولية عن التضييق على معيشة الشعب السوري ولقمته هم أولئك الذين راهنوا منذ انفجار الأزمة السورية على أوهام الحلول العسكرية بشقيّها: «الحسم» و«الإسقاط»، فرفضوا الحل السياسي، ومارسوا كل أشكال العنف، ودمروا أجزاءً واسعة من الاقتصاد الوطني والبنية التحتية، دون أدنى درجة من المسؤولية الوطنية الحقيقية. أولئك هم الذين أوصلوا البلاد إلى أزمتها الاقتصادية، وهم من سيدفع الثمن..

■■

ما السر خلف نبش «الدردري»؟

ما بات في حكم المؤكد هو أن المؤتمر الدولي المتعلق بالوضع السوري سيعقد خلال الأسابيع القليلة القادمة، ومن الطبيعي والحالة هذه أن تعمل القوى المختلفة على ترتيب أوراقها للتعاطي مع النتائج المفترضة لهذا المؤتمر والتي هي بدورها باتت شبه معروفة، ولعل أهمها هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تشترك فيها قوى المعارضة المختلفة، والنظام. وفي هذا السياق، فيما يبدو، تأتي المحاولات المحمومة وغير المنطقية بآن معاً، لتلميع صورة عبد الله الدردري النائب الاقتصادي السابق، وإعادة تعويمه في التداول السوري، تحت يافطة إعادة الإعمار، وسط استياء واضح ومسبق من عموم السوريين، موالاة ومعارضة. ودون الغوص في حجم المسؤولية المباشرة «للدردري»، أقلها بالتضليل الذي مارسه، عما آل إليه الوضع في البلاد، باعتباره عراب السياسة الليبرالية، التي أنتجت ما أنتجت من فقر وبطالة وتهميش، وقوننة الفساد وبالتالي ارتفاع مضطرد في وتيرة النهب، والاحتقان الاجتماعي السياسي، فإن اللافت هو ذلك التوافق بين أصوات من المعارضة والنظام حول هذه الشخصية والدور المنوط بها، الأمر الذي يؤكد حقيقة أساسية طالما تم التأكيد عليها من القوى الوطنية في البلاد وهي أن هناك وحدة حال موضوعية بين قوى الفساد في النظام وأقسام في المعارضة، وهي توافق على توزيع جديد للثروة ليس بين الناهبين والمنهوبين كما هو مفترض وضروري بل بين الناهبين والناهبين أنفسهم أي إعادة تقاسم للحصص..

● نقلاً عن موقع قاسيون

رد على «مين» فَرعَنَك على «أسمنت طرطوس»...؟

ورد إلى «قاسيون» رد من شركة أسمنت طرطوس على المادة التي نشرتها الجريدة مؤخراً، وفيما يلي بعض الأفكار الرئيسية في الرد:

جواباً لما ورد في جريدتكم المحترمة العدد /٦٠٠/ الاثنين ٢٠١٣/٤/٢٩ «مين» فَرعَنَك على «أسمنت طرطوس»...؟ بتوجيه اتهامات التواطؤ والفساد المستشري بمسار تنفيذ عقد شركة مجموعة فرعون، وهنا نشير إلى الخطوط العريضة من مقالكم:

– لم تسكت الشركة عن المطالبة بحقوقها تجاه مجموعة فرعون، وذلك من خلال لجنة التنسيق والموثقة في محاضرها المشتركة بين الفريقين ومراسلات أخرى كثيرة ومتعددة/بالوثائق المحفوظة لدينا.

– تعتبر ساحة التجانس مشروعاً استراتيجياً نظراً لدورها في رفع الطاقة الإنتاجية للأفران الأربعة، وقامت مجموعة فرعون فوراً بتوقيع عقود التصنيع والتوريد لمشاريع التطوير مع شركات عالمية متخصصة، ووضع برنامج زمني (متوقع) للإنجاز، بعد توقيع العقد وتصديقه من جانب رئاسة مجلس الوزراء، وقد وصل إنجاز ساحة التجانس إلى مراحله الأخيرة عند توقف العقد بنسبة تنفذ ٩٠٪، ونسبة تنفيذ ٣٠٪ للفلاتر القماشية ولمبردات الأفران وباقي التجهيزات التي لم يتم تركيبها موجودة في مستودعات شركتنا.

– استطاعت الشركة من خلال المتابعة الدائمة والحثيثة للإدارة الحصول على تجهيزات ومعدات من خارج الالتزامات العقدية، وذلك ضمن فترة البرنامج الزمني الموقع لمجموعة فرعون، والتي تصل قيمتها إلى ملايين الدولارات، والتي لم يشر المقال إليها، بالإضافة إلى قيام مجموعة فرعون بتوريد كامل مشاريع التطوير الواردة بالعقد والمحددة.

– عندما حصل نقص بالإنتاج المضمون، قامت مجموعة فرعون بتعويضه، ففي الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بلغت كمية النقص في الإنتاج المضمون بالربع الأول حوالي ٨١ ألف طن كلينكر، وقامت مجموعة فرعون بتوريد هذه الكمية لشركتنا في بداية عام ٢٠٠٩، وبلغت قيمتها ١٩٥ مليون ليرة، ولم تدفع شركتنا هذا المبلغ بل حسمته من قيمة الكميات المسلمة لمجموعة فرعون في عامي ٢٠١٠/٢٠٠٩ كحصة لها، والتي لا تعطي دفعة واحدة بنهاية كل عام بل تعطي بشكل ربعي حسب بخصوص العقد.

– إن الجزء الأكبر من حصة مجموعة فرعون استحقت لها قبل استحقاق المبالغ التي تمت المطالبة بها، كما أن الشركة لم تتأخر عن مطالبة مجموعة فرعون بتسديد ما يترتب عليها من مطالبات مالية.

◄ تعقيب المحرر:

بعد توجيه الشكر لإدارة شركة أسمنت طرطوس على تفاعلها مع ما تم نشره، تود «قاسيون» الإشارة إلى بعض الملاحظات التي ترى مجدداً أن الرد لم يكن مقنعاً بخصوصها، فيما مر على بعضها مرور الكرام:

١- لم يتم توضيح أسباب عدم متابعة تنفيذ البرنامج الزمني لمشاريع التطوير العقدية من إدارة الشركة آنذاك، ولماذا تم تعديل وتأجيل مدة تنفيذ البرنامج الزمني لعدة مرات من مجموعة فرعون فقط دون مبرر واضح، ودون أخذ موافقة شركتكم، وهو الأساس في تحقيق غاية العقد، أما المبررات التي ذكرتموها حول تعثر الشركة الصينية في التصنيع والتوريد، فهو دفاع غير مقنع من قبلكم عن عدم تطبيق البرنامج الزمني في موعده مما أدى إلى فوات منفعة على الشركة، ففي المحصلة لم تدخل ساحة التجانس أو الفلاتر القماشية الخدمة كما يفترض العقد..

٢- بالنسبة للتجهيزات التي تمت الإشارة إليها في ردكم على أنه تم تنفيذها من فرعون خارج الالتزامات العقدية، فهذا الكلام غير دقيق، والحقيقة أن تقديم هذه التجهيزات يندرج ضمن المادة / ١٣ / من العقد، والتي هي من التزامات فرعون وعلى نفقته بغية زيادة الطاقة الإنتاجية..

٣- لم يتم الإشارة إلى ضياع ملايين الليرات على خزينة الدولة كرسم إنفاق استهلاكي /١٤٠٠/ ل.س عن كل طن فيما لو تم تحقيق هذه الخطط الإنتاجية الموضوعة من شركة فرعون عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠..

٤- ذكرتم أن الجزء الأكبر من الحصة الإنتاجية لشركة فرعون استحقت لها قبل موعد الاستحقاقات المالية التي تمت المطالبة بها فهذا الكلام مناقض لما ورد في محضر اللجنة المشكلة من قبلكم والمسجل بالديوان العام لديكم برقم /١٤٦٤٣/ تاريخ ٢٠١١/١٢/٤ والذي يبين في الصفحة رقم /٣/ أن تاريخ استحقاق قيمة الفلاتر بتاريخ ٢٠١٠/١/٣ وفي الصفحة /١٠/ يبين أن الكمية الأكبر من الأسمنت سلمت لفرعون والبالغة /١١٥٦٨٠/ طن بعد تاريخ استحقاق المبالغ المذكورة وبالإضافة استمراركم بتسليم الأسمنت عام ٢٠١١ لفرعون على الرغم من عدم دفعه لفروقات الاستهلاكات المعيارية وفقاً للعقد علماً أنه يوجد كتاب مرسل إليكم من شركة فرعون يبين فيه عدم أحقية إدارتكم بالمطالبة بفروقات عن المعايير الإنتاجية، وهي لا تعترف بها، وأنها غير مستحقة عليها!.

٥- المشكلة أن تلك المطالبات لم تستتبع بإجراءات قانونية للحصول على مستحقات معمل أسمنت طرطوس، لتحل المطالبة بحد ذاتها إلى خطوة «لذر الرماد في العيون» ليس إلا.

وبالنتيجة يلاحظ أن عدم متابعة تنفيذ البرنامج الزمني أثر سلباً على الواقع الإنتاجي لدى شركتكم، ولم تخفض التكاليف أو الاستهلاكات النوعية بل ارتفعت، ولم يتم تحسين الواقع البيئي وتخفيف التلوث بعد مرور أكثر من نصف مدة العقد!؟

تنويه: رد شركة «أسمنت طرطوس» سينشر كاملاً على الموقع الالكتروني www.kassioun.org حيث ننشر هنا فقط مقاطع من الرد لأسباب إخراجية

■■

أسعار مواد البناء تلهب جيوب المقاولين وتجمّد حالة السوق

◄ محمد الإدلبي

رغم الركود وانخفاض الطلب على مواد البناء في سورية هذه الأيام، إلا أنّ أسعار المواد الرئيسية الداخلة في قطاع البناء والمقاولات والتشييد لا تزال تشهد ارتفاعاً كبيراً مقرونة بأسعار الصرف، وذلك بحسب المتعاملين بهذا المجال. فلم تعد حركة العرض والطلب هي المتحكم بسعر المنتج في السوق، بل أصبح التجار والعاملون في هذه المهنة يسعّرون المواد حسب سعر الدولار الآني واليومي، ما أثّر بشكل كبير على هذا القطاع، ودفع خبراء في السوق إلى وصف الحالة التي يمر بها قطاع البناء بأنها «أسوأ مرحلة مقارنة بسنوات سابقة».

ويعزو المتابعون هذا الارتفاع المتوالي في الأسعار إلى عوامل رئيسية أبرزها، ارتفاع تكلفة الإنتاج والاستيراد بسبب الظروف الحالية، ارتفاع تكاليف الشحن، ازدياد تكلفة المستوردات ومدخلات الإنتاج من مواد أولية وغيرها، وبالتالي هذا الارتفاع في التكلفة سيؤدي بشكل حتمي إلى رفع الأسعار. وفي السياق نفسه وكنتيجة طبيعية، فقد أدى ارتفاع أسعار مواد البناء، إلى توقف العديد من المشاريع التي كانت قيد التطوير كما توقفت أعمال المقاولة في البناء.

وقد انسحب حال أسعار مواد البناء وتذبذبها، على أسعار العقارات وحال هذه السوق التي تشهد حالة «تذبذب» بين ارتفاع وانخفاض، بسبب الظروف التي تمر بالبلاد.

المضطر هو من يشتري...

في جولة على بعض متاجر ومنافذ بيع مواد البناء في ريف دمشق، أكد أحد «الباعة» أنه «ونتيجة لضعف حركة البيع وتراجع القدرة الشرائية إضافة إلى انخفاض الطلب بشكل كبيرعلى مواد التشييد ومواد الإكساء الداخلي فإنه في صدد تصفية متجره والعزوف عن العمل في هذا المجال الذي لم يعد ذا جدوى»، على حد قوله، «فلا يُقدم على شراء مواد كالأسمنت والجبس وغيرها من المواد إلا المضطر، ولا تكون عمليات الشراء بكميات كبيرة كالأطنان بل بالكيلو غرامات المعدودة، وهذا وفق رأيه يعكس الحالة التي وصل إليها حال هذا القطاع الهام».

وعلق قائلاً: «حركة البيع ضعيفة جداً وقليلة.. ولا يشتري هذه المنتجات إلا المضطر في حين كنا قبل هذه الفترة نبيع بكميات كبيرة، ولا تبيت مواد البناء عندنا أكثر من ٢٤ ساعة».

الأسعار تضاعفت.. ورفع سعر الفيول زادها

ذكر أكثر من تقرير، أن أسعار مواد البناء في سورية تضاعفت أكثر من ١٠٠٪ وهذا أثر على تكلفة سعر المتر المربع الواحد مقارنة بسنوات سابقة بيعاً وشراءً، كما أن الارتفاع طال حتى المصنّع محلياً وسبب ذلك هو ارتفاع تكاليف الإنتاج، ففي الوقت الذي كان فيه سعر البلوكة الواحدة ١٣ ليرة أصبح الآن ٢٥ ليرة، كما اقترب سعر طن الحديد من حدود الـ ١٠٠ ألف ليرة، وبلغ سعر طن الأسمنت الواحد نحو ١٠ آلاف ليرة في السوق.

لكن المدير العام للمؤسسة العامة للأسمنت ومواد البناء «إبراهيم عباس»، أوضح مؤخراً أن المؤسسة حددت سعر الطن الواحد من الأسمنت البورتلندي العادي ٣٢,٥ بـ ١٢,٥ ألف ل.س للطن المعبأ بأكياس، و١٢ ألف ليرة سورية للأسمنت الفرط. مشيراً إلى أن سبب رفع سعر طن الأسمنت، يرجع إلى ارتفاع كلف الإنتاج ومنها رفع سعر طن الفيول، وهو أكبر مكونات كلفة صناعة الأسمنت، إضافة إلى ارتفاع قيمة وأجور نقل مستلزمات الإنتاج.

وبلغ سعر كيس الأسمنت الأبيض المستورد (مصري) في منافذ البيع العادية (البيع ليس بالجملة) نحو ١٣٠٠ ليرة في حين كان سعره ٦٠٠ ليرة سورية، وبلغ سعر كيس السبيداج ٤٢٥ ليرة وكان سعره ١٣٠ ليرة، أما متر السيراميك المصنع محلياً فقد بلغ سعر النوع الرابع (نخب رابع) ٦٥٠ ليرة للمتر الواحد، وبلغ سعر متر الأرضيات ١٣٠٠ ليرة.

وقال أحد «الباعة»: «كان سعر متر السيراميك ٢٥٠ ليرة واليوم ٦٠٠ والتجار يسعرون المواد حسب سعر الصرف ويطلبون منا تثبيت الكميات المراد شراؤها فوراً، وإن حركة البيع ضعيفة جداً».

مشيراً إلى أنه منذ شهر إلى الآن ارتفع سعر متر السيراميك ٢٠٠ ليرة، في إشارة منه إلى سرعة الوتيرة التي ترتفع بها أسعار مواد البناء.

تحد يواجه المقاولين

الارتفاع في الأسعار لم يبقَ حكراً على المواد الأساسية بل تعداه إلى اليد العاملة، وهي المكوّن الرئيس والعمود الأساسي لقطاع البناء والتشييد، فالأجور بدورها بدأت ترتفع تدريجياً، نظراً لارتفاع تكاليف ومتطلبات المعيشة، وهذا بحد ذاته تحد كبير يواجه هذا القطاع والمطورين العقاريين، يضاف إلى تحدي أسعار مواد البناء. فالمطور المحلي لم يعد يقوى على الصمود وكذلك الأجنبي، ويمكن القول إن حالة «الجمود» هي المسيطر الحالي على سوق التشييد والبناء.

■■

ممثلو الهيئة الوطنية العربية لـ«قاسيون»:
نحن جزء من المعارضة الوطنية التي تطالب بالتغيير الجذري الشامل الحقيقي

◄ إعداد وحوار سعيد قاسم

في إطار الاطلاع على مواقف القوى الوطنية السورية وعرضها على الرأي العام بما يتعلق بالأزمة الوطنية الراهنة وسبل الخروج منها، التقت «قاسيون» بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٢ ممثلي الهيئة الوطنية العربية، الدكتور «عباس الحبيب»، الأستاذ «حكمت المحمد»، والأستاذ «حكمت دواس»، أعضاء الأمانة العامة في الهيئة الوطنية العربية عن محافظة الحسكة، أعضاء المكتب التنفيذي في ائتلاف قوى التغيير السلمي المعارض، للإضاءة على تجربتهم الوليدة في محافظة الحسكة.

●كيف تقدم الهيئة الوطنية العربية نفسها، وما هي توجهاتها ومكوناتها؟

الهيئة الوطنية العربية تجمع اجتماعي فكري مستقل يضم الكفاءات والنخب الوطنية والعلمية، يعتمد هوية المواطنة دون اعتماد الأثنية المذهبية والقومية، يهدف إلى الإسهام في بناء وطن ديمقراطي تعددي. ويأخذ على عاتقه المشاركة العلمية الجادة في تقديم الطروحات الوطنية العامة لبناء دولة عصرية ديمقراطية تؤمن الحياة الحرة الكريمة للسوريين.

نحن جزء من الحركة السياسية التي بدأت تظهر في الفضاء السياسي الجديد، الذي بدأ يظهر مؤخراً.

●ما هي أهداف الهيئة الوطنية العربية؟

أهم ما تهدف إليه الهيئة الوطنية العربية ما يلي:

■ تحقيق المساواة بين أبناء الجزيرة السورية واعتبار المواطنة السورية هي المعيار والهوية الرئيسية للجميع.

■ توفير الأمن لمواطني الجزيرة والاستعداد لاستلام كامل المسؤولية الأمنية في الدفاع عن المنطقة.

■ توفير الفرص للمستقلين والكفاءات السورية في الجزيرة للمساهمة في بناء الوطن والمشاركة السياسية.

■ المحافظة على الحدود والبوابات السورية وجميع المنشآت النفطية والغازية والحيوية وكل ما نعتبره من مرفقات الدولة ملكاً للشعب.

■ العمل على إسهام المرأة الفعلي في البناء السياسي بما يحقق مشاركة حقيقية تتناسب مع أهميتها في المجتمع.

أما الثوابت الأساسية للهيئة فهي:

■ رفض وجود أي قواعد أجنبية على أرض الجزيرة تحت أي ظرف دولي أو إقليمي.

● رفض عسكرة المجتمع والحراك الشعبي السلمي.

■ الالتزام بالطريق السلمي للتغيير الديمقراطي الجذري الحقيقي الشامل في سورية.

●كما هو واضح من خلال وثائق الهيئة، فتجمعكم تشكّل في ظل ظروف الأزمة السياسية الشاملة التي تمر فيها سورية، برأيكم ما هي الأسباب التي دعت لتشكل هذا التجمع؟

بعد مرور فترة وجيزة على الحراك السلمي في سورية، ولدرء الخطر عن المنطقة التي نتواجد فيها (الجزيرة السورية)، وخشية من انقسام المجتمع وحصول الفتنة، قررنا تحمل مسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية، فتم تشكيل هذا التجمع تحت عنوان «الهيئة الوطنية العربية» ليكون إطاراً جامعاً لمختلف الشرائح الاجتماعية لمنطقة الجزيرة وتحت راية التجمع، وذلك للمساهمة في الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة ومنع أعمال التخريب والحفاظ على أمن واستقرار المنطقة والعمل على منع ضرب النسيج الاجتماعي والحيلولة دون تعريض البنية الاجتماعية لخطر التفكك والانقسام على أسس عرقية وطائفية...الخ، وأخيراً للمشاركة الفعالة في الحراك الشعبي السلمي على أرضية المطالبة بالتغيير الجذري الشامل بالطرق السلمية ورفض عسكرة الحراك وكل مظاهر العنف.

●كيف تواصلتم كهيئة مع القوى المجتمعية الأخرى في المحافظة، وما هي آليات العمل التي اعتمدتموها في نشاطكم في مناطق تواجد الهيئة؟

انطلاقة الهيئة كانت في مدينة (القحطانية) لعدة أسباب تتعلق بتنوع نسيجها الاجتماعي وانسحاب كل مظاهر المؤسسات الأمنية والعسكرية منها... إلخ. فقمنا قبل كل شيء بالتواصل مع الهيئات والكتل المجتمعية الأخرى فيها، حرصاً منا على التشارك الديمقراطي مع مختلف هذه القوى في العمل والنشاط اللاحق، فكان اللقاء الذي تم بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٣ في القحطانية بين (الهيئة الوطنية العربية- الهيئة الكردية العليا- الكتلة السريانية- الكتلة الايزيدية) فخرجنا بنهاية اللقاء بتوافق مشترك، وهو ما عبر عنه البيان الذي صدر بالتاريخ نفسه من خلال التوصل إلى عقد اتفاقية مشتركة نصت على ما يلي:

«نظراً لتطور الأحداث المتسارعة في سورية عموماً وفي محافظتنا خصوصاً (الحسكة)....، لتجاوز النفق المظلم وحل كافة القضايا والمشاكل الأمنية والخدمية، فقد ارتأت هذه المكونات الرئيسية بعد مشاورات واتصالات وبعد دعم الجهود المخلصة في هذا الجانب، من الآن فصاعداً إدارة شؤونها في المرحلة الراهنة الانتقالية وقررت ما يلي: تشكيل مجلس مشترك من ٣٠ عضواً ينبثق من جميع القوى ... هذا المجلس يتكفل بوضع الحلول للمشاكل الاجتماعية والخدمية لأبناء المدينة قدر المستطاع وخاصة المشاكل التي تشكل خطراً على السلم الأهلي بالتوافق، وانطلاقاً من المصلحة العامة وقطع الطريق أمام المغرضين والمخربين»

فكان هذا أول عمل لنا كهيئة، ثم باشرنا بتشكيل مراكز في مدينة القحطانية، حيث قمنا بتشكيل المجالس (مجالس المدينة- مجالس الريف) المرتبطة مع بعضها البعض. فمجالس المدينة مرتبطة بمجلس واحد يشرف على عملها، مؤلف من ٣٠ شخصاً منتخباً، من كل البنى القومية والدينية والمذهبية المتواجدة.

أما مجالس الريف، فقد تم تشكيلها في مناطق تواجدنا وهي مرتبطة بمجلس واحد يشرف على عملها بكل التفاصيل، مؤلف من ١٢ عضواً منتخبين، وقد تم تشكيل كل مجلس حسب المناطق ومكوناتها فمثلاً: هناك مجالس خاصة بالإخوة العرب، ومجالس خاصة بالإخوة الأكراد، وأيضاً توجد مجالس مشتركة بسبب تنوع النسيج الاجتماعي في هذه المنطقة المعنية. والمجلس الموحد الذي ترتبط به مجالس الريف، مؤلف من ١٢ عضواً يشرفون على عمل هذه المجالس خدمياً وأمنياً، إضافة إلى متابعة كل الإشكالات التي تطرأ على عملها.

كما انبثقت عن مجلس المدينة (في القحطانية مثلاً) عدة لجان مختلفة الاختصاصات، فمثلاً اللجنة الأمنية مؤلفة من ٦ أعضاء من انتماءات مختلفة، مكلفة بمتابعة الأمور الأمنية لهذه المناطق والتعاون والتنسيق مع الأهالي في إعادة الأمن والاستقرار لهذه المناطق ونزع كل مظاهر التسليح والعنف، دون أن تكون متعارضة مع الدور الإداري للجهات الرسمية.

كما شكلت في مناطق تواجدنا محاكم أهلية (قضاء شعبي) بالتوافق بين الأهالي لحل الخلافات والمسائل التفصيلية المتعلقة بالحياة اليومية لتسيير أمور الأهالي ولمنع تشكل حالة التوتر والاحتقان بينهم. فالقرار الصادر عن المحكمة الشعبية يطبق على الجميع وبدورها اللجنة الأمنية تلتزم بتنفيذه.

●هل يمكن اعتبار تجربتكم الوليدة، شكلاً من أشكال الإدارة المحلية؟

تعتبر تجربتنا شكلاً من أشكال عمل الإدارة الذاتية الشعبية الحقيقية، فقد جرى التمثيل داخل المجالس عبر الانتخاب والتوافق حسب خصوصية كل منطقة وتركيبتها الاجتماعية، (حقيقة إلى حد هذه اللحظة العلاقات العشائرية هي السائدة في الكثير من المناطق). وما دفعنا إلى خوض هذه التجربة عدة أسباب:

- ظروف الأزمة السياسية في سورية.
- انسحاب مؤسسات الدولة (بشكل خاص الأمنية والخدمية) عن الكثير من المناطق.
- الخوف من انتشار الفوضى وعمليات العنف المسلح.
- حماية البنية الاجتماعية من مخاطر التفكك والانقسام.

ونتيجة لذلك ارتأينا العمل على تشكيل المجالس لملء الفراغ الخدمي والأمني ضمن آلية وقوالب محددة أقرب إلى قوالب الإدارة المحلية (الإدارة الذاتية) وآلية عملها، ولكن أكثر فعالية من عمل الإدارة المحلية بصيغتها الحكومية المقيّدة بالروتين والبيروقراطية وعمل المكاتب والعقلية الإقصائية لأي عمل شعبي.

وبذلك أغلقنا الباب في وجه أعمال التسليح والعنف من أية جهة كانت (متشددي النظام والمعارضة)، وبالتوازي تم رفع سقف العمل السياسي السلمي الديمقراطي في الحراك الشعبي ورفض العسكرة ومظاهر العنف.

بنشاطنا الحالي استطعنا توسيع رقعة تواجدنا في الجزيرة: (القامشلي- القحطانية- الجودية- الرميلان- المالكية- أضف إلى ذلك الريف من الحدود الشمالية التركية إلى الجنوب بالقرب من الحدود العراقية)، ولا يزال عملنا مستمراً بتوسيع نشاطنا واعتماد آليات عمل جديدة تتناسب مع المستجدات الطارئة.

●كيف تحددت علاقة الهيئة مع القوى السياسية الأخرى من خلال تجربتكم؟

في البداية كان هناك التباس حول موقفنا وعملنا بالنسبة للقوى الأخرى (متشددي المعارضة والنظام) لأننا أخذنا خطاً مغايراً يعبّر عن صوت الأغلبية الصامتة في المحافظة عبر الالتزام بالعمل السلمي المعارض الرافض لعسكرة الحراك والرافض للعنف من أية جهة كانت.

إلا أنه بعد مرور فترة زمنية على عملنا، تغيّرت المعطيات، فنجاح تجربتنا في خلق شكل جديد من أشكال عمل الإدارة المحلية على المستويين الخدمي والأمني حقق توافقاً شعبياً على عملنا. مما خلق جواً من الارتياح في العمل مع الكثير من القوى في الأوساط الشعبية.

●مؤخراً دخلتم كهيئة في عضوية ائتلاف قوى التغيير السلمي المعارض، ما هي الأسباب التي دفعتكم لمثل هذه الخطوة؟

أسباب هذه الخطوة تعود إلى اقتناع الهيئة الوطنية العربية ببرنامج وأهداف وآلية عمل الائتلاف، فالائتلاف يتوجه بخطابه السياسي إلى الأغلبية الصامتة في المجتمع ويعتمد الحل السلمي السياسي للأزمة السورية طريقاً وحيداً للخروج منها ولتحقيق التغيير الجذري العميق الشامل في سورية.

كل هذه الأسباب هي التي عجّلت بدخولنا الائتلاف، فنحن جزء من هذه المعارضة الوطنية التي ترفع خيار الحل السلمي السياسي الرافض للعسكرة والعنف، والتي ترى في التغيير الجذري الشامل العميق تغييراً حقيقياً.

●هل من كلام أخير توجهونه في نهاية هذا اللقاء؟

نتوجه بالشكر باسم الهيئة الوطنية العربية لصحيفة «قاسيون» لإتاحتها هذه الفرصة لنا للحديث عن تجربتنا وإبداء الرأي حول جملة قضايا تتعلق بعملنا ونشاطنا، ولرحابة صدركم في إيصال صوت الهيئة إلى الرأي العام. هذه لفتة كريمة ولكم كل الاحترام والتقدير. وأخيراً نقول: نحن متفائلون بقيام سورية الجديدة التي ستحقق طموحات الشعب السوري.

■■

الأستاذ حكمت المحمد: تجربتنا تعتبر شكلاً من أشكال عمل الإدارة الذاتية الشعبية الحقيقية، فالتمثيل داخل مجالس (الريف والمدينة) يتم عبر الانتخاب والتوافق الشعبي الفعّال

الأستاذ حكمت دواس: الهيئة الوطنية العربية تبنّت خطاً مغايراً يعبّر عن صوت الأغلبية الصامتة في محافظة الحسكة عبر الالتزام بالعمل السلمي المعارض الرافض لعسكرة والعنف

الدكتور عباس الحبيب: خضنا تجربة المجالس بسبب: ظروف الأزمة السورية- انسحاب مؤسسات الدولة عن الكثير من المناطق- الخوف من انتشار الفوضى وعمليات العنف ومخاطر التفكك

من الذاكرة

أين رأيته؟

◄ محمد علي طه

أيام كنت في عداد حرس سجن المزة العسكري عام ١٩٥٩ كان للسجن حرسان:
حرس داخلي عناصره من الشرطة العسكرية يحرسون الباب الرئيسي وأسوار السجن وداخله ومنهم مجموعة من رقباء وعرفاء وأفراد مكلفون بتعذيب المعتقلين بإشراف لجان التحقيق المكونة من ضباط أمن مدنيين وعسكريين، والمعتقلون العسكريون يشغلون الطابق الأرضي، بينما يشغل المعتقلون المدنيون الطابق العلوي.
حرس خارجي عناصره من جنود المدرعات مع ثلاث مصفحات، ولا علاقة له بالتعذيب لا من قريب ولا من بعيد، وأنا واحد من هذا الحرس، ومن ضمن مهمتي إلى جانب الحراسة مرافقة المرضى من زملائي إلى مستوصف السجن للمعالجة، وكنا ننتظر بين البابين الداخلي والخارجي لأكثر من عشر دقائق ريثما يتم تأمين الطريق أمامنا بإبعاد من يتواجد من المساجين وبخاصة الذين تعرضوا أو يتعرضون للتعذيب الجسدي خارج غرفة التحقيق، وفي إحدى المرات حين فتح الباب الداخلي لندخل خرج أحد المساجين العسكريين وهو برتبة مرشح، وقد أطلق سراحه، وكان شديد الإنهاك ويحمل بيده بنده وكتّافيتيه العسكريتين، فقلت له الحمد لله على سلامتك، وسألته عن سبب سجنه، فأجاب سجنت بتهمة العمل السياسي، أدركت عندها أنه إما رفيق أو صديق، ساعدته بتركيب الكتافيتين والبند العسكري وسرت معه إلى الباب الخارجي وناديت على سائق سيارة التموين وهي على وشك التحرك ليأخذ المرشح معه إلى مدينة دمشق، شكرني وأسرع باتجاه السيارة. وبعد شهرين على هذه الواقعة، صرت في عداد المساجين (انتقلت من خارج السجن إلى داخله) لأكون نزيل زنزانة لمدة شهر ونصف، ومن ثم وبعد تقديمي للمحكمة العسكرية التي برأتني نُقلت إلى أحد المهاجع ولم يطلق سراحي، وصار بإمكاني أن «أتمتع» بالتنفس مع باقي المساجين في ساحة السجن، وفي إحدى فترات التنفس لمحت أحد المساجين، فخيل لي أن وجهه ليس غريباً علي، لكنني رغم إعمال الفكر لم أستطع تذكره، ولم يتح لي التأكد من معرفته فقد أطلق سراحي وظل ذلك الوجه يتراءى في مخيلتي لشهور، وفي ظهيرة أحد أيام الربيع كنت مع أحد أصدقائي في جولة كعادتنا على بسطات الكتب لشراء ما نستطيع منها، تلبية لرغبة جارفة في المطالعة وبخاصة الكتب «ذات السلاسل» كسلسلة الكتاب الذهبي والفضي والروايات والقصص العالمية (طبعاً كل هذا كان أيام زمان) وأمام بسطة بين مسرح العباسية ومكتبة التنبكجي بطلعة الحجاز التقيت صاحب الوجه الذي حيرني وأتعبني تذكره، فبادرته بالتحية الحارة وقبل أن يرد التحية باسماً ارتسمت في مخيلتي صورة وجه المرشح الذي التقيته أمام باب السجن الداخلي وساعدته بوضع الكتافيتين والبند العسكري، وقد أعيد سجنه ثانية وخلالها لمحت وجهه في فترة التنفس، فتعانقنا وتعارفنا بالأسماء.. إنه الرفيق وديع ناجي أبو الوفا.

■■

وثيقة مزورة وإشاعة تَشغل الجهات العامة..

«المتة المسمومة» قضية لم تغلق بعد

◄ حازم عوض

بدأت القصة حينما نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي صورة لوثيقة قيل إنها صادرة عن «الشركة العامة لمرفأ طرطوس»، تحمل الرقم ٥٢٧ بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦، تحذر بشدة من «قيام جماعات مسلحة بتسميم كمية كبيرة من مادة المتة بالزرنيخ بغية توزيعها من منطقة يبرود في ريف دمشق إلى جميع المحافظات».

وجاء في هذه الوثيقة ذات الرقم ٥٢٧، أن الشركة العامة لمرفأ طرطوس تطلب من الجهات كافة «إبلاغ العاملين العسكريين والمدنيين باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع إدخال (بيع أو شراء)، هذه المادة حرصاً على السلامة، والإبلاغ عن أية حادثة في حينها».

وثيقة مشبوهة

ويلاحظ في هذه الوثيقة، أنها لم تذكر الجهة التي تمت مخاطبتها، عدا عن أنها غير ممهورة بأي توقيع أو ختم، وأنها أوردت ذكر «العسكريين» رغم أن القضية قضية عامة لا تحتاج لذكر مسميات من هذا النوع، ما أثار الشكوك لدى بعض المراقبين، حيث وجد فيها بعضهم «حركة مقصودة من التجار للتلاعب بسعر المادة وتمرير أصناف جديدة، كون مادة المتة مستهلكة وبشكل كبير في سورية».

وفعلاً، كان أول إجراء قام به مرفأ طرطوس، هو النفي المطلق لعلمه بهذه الوثيقة والمعلومات المتعلقة بتسميم مادة «المتة» بالزرنيخ المسرطن، وقالت مصادر من داخل المرفأ في تصريحات صحفية إن «دور المرفأ يقوم على استقبال السفن القادمة إلى سورية والتأكد من هويتها ونوعية البضاعة التي على متنها، وأن معرفة صلاحية المواد مهما كان نوعها الموجودة على متن السفن ليس من اختصاصه، وأن المرفأ ليس من صلاحياته إصدار بيان كهذا».

مدير صحة طرطوس ياسين إبراهيم، زاد الموضوع تعقيداً في تصريحاته الصحفية، حيث أكد «وجود معطيات تشير الى احتمال صحة الشائعات التي يتناقلها الشارع حول وجود مادة سامة في المتة»، مشيراً إلى «وصول مريضين إلى مشفى الباسل في طرطوس يعانون من الإسهال والتقيؤ، ربما يكون سببها المتة».

صحة طرطوس تزيد الأمور تعقيداً

وتابع ابراهيم حينها، في حديثه لأحد المواقع الالكترونية، أن «وجود مادة سامة في المتة، قد لا تظهر أعراضها فوراً وربما تحتاج فترة طويلة»، لكنه شدد على ضرورة «نشر تحذير لكل المواطنين للامتناع عن شراء المتة، إلى حين معرفة نتائج تحليل عينات منها، والتي تحتاج من ٣ إلى ٤ أيام حتى تظهر بوضوح» وأضاف أنه «ستقوم مديرية الصحة بنشر بيان رسمي حول النتائج، سواء كانت نتائج التحليل سلبية أو إيجابية».

حديث صحة طرطوس، زاد المشكلة تعقيداً، وقد فهمه البعض بأنه تأكيد مبطن على وجود مواد سامة في المتة فعلاً، وخاصة في ظل تأكيد مدير صحة طرطوس على أن المسؤول عن توزيع المتة في سورية من منطقة يبرود قد اختفى منذ بداية هذه الشائعات.

الشركة تكذب الصحة

وحول الأحاديث التي دارت بأن المسؤول عن توزيع المتة التابعة لشركة تعبئة «كبور» هو حالياً مختف عن الأنظار، نشرت الشركة بياناً صحفياً في ٢٠١٣/٥/١٨ تضمن تكذيباً لحديث مديرية الصحة في طرطوس عن موزعي المتة، وجاء فيه أنه «تم الادعاء أن موزعي المتة متوارون عن الأنظار حسب كلام مدير صحة طرطوس، وعند زيارتنا لمدير صحة طرطوس نفى ذلك...».

تطمينات الشارع السوري، بدأت من البيان الصادر عن شركة «كبور» ذاته، الذي تضمن تكذيبات حول حديث مدير صحة طرطوس، حيث أكد البيان أيضاً على أن معمل الشركة في يبرود يقوم برقابة صحية بأحدث الآلات الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة ودون أن تمسها الأيدي.

تكذيب رسمي يبين أن تحليل العينات سبق الوثيقة

وفي ٢٠١٣/٥/١٩، صدر كتاب رسمي من «مرفأ طرطوس» مختلف تماما بالشكل والمضمون عن «البرقية» المشكوك بها السابقة، حيث كان هذا الكتاب موجهاً إلى مديرية التجارة الداخلية بمحافظة طرطوس، وقد كان ذلك أول دليل ملموس ورسمي قد يقود إلى تكذيب «إشاعة المتة المسمومة».

وفي نص هذا الكتاب ذي الرقم ١٠٩٣، والذي حصلت صحيفة «قاسيون» على نسخة منه، جاء فيه أنه «إشارة إلى كتابكم رقم /٣٩٧٢/ تاريخ ٢٠١٣/٥/١٥ المعطوف على كتاب محافظ طرطوس رقم ٨٥٦/س/١١/١٠ تاريخ ٢٠١٣/٥/١٤، موضوع اختبار عينة متة عدد ٦ لبيان تلوثها بالمعادن الثقيلة خاصة مادة الزرنيخ، فقد تم اختبار العينات المرسلة.... وتبيّن خلو العينات المختبرة من أي من هذه المعادن».

وفي قراءة لهذا الكتاب، يتبيّن أن طلب محافظ طرطوس بتحليل عينات من المتة خوفاً من تلوثها بمادة الزرنيخ، كان بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤، أي قبل يومين من صدور البرقية التي وصفها مرفأ طرطوس بشكل غير مباشر أنها «مزورة» بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦، أي أن تحليل عينات المتة كان سابقاً لانتشار الوثيقة المشبوهة، ما قد يشير إلى أن إشاعة ومخاوف تلوث مادة المتة كانت قديمة، حيث قال بعض الأهالي لـ«قاسيون» إنهم «تخوفوا من شراء هذه المادة منذ شهر نيسان الماضي بسبب إشاعات تناقلها العوام، ازدادت حدتها عند تزوير وثيقة مرفأ طرطوس».

عينات نتائجها قيد التحليل

مصادر مسؤولة في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أكدت لصحيفة «قاسيون» أن «مرفأ طرطوس فعلاً قام بتحليل ٦ عينات من علب المتة المشبوهة، وكانت النتائج مطابقة للأصول وخالية من أية مواد مسرطنة، في حين قامت مديرية التجارة الداخلية في طرطوس بسحب ١٢ عينة للتحليل، والمديرية في حماة قامت بسحب ٦ عينات، وطرطوس سحبت ٥ عينات، وحتى الآن لم تصل للوزارة أي نتائج من هذه التحليلات سواء سلبية أو ايجابية».

وأكدت المصادر أن «مديرية التجارة الداخلية في دمشق سحبت ٦ عينات للتحليل، وكانت هذه النتائج مطابقة للأصول وخالية أيضاً من أي مواد مشبوهة، لكن نتائج التحليل لم تصل بعد إلى الوزارة بشكل رسمي». وشهدت أسواق طرطوس ودمشق وريف دمشق واللاذقية إضافة للعديد من المحافظات السورية الأخرى، انقطاعاً لمادة المتة فترة هذه الإشاعة، إضافة إلى تخوف كبير حتى اليوم من احتمال وجود مواد سامة فعلاً داخلها، خاصة أنه لم تصدر تطمينات رسمية من وزارة الصحة أو التجارة الداخلية تؤكد خلو المادة من التلوث في جميع المحافظات.

وأدت هذه الإشاعة إلى رفع سعر علبة المتة في الأسواق المحلية، حيث وصل إلى ٢٥٠ و ٣٠٠ ليرة سورية، في حين مازال سعرها المدون على العلبة ٧٥ ل.س، بينما أكدت شركة «كبور» في بيان لها أن «سعر المتة في بلد المنشأ (الأرجنتين) يساوي ٤,٧ الى ٥ دولار لكل ١ كغ للمستهلك أي بسعر العبوة ١٧٦ – ١٨٥ ل.س ويمكن التأكد عن طريق السفارة السورية في الأرجنتين أو بأية طريقة أخرى».

■■

مجلس محافظة طرطوس في دورته الثالثة العادية..

الوحدات الإدارية بين الترهل والفساد وضبابية القوانين

◄ محمد سلوم

ناقش مجلس محافظة طرطوس مجموعة من المشاكل التي تعاني منها المحافظة، منها مستجدة وأخرى مستمرة متراكمة من قبل: وضع الطرق- تنظيم السير في المحافظة- الاهتمام بمكافحة الفساد ومعاقبة المدراء الفاسدين- العمل على أن تكون حالات التوظيف حسب الحالة الاجتماعية- انتشار ظاهرة السيارات المفيمة- غياب الرقابة على الأسعار والكازيات- ظاهرة هدم بيوت خارج التنظيم في منطقة محددة دون سواها- مشكلة الدواء.

تقارير المكاتب المختصة:

في كل التقارير المقدمة من المكتب التنفيذي لقطاع المدن والبلدات والبلديات المقدم لدورة مجلس المحافظة، تجد التركيز على مجموعة مشكلات متكررة رغم إلقاء الضوء عليها سابقاً، وأخذت جلسة كاملة لمناقشتها لكنها تتكرر بشكل أسوأ من سابقتها، كالجباية الفعلية- نقص الكوادر- مكبات القمامة- وتسوية المخالفات، ففي التقرير المقدم في ٢٠١٣/٥/١٢م «هناك تدن في نسبة الجباية في الكثير من الوحدات الإدارية وذلك لأن الجبايات ما زالت في الربع الأول من العام ونظراً للظروف التي تمر بها البلد ...»، وفي الجدول المرفق للتقرير ذكر الاعتماد لبلدية بانياس بـ١٥ مليون ليرة، لكن الإنفاق صفر والجباية الفعلية صفر، أما في التقرير الذي كان مقدماً في ٢٠١٢/٩/١م «فقد تراوحت نسبة الجباية في الوحدات الإدارية بين ١٪ - ٥٪»، وفي الجدول المرفق للتقرير كان الاعتماد لبلدية بانياس بحدود ٣٤ مليون ليرة ونسبة الإنفاق ٥١٪ ونسبة الجباية الفعلية ٦٧٪، مع العلم أن بانياس في العام الماضي لم تكن أفضل حالاً من هذا العام، ومن جهة أخرى لم تشمل الأحداث كل بانياس، فقسماً كبيراً منها لم يشهد أي توتر.

مجالس غير مبالية:

ومن بين الحضور من تحدث عن «صعوبة تحقيق النصاب في اجتماعات مجلس المدينة وبالتالي قد تقدم استقالات جماعية. وبالرغم من أن قانون الإدارة المحلية حدد العلاقة بين مجلس المحافظة والوحدات الإدارية، فما يُستنتج من النقاش الدائر أن مجالس البلديات والمدن لا تعي بعد صلاحياتها ولا طبيعة علاقتها مع مجلس المحافظة».

وتابع حديثه «سمة اللامبالاة والترهل أصبحت الغالبة عليها ..»، وذكر بأنه «من غير المعقول أن مجلس بلدية منطقة مثل صافيتا بهذا الحجم ولا يعمل، هل الأزمة السبب في ذلك»؟

وبدوره تحدث رئيس «مجلس المحافظة» حول واقع العمل قائلاً: «ان الجميع أصبح يعرف بان هناك ترهلاً غير مقبول في الوحدات الإدارية...، وكل وحدة إدارية ندعوها للحضور ولا تحضر سنوجه لها عقوبة عن طريق المحافظ». فأجاب أحد المتحدثين بأن كتب المحافظ قد لا تقرأ في الوحدات الإدارية، وإلا بما يفسر عدم رد بعض الوحدات على بعض كتب المحافظ.

اللافت للنظر بالموضوع هو الفرق الكبير بين الجباية التقديرية والجباية الفعلية، ففي الجداول المرفقة لتقرير المكتب المختص نسبة تنفيذ الجباية الفعلية لمدينة بانياس ٩٪، مدينة الشيخ بدر ٢٢٪، مدينة الدريكيش ٣٣٪، مدينة طرطوس ١٠٪.

كان من المفترض على المكتب المختص أن يعمل مقارنة باستمرار بين الجبايتين لمعرفة الخلل ويسأل عن السبب، لأن هذه الأرقام سترفع للوزارة والوزارة ستعممها على مستوى القطر، بحيث تكون الموازنة التقديرية، وعلى أساسها يتم رسم موازنة استثمارية بالمليارات في حين تكون بالفعل عدة ملايين، والسؤال: كيف تصدق الوزارة هذه الميزانيات التقديرية؟

وكما عبر أحدهم فأن المقصود من ذلك هو فتح الإيرادات ليفتحوا المصروفات، بلدية جبايتها التقديرية أكثر من ثلاثين مليوناً، جبايتها الفعلية حوالي أربعة ملايين، تضع حجة بأن هذا ما أمكن جبايته وصرفت في أماكن محددة ويتم المطالبة فيما بعد بسيولة تحت بند أعمال طارئة.... إنه الفساد بعينه..!!

■■

كفر بطنا «عروس الغوطة الشرقية» تعيش القهر والحرمان والعزلة

◄ إعداد: محمد هاني الحمصي

خمسة أشهر بلا كهرباء!

مع دخول الأزمة عامها الثالث، وتداعياتها الكارثية من تشرد ونزوح الكثير من العائلات من ريف دمشق، كغيرها من المناطق الساخنة في المحافظات، وازدياد حجم معاناتها المعيشية والأمنية في المناطق التي نزحت إليها، وفي مراكز الإيواء «معتقلات الإقامة الجبرية»، إلا أنه لا يزال يقيم في بلدة كفربطنا وسقبا أكثر من ١٥ ألف مواطن، ورغم أن لا علاقة لهم بالصراع المسلح الدامي، إلا أنهم تضرروا بشكل مباشر من هذه الأعمال، وتأثروا بالنتائج الكارثية لها، وانعكاساتها الخطيرة على مختلف المستويات، أقلها في الحصول على غذاء آمن وكاف، فقد تسبب انقطاع التيار الكهربائي في زيادة معاناة السكان، الذين أصبحوا يواجهون إضافة إلى الحرب المشتعلة أوضاع اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة، حيث أصبح معظم السكان يعتمدون على مولدات الطاقة ذات السعر المرتفع والتي تحتاج إلى وقود مشغل مرتفع الثمن أيضا.

كما أدى انقطاع التيار الكهربائي المتواصل عن تلك المنطقة إلى ارتفاع أسعار بعض المواد، فأصبح سعر الشمعة ٤٠ ليرة كونها مصدر الإنارة الوحيد، يضاف إلى ذلك توقف عمل الثلاجات المنزلية مما تتسبب في فساد الأغذية المحفوظة بصفة عامة واللحوم والألبان بصفة خاصة، والتي تحولت إلى ناقل أساسي للبكتيريا المسببة للإسهال والتسمم الغذائي بين الأطفال.

والماء ليس أحسن حالاً...

ونتيجة العنف القائم في تلك المنطقة كان للمياه نصيب وافر من المشكلة، كون الأزمة أدت ومنذ بدايتها إلى تدمير عصب الحياة الاجتماعية، وإحداث شلل بجميع مناحي الحياة وخلق حالة من عدم التوازن والاستقرار في المناطق المنكوبة، ولعل تضرر قطاع الكهرباء انعكس بصورة سلبية على وضع المياه في تلك المنطقة، فعدم تزويد المواطنين بالكميات الكافية من مياه الشرب وتركهم يعتمدون على شراء الماء من الباعة الجوالين في تلك المنطقة ناجم عن عجز الجهات المسؤولة والقائمين على عملية ضخ المياه والآبار التي تزود المواطنين في تلك المنطقة بمياه الشرب والمياه بشكل عام.

علماً إن تأمين مياه الشرب للمواطنين في الغوطة الشرقية بشكل عام يعتمد بالأساس على الآبار الارتوازية.

غياب كامل للاتصالات...

لاتزال منطقة «كفربطنا» و«الغوطة الشرقية» بشكل عام تعيش منذ أكثر من عام ونصف تقريباً حالة عزلة شبه تامة، نتيجة غياب وانقطاع شبه كامل للاتصالات الخليوية منها والأرضية، ولا يزال كل من الجهات الحكومية المختصة والمعارضة المسلحة يتقاذفون الاتهامات بخصوص هذا الوضع.

وفي ظل هذه الأحداث وتبادل الاتهامات بين طرفي الصراع المسلح، يبقى سكان تلك المنطقة بعزلة تامة وقلق وتوتر مستمرين، لا يعرفون شيئاً عن أحوال أقربائهم وذويهم المقيمين في المناطق الأخرى.

لعل هذه إضاءة عابرة بسيطة على منطقة ساحرة خاطفة للأبصار حولها النزاع المستمر إلى منطقة معزولة متقطعة الأوصال يعيش أهلها شتى أنواع القهر والحرمان والعزلة.

■■

لا يموت حق..

ثمن الخطأ

◄ المحامي سالم الكلاس

استوقفني جارنا القديم شارحاً ما يلي:
أعترف لك أني مخطئ، ولكن هذا ما جرى معي وإليك القصة، كما تعلم أنا موظف سابق لدى جهة عامة ولي سمعتي الوظيفية والأدبية في هذا البلد، ومؤخراً خرجت على التقاعد بعد خدمة للدولة لمدة ثلاثين عاماً مع التمديد!
ومن المعارف لي الكثير وكلهم يا أستاذ «بدّن خدمة إلي»!!
اخترت من بين معارفي رجلاً عرفته من أصحاب اليد التي تصل إلى كل مكان (أي مدعوم) يركب المرسيدس ويلبس الثياب الأنيقة ويسهر في الأماكن الراقية، أخبرته أني أريد مشروعاً أجني منه الأرباح سريعاً. فأقنعني أنه يستطيع إحضار البضاعة التي أريد تهريباً ونستفيد معاً من فارق السعر، وفعلاً اتفقت معه وأعطيته ثلاثة ملايين ليرة سلفة على حساب كامل القيمة.
مضى شهر ثم اثنان، ثم انقضت السنة ولم ينفذ الرجل وعده فطالبته بإعادة المبلغ وأفهمته أني لم أعد راغباً بإتمام الصفقة.
في البدء هز رأسه وقال بتراخ «خير إنشاء الله» ودخلتُ دوامة الوعود، بعدٍ يومين، بعد أسبوع، بعد شهر. ووجدت نفسي في دوامة الملاحقة المذلة المُنهكة وصار يتهرب مني وأخذ يختفي من الأماكن العامة التي كان يظهر فيها، إلى أن التقيته في بيته بعد أن تأكدت أنه بالداخل فأخذت أتوسل إليه أن يعيد لي أموالي، قلت له هات لبوس أيدك، بدي الملايين الثلاثة «شقى العمر وتعبو»، وبلا مبالاة وبأعصاب باردة أجاب: «أي مبلغ تتحدث عنه». لقد تنكّر للموضوع بكل وقاحة وبعد سجال طويل معه لم أجد طريقاً سوى تهديده، ولما سمع ذلك نهض من مكانه ساخراً وقال روح بلّط البحر، وطردني.
ماذا أفعل؟؟
المشكلة هنا تكمن في تبليط البحر أي في الإجراءات القضائية التي ستلجأ إليها لمقاضاة هذا المحتال لتستعيد المبلغ. موضوعك يتلخص في أنك اتفقت معه وعقدتما النية على التهريب، والثابت قضائياً أن النية في جرم التهريب غير معاقب عليها. فإذا أخذنا هذا الجانب القانوني بعين الاعتبار يصبح المبلغ الذي بقي في حوزة «المدعوم» له صفة الوديعة فقط، والقانون يقول: عليه أن يعيد الوديعة فور الطلب وإلا أساء الأمانة وعلة النص وإجراءات دعوى إساءة الائتمان معروفة وأولها إبراز الدليل الخطي، وبتقديري مشكلتك الحقيقية هنا غياب وسيلة الإثبات ومن غير المنتظر أن يقوم هذا الرجل المدعوم بالاعتراف بالمبلغ المودع لديه وسيلجأ قطعاً إلى إنكاره، وربما لجأ إلى اتهامك أيضاً بما يزعجك وربما انتهى بك المطاف أن تكون أنت المحتال، من يدري ...؟؟.
بتقديري مشكلتك أنه ليس بمقدورك إقامة الدليل على استلامه المبلغ، واتفاقك معه كان في الظل والخفاء كأي صفقة مشبوهة يقدم عليها الطامعون بالربح السريع وعلى حساب القانون.
وأخيراً: سمعته بكل اهتمام ودهشة لأني لم أستطع أن أمنع سؤالاً دار في ذهني، كيف يمكن لموظف لدى القطاع العام أن يجني عند التقاعد ثلاثة ملايين «وما خفي أعظم»، ولا يزال يحتفظ بسمعته الوظيفية والأدبية.!!؟
■■

أجندات الليبرالية الدولية عبر «الدردري» قبل.. وبعد

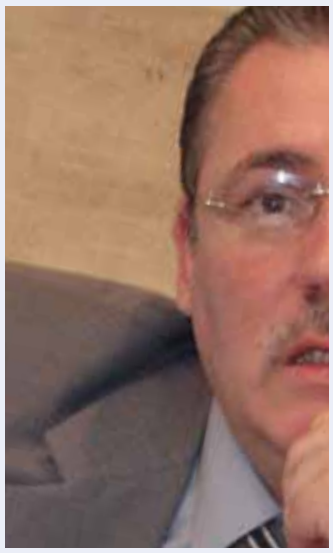

◄ إعداد عشتار محمود

كتبت قاسيون في عددها الماضي رقم ٦٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠-٥-٢٠١٣ عن الدردري الوجه القديم والجديد لليبرالية وذلك بالرد على حملات التسويق التمهيدية التي أجراها إعلام الفساد المحلي لإعادة فرض «عميد الليبرالية السورية» على ساحة الأزمة السورية وما بعدها «بإنزال مظلي دولي».. بتاريخ ٢٠-٥-٢٠١٣أيضاً كان الدردري في قلب دمشق باعتباره «مدير التنمية الاقتصادية والعولمة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا»

مترافقاً إلى جانب نائب وزير الخارجية فيصل المقداد، هذا الظهور الفج للنائب الاقتصادي السابق ورائد اقتصاد السوق «الاجتماعي» والخطة الخمسية العاشرة أثار حفيظة السوريين، من كل الاتجاهات المتباينة اليوم..وما أثار حفيظتهم أكثر هو «تبرؤ» غير معلن للإعلام الرسمي والجهات الرسمية من إدانة الفريق الاقتصادي السابق الذي اعتبروه حينها إحدى «الإصلاحات» الافتراضية في بدايات الأزمة مشيدين بإقالة حكومة العطري التي كان الدردري نائباً اقتصادياً لرئيس مجلس الوزراء فيها..

الدردري الذي غادر سورية بعد الإقالة وتضاربت حول موقفه الأقوال، رسا سريعاً وقريباً في بيروت وفي منظمة الإسكوا بموقع متميز ليتضح أن الموظف الدولي (كأغلب الموظفين الأممين) لم يرُدّ له «الجميل» فقط كما ينبغي، بل لا يزال قيد الصلاحية وفي سورية بلده الأم، وهي ليست عادة المنظمات الدولية التي لا تكرر «الوجوه المحروقة»، ليدل هذا على مستوى عال من التحدي لرغبات الشعب السوري من جهة وعلى التوافق الاقتصادي مع «مستقبلي الدردري»من جهة أخرى الذين لايرون فيه ورقة منتهية الصلاحية، بل يرونه شريكاً سابقاً ولاحقاً في البرنامج والخط الليبرالي الذي وسم عقد الألفية في الحياة الاقتصادية السورية..

بعيداً عن التحليل السياسي سنحاول أن نستشف ما الذي طرحه«الموظف الدولي» للقيادة السورية مستخدمين تصريحاً لما بعد الاجتماع من جهة، وباحثين في منهجية عمل الإسكوا التي يأتي الدردري ممثلاً عنها.. ليتضح لنا أن منهجية الإسكوا كإحدى الجهات والمنظمات الدولية كانت تحكم أو تتوافق مع القرار السياسي في الاقتصاد السوري قبل الأزمة وبعدها..

الإسكوا: «تعبئة الموارد» تستدعي «رفع الدعم»!

جاء الدردري إلى قلب دمشق وفي جعبته مشروع إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية لسورية ما بعد الأزمة، ليقابل الدبلوماسية السورية التي بدورها أشادت بالحقبة الدردرية ما قبل الأزمة حيث أوردت وسائل الإعلام الرسمية تأكيد المقداد نائب وزير الخارجية بأن سورية«حققت خلال السنوات التي سبقت الأزمة الحالية خطوات واسعة في عملية بناء الاقتصاد والبنى التحتية»، أما ممثل مدير التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا فيرى أن انتهاء الأزمة السورية سيكون في عام ٢٠١٥ ليبدأ إعادة الإعمار، أما هدف الزيارة فكان بحسب الإعلام الرسمي أيضاً حول «تقديم الخيارات المتاحة والأولويات والاحتياجات لمساعدة الحكومة السورية في جهدها لتعبئة الموارد بعد انتهاء الأزمة».

الإسكوا وتعبئة الموارد

لا نحتاج إلى تصريحات «الشفافية الإعلامية السورية» لمعرفة المضمون المنهجي، وحتى لتقدير الخيارات والأولويات التي تطرحها المنظمات الدولية والإسكوا تحديداً وهي اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا التي تعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة وضمن سياسات تحفيز النمو والتنمية الاجتماعية التي تطرحها الأمم المتحدة..

والإسكوا التي تضم حوالي ١٤ دولة تعتبر منطقة نزاعات، وتكثر لديها الدراسات والأبحاث التي تختص تحديداً في «إدارة الأزمات والنزاعات» وهي تركز على ترتيب أولويات الحكومات في مناطق النزاع لتعبئة الموارد كما ورد في لقاء الدردري الذي نقلته وسائل الإعلام الرسمية..

وفي ترتيب هذه الأولويات تظهر نقاط مفصلية تضعها أبحاث الإسكوا في إدارة ميزانيات النزاع حيث ترى أن الحكومات في أوقات الأزمات وما بعدها عليها أن تركز في سياساتها على عنوان عريض «تعبئة الموارد الداخلية»

تعبئة الموارد الداخلية كما تراها الإسكوا

وتطرح المنظمة تعبئة الموارد الداخلية كتحد أمام الحكومات التي عليها أن تهيئ مواردها لما بعد النزاع، حيث وضعت الإسكوا التزامات أمام مجموعة دول المنظمة في توافق مونتيري الموضوع في عام ٢٠٠٢ (وقد الذي يضع جملة سياسات كلية يربطها بتعبئة الموارد، وسنركز على جانبين أساسيين في عملية «التعبئة»

ضغط النفقات الحكومية وإدارتها بكفاءة

تقيّم الإسكوا النفقات الحكومية من خلال معيار تحقيق أهداف الألفية التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تشمل سبعة أهداف (القضاء على الفقر، تعميم التعليم الابتدائي،تعزيز المساواة بين الجنسين، معدلات وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس نقص المناعة الإيدز، ضمان الاستدامة البيئية، مؤشر مركب للأهداف الإنمائية للألفية) إلا أن توصيات الإسكوا في توجيه النفقات الحكومية خلال الأزمة لا تتطابق كثيراً مع تحقيق هذه الأهداف لأنها تنطلق من فكرة النفقات التي تحفز النمو وتهيئة البيئة المناسبة للأعمال، فتتحول «النصائح الأممية» إلى توصية للحكومات بتحويل الموارد القليلة المتوفرة في الميزانية العامة من النفقات الجارية والاستهلاك إلى«الاستثمار العام» والذي يتحدد باستثمارات البنى التحتية وبعض المنافع العامة التي تزيد من الإنتاجية الهامشية للمدخلات الخاصة، لتحفيز الاستثمار والنمو. أما زيادة كفاءة الإنفاق فتعبر عنها أبحاث المنظمة «بالتوجه للإنفاق على تأمين المنافع والخدمات العامة في مقابل حصة الإنفاق على البيروقراطية»، وهو ما يفسر عملياً بـ «إعطاء الأفضلية لتأمين الخدمات والبنية التحتية على الرواتب والنفقات المتكررة الأخرى».

الأجور والدعم الاجتماعي إنفاق فائض

تلخص المنظمة في أبحاثها المنشورة في عام ٢٠١٢ حول تقييم الإنفاق العام في دول المنظمة مفهوم النفقات الفائضة والنفقات الحكومية الضرورية حسب وجهة نظر المنظمة حيث تنتقد دراسة «التقدم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري» -التي أجرتها المنظمة في عام ٢٠١٢- اتجاه بعض الدول نتيجة الحراكات الشعبية مع بدايات عام ٢٠١١ إلى زيادة الإنفاق العام المؤقت والطويل المدى والمبتعد عن بنود التوافق المذكور سابقاً معددة جملة الإنفاق الحكومي غير الضروري ونذكر منها كما وردت في الدراسة: إصدار البحرين قرار بتوزيع مساعدات مالية على العائلات، والكويت التي أعلنت عن توزيع حصص غذائية لمدة ١٤ شهراً وفي عُمان أنشئ صندوق لدعم الباحثين عن العمل، والسعودية باشرت ببناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية وزيادة الحد الأدنى للاجور في القطاع العان بنسبة ١٩٪ ودعم المؤسسات الإئتمانية لتمكينها من تقديم القروض لشريحة أكبر من المواطنين. وفي اليمن صدر قرار قضى بزيادة الأجور وتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل ٥٠٠ ألف عائلة إضافية وإعفاء الطلبة من الرسوم وفي مصر قرار بزيادة الأجور بنسبة ١٥٪ وتخصيص جزء أكبر من الموازنة لاستيراد القمح، وفي الأردن اتخذت المملكة قرارات بزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية وتخفيض الضرائب على الوقود والغذاء كما رفعت أجور العاملين في الخدمة المدنية والمتقاعدين. أما في سورية فقد اتخذت إجراءات لزيادة مخصصات العاملين في القطاع العام وتحويلات الفقراء والحد الادنى للاجور وتوسيع التغطية الصحية للمتقاعدين من الخدمة المدنية.

الايرادات الضريبية

النقطة الثانية من تعبئة الموارد هي زيادة الإيرادات الضريبية وتنظيمها، ولكنها لا توضح المطارح الضريبية المقصودة أو الفئات التي تدعو لتوسيع تحصيل الضريبة منها، إلا أنها في سياق أبحاثها، تنتقد أيضاً تأخر الدول الأعضاء عن الالتزام بتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تفرض على المستهلك النهائي ولكل السلع، بينما تدعو لتخفيف الضريبة على قطاع الأعمال بناء على هدف تحفيز النمو..

من الواضح لكل المتابعين أن البرامج الاقتصادية الاجتماعية التي تضعها اللجان الاقتصادية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة هي برامج الليبرالية الاقتصادية، وهي على الرغم من وضعها للأهداف الإنمائية كهدف وسمت إلا أن السياسات الاقتصادية الكلية التي ينصح بها لتحقيق الأهداف الإنمائية تمنع تحقيق هذه الأهداف..

■■

الحكومة التي واجهت استحقاقات اقتصادية كبيرة في الأزمة، اكتفت محصلة سياساتها بتخفيض الإنفاق الحكومي، لتنتج سلسلة من قرارات رفع الدعم لم تستطع سنوات من الليبرالية و«الاستقرار» أن تفرضها، قد تفسر أجندة الإسكوا لتعبئة الموارد التي تتركز بتخفيض الإنفاق «الفائض» هذا السلوك لتدل على قرار بالتزام بهذه الأجندة وبها فقط..

ليكون مجيء الدردري هو ما طفا على السطح من التوافق على إعادة الليبرالية الاقتصادية «بحلة دولية جديدة».. ولذلك علينا أخذ الحذر ليس من الوجه الليبرالي القديم الجديد فقط وإنما من أجندة هيئة دولية تدفعنا «لإعادة تجريب المجرّب».

نتائج استباق أجندة الإسكوا في عشر سنوات

◄ ديمة كتيلة

في مقارنة ما بين الطروحات الدولية للسياسات الاقتصادية التي تقدمها منظمة الإسكوا وما بين صياغة القرار السياسي الاقتصادي في سورية خلال عقد الألفية يتضح أن سورية كانت من الدول السبّاقة من خلال تبنيها لاقتصاد السوق «الاجتماعي» للسير على خطى الإسكوا بسياسات النمو التنمية التي تطرحها لما بعد النزاعات وللنمو الاقتصادي عموما.. سنلخص محددات الإسكوا الرئيسية ونعود إلى ليبرالية العقد الماضي ونقيم النتائج..

محددات من الاسكوا

تشير دراسة للإسكوا بعنوان «العجز في مقومات الحكم واحتمالات تكرار النزاعات» الصادرة في عام ٢٠١١ بأن حوالي ٤٤٪ من البلدان التي تخرج من النزاع تعود إلى حالة النزاع في غضون خمس سنوات بعد انتهائه وتجد نفسها في مواجهة مخلفاته، لتصل إلى استنتاج بأن ازدياد الموارد التي تخصصها الحكومة للاستهلاك العام في سنوات ما بعد النزاع، يزيد من خطر نشوب حرب جديدة..!

بينما في الدراسة ذاتها يقاس التقدم في عملية تعبئة موارد التنمية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى نجاح الدول الخارجة من النزاع باجتذابه من جهة، و بتحرير التجارة الدولية التي تعتبرها محرك للتنمية من جهة أخرى.!

بين مؤتمرين..التمهيد «للدردرة»

بتاريخ (١٧-٢١ حزيران ٢٠٠٠) في المؤتمر التاسع لحزب البعث وضمن التوصيات الاقتصادية ورد التبني الأول للسياسات الليبرالية في سورية ونقتبس: «أوصى المؤتمر بوضع رؤية اقتصادية تحديثية لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، المالية والنقدية والمصرفية والإنتاجية والاستهلاكية والتسويقية، بهدف إعادة التوازن في الاقتصاد الوطني، ومعالجة التشوهات في بنيته الأساسية، وفي مقدمة ذلك تفعيل التعددية الاقتصادية... كما أكد المؤتمر أهمية دور القطاعين الخاص والمشترك في هذه التعددية الاقتصادية ومواكبة المستجدات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتكتلات الاقتصادية والشراكة الأوربية... وإصدار القوانين والتشريعات المناسبة، والبدء باتخاذ الإجراءات التي هدفها تشجيع الاستثمار».

بعد خمسة أعوام وفي البيان الختامي للمؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في السادس من حزيران ٢٠٠٥ فقد ورد: «..مواصلة العمل على بناء شراكة سورية أوروبية تحقق مصالح الطرفين وتضمن تعاوناً في المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية بعد التوقيع النهائي على اتفاق الشراكة... وأكد المؤتمر استكمال مشروع الاصلاح الاقتصادي وتكليف الحكومة بوضع الخطة الخمسية العاشرة قبل نهاية العام وصياغة برنامج الإصلاح الاقتصادي في ضوء ذلك... وأقر مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي».

الدردري والخطة الخمسية العاشرة

ورد في «السياسات الاقتصادية ومقومات برنامج الإصلاح الاقتصادي- الخطة الخمسية العاشرة» الصادر عن هيئة التخطيط وضمن أهداف الهيئة: إعادة النظر بالدعم، وضبط الإنفاق الحكومي. إدخال ضرائب جديدة مثل ضرائب القيمة المضافة والضريبة الموحدة..

أما في التقييم الذي قدمه عبد الله الدردري في ندوة جمعية العلوم الاقتصادية في عام ٢٠٠٩ للخطة الخمسية العاشرة فقد أشار إلى أن سورية في توجهها نحو اقتصاد السوق الاجتماعي قد حققت انجازات أساسية في هدف الاندماج بالاقتصاد العالمي في ثلاث نقاط رئيسية: النظام التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاتفاقيات التجارية، بينما لم تستكمل بعد العضوية في المؤسسات الدولية.

سورية سبّاقة إلى برامج الإسكوا

المعلومات الواردة في الفقرتين السابقتين يراد منها التأكيد على توافق برنامج اقتصاد السوق «الاجتماعي» السوري مع برنامج الإسكوا لتمويل التنمية وتحفيز النمو في دول المنطقة، فبينما تطرح الإسكوا في دراستها المذكورة سابقاً تساؤل عن أسبقية التنمية أم النزاع والعلاقة بينهما، تخلص إلى نتيجة حتمية بأثر النزاع على التنمية وليس العكس أي بعدم يقين بأثر تراجع التنمية على تولد النزاعات بينما تقدم الحالة السورية دليلاً حياً ليس على أثر تراجع التنمية في توليد النزاع فحسب، بل وعلى أثر سياسات الإسكوا أو ما يشبهها من السياسات الليبرالية التي تسوق لها المنظمات الدولية على توليد النزاع والفوضى.. فقد استبقنا في الحقبة الدردرية واقتصاد السوق «الاجتماعي» السياسات التي تنصح بها الأمم المتحدة لما بعد الأزمة، وتحديداً ضغط الإنفاق الحكومي، والتوجه نحو الاستثمار الأجنبي كمورد للتنمية، بالإضافة إلى التجارة الدولية وتحريرها من الحواجز كقاطرة للنمو.. لتشكل بنتائجها مولداً للنزاع الذي تشهده سورية اليوم.

والأرقام خير دليل على اتباع بعض محددات السياسة وفشل النمو والتنمية في سورية..

■■

جماعة «المليارات» عندما يتلطون خلف جيوب المواطن

تصدر غلاف مجلة «سوريانا» العدد ١٦١ الصادر بتاريخ ١٣-أيار-٢٠١٣ عنوان عريض «١٥٠٠٠ .. طب احليلف!!» في إشارة للمقال المنشور على صفحتين داخل المجلة الذي «يلقي الضوء» على محاضرة عقدت في جامعة دمشق بعنوان «الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف وأثرهما على السياستين المالية والنقدية..» والتي شارك فيها الدكتور قدري جميل مع مجموعة من المحاضرين بدعوة من جمعية العلوم الاقتصادية العربية وكلية الاقتصاد في جامعة دمشق.

يقدم كاتب المادة الذي يوقع باسم «مواطن مرتبه ١٥ ألف ل.س» قراءة «درامية سوقية» لندوة أكاديمية اقتصادية حول إحدى أكثر القضايا الاقتصادية إشكالية، وهو أمر لا تستطيع صحافتنا الاقتصادية غير المختصة عموماً نقاشه وتحليله، ولن تستطيع على وجه الخصوص صحافة تتبع لقوى اقتصادية متضررة من طرح شديد الموضوعية والجرأة ناقشه أكاديميو الجلسة بطريقة حضارية وكانو مجمعين تقريباً عليه والذي لخصه الدكتور قدري جميل والتحليلات التي تضمنتها الدراسات المعدة، بأن جوهر مشكلة ارتفاع سعر الصرف تكمن في اختلال العلاقة بين الكتلة السلعية والكتلة النقدية، لتشير الأرقام بوضوح إلى العلاقة بين الجانبين حيث الفرق بين الكتلة السلعية المتراجعة والكتلة النقدية الفائضة خلال العامين الماضيين والبالغ نسبة ١٢٠٪ تقريباً، يساوي معدل تراجع سعر الصرف خلال نفس الفترة.. مايعني بأن اعتبار سعر الصرف أولوية هو خطأ منهجي، وهذا يقتضي إيقاف هدر الاحتياطي من القطع لحماية سعر الصرف بالطريقة التي تفيد بشكل أساسي قوى اقتصادية كبرى، ولا تحقق استخدام فعال للقطع ليؤثر على دخل المواطن وعلى الإنتاج الاقتصادي عموماً..

من الطبيعي أن ينشر على غلاف وفي متن مجلات تتبع لقوى اقتصادية تعمل في المجال التجاري (استيراد وتصدير وتمثيل شركات أجنبية ووكالات عالمية بالإضافة للأعمال الإعلانية وإصدار الصحف وغيرها..) آراء تعارض أي اتجاه أو طرح يركز على الحفاظ على الاحتياطي، ويقلل من شأن «التضخيم» غير الموضوعي لمسألة سعر الصرف والتي يقصد من ورائها استمرار سياسة الحماية التي مارسها المركزي ويستمر بضغط من كبار رجال المال المستفيدين من تمويل المستوردات التجارية بالقطع الأجنبي فهؤلاء يحققون أرباحاً سريعة حالياً من ضخ القطع الأجنبي في السوق السورية «لحماية الليرة»، ويستفيدون على المدى البعيد من خسارة الدولة لقطعها الأجنبي وانتقاله إلى قوى السوق الكبرى..

لا شك بأن موضوع سعر الصرف هو موضوع إشكالي ومعقد واستحقاق مهم جدير بالنقاش والتداول إلا أن الطرح الذي قدمته المادة المنشورة لم يقترب من هذا وإنما كان أقرب إلى «عرض درامي ذاتي» لمراقب غير موضوعي، اعتمد بشكل أساسي على اجتزاء لفكرة التخفيف من أثر سعر الصرف على المواطن الذي يبلغ دخله ١٥ ألف ليرة سورية على سبيل المثال.. نعود هنا إلى المحاضرة ونقتبس حرفياً ما قاله الدكتور قدري جميل حول هذه النقطة تحديداً:

«أنا لا أرى أن سعر الصرف هدف بحد ذاته، أنا أرى أن سعر الصرف هو مجرد أداة في النهاية، في الحقيقة المواطن العادي الذي دخله ١٥٠٠٠ ليرة سورية، لا يهمه كثيراً سعر الصرف، من الممكن حتى أن لايرى الدولار ولا يتعامل به، ما يهمه كم يمكنه الشراء بـ ١٥٠٠٠ ليرة سورية من مواد تموينية مدعومة أو غير مدعومة، وهو أمر ينبغي التفكير به بجدية مع توسع حجم الدعم ووجود ٤ مليون شخص يحتاجون إغاثة بشكل كامل».

إن اجتزاء الأفكار بهذا الشكل، له هدف سيء وبأداة سيئة، حيث يستخدم بشكل انتهازي مصلحة المواطن وحاجاته بأخذ موقع المدافع عن دخله لا بل التعبير بلسانه، بينما الهدف من استخدام هذه الأداة هو حماية سعر الصرف بطريقة «هدر الاحتياطي» التي تفيد عملياً قوى السوق الريعية وفي مقدمتها بعض التجار والمرتبطين بالشركات الأجنبية ووكلائها..

عن صفحة «قاسيون»

■■

أرقام من الخمسية العاشرة.. وفشل النمو والتنمية

النمو

الهدف ٧٪

المحقق ٣٪

الفقر

الهدف تراجع الفقر العام إلى ٢٢٪

المحقق زيادة ٤٤٪

التشغيل

الهدف خلق ١,٢ مليون فرصة عمل

المحقق تراجع قدرة التشغيل لنسبة ٠,٣٪ سنوياً

الاستثمار

الاستثمار الذي وضعته الخطة كهدف نجحت في تطبيقه واتبعت «معيار الإسكوا التنموي» بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، التي ارتفعت بنسبة ١٢٢٪ بين أعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلا أنها ترافقت مع وصول سورية إلى أخفض معدل استثمار من الناتج منذ عام ١٩٧٠: حيث تراجع إلى ٢٠٪،مع انخفاض الاستثمار العام من ١٣٪ إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل راوح الاستثمار الخاص مكانه في الفترة نفسها مع انخفاض من ١٢٪ إلى ١١٪.ويعود السبب إلى تراجع الدولة عن استثماراتها مقابل تركز الاستثمار الأجنبي في قطاعات محددة قطاع الاتصالات بنسبة ٢٩,٣٪ والمصرفي بنسبة ٢١,٤٪. وبالمحصلة فإن كل هذا الاستثمار أياً كان نوعه وحجمه ساهم بتراجع النمو إلى نسبة ٣٪ فقط..

■■

الموبيليا السورية.. عراقة - «تحرير» - دمار..

◄ أروى المصفي - قاسيون

صناعة الموبيليا السورية بعد أن دخلت العديد من المعارك والمنافسات للحفاظ على استمراريتها كونها تشكل مصدر رزق آلاف العائلات، ووصل صيتها وصناعتها إلى أسواق العالم، وخاصة عندما تمكنت إحدى المدن الحاضنة لها (سقبا) من التربع على عرش التميز، موصوفة بأنها أكبر تجمع لصالات المفروشات في العالم وترشحت لدخول موسوعة غينيس. وصفها حرفيوها بأنها باتت من الكماليات، وفقدت مناطقها الأساسية بسبب الدمار، والتحقت بركب الدولار لتعود بالخسارة على ممتهنيها ما لم يلحقو بالسوق..

التقت (قاسيون) رئيس الجمعية الحرفية لنجاري الموبيليا محمد الصمادي الذي قال إنٍ«الموبيليا تعتبر من الكماليات في وقتنا هذا».. مسهباً في شرح آثار التحرير السابق للتجارة والدمار اللاحق للورش على هذه الحرفة السورية العريقة والمنتجة حتى الأمس القريب..

الحرفة في الأزمة وقبلها..

يشير رئيس الجمعية الحرفية لنجاري الموبيليا محمد الصمادي إلى مجموعة من صعوبات العمل الحالية والتي ترتبط أغلبها بالأزمة الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الوطنية العامة:«الصعوبة حالياً في العمل تكمن في غلاء المواد الأولية، حتى لو وجدت البضاعة فقد أصبح سعرها غير مناسب للقدرة الشرائية للمواطن».

وتابع الصمادي قوله إن «تأمين الخشب صعب جداً، والصناع يعتمدون على تداول الموجود من السابق، لكن تأثير الدولار على كل المنتجات أدى لوجود سعر جديد يومياً، علماً أن المواد ليست مفقودة لكنها مرتفعة الثمن كثيراً، فهناك مستودعات للأخشاب في اللاذقية فيها كميات كبيرة يتم حالياً الاعتماد عليها للتصنيع، ولا يوجد تقدير دقيق للمدة التي تدوم فيها هذه الكميات، منها خشب السويد والسنديان والشوح والخشب الكندي».

وحول وضع الحرفيين في الأزمة، بيَّن الصمادي أنه «يمكن القول إن معظم الحرفيين يعيشون أوقاتاً عصيبة، فمن بين الحرفيين المسجلين في الجمعية ٦٠ حرفياً فقط يسددون التزاماتهم السنوية للتنظيم، وهذا إن دل على شيء يدل على الخسائر الكبيرة التي لحقت بهذه المهنة، فكل الورشات تقريباً تتواجد في ريف دمشق وليس داخل المدينة، بينما لا يوجد في دمشق من الحرفيين سوى الكبار والقدماء، بسبب إغلاق باب التسجيل في الجمعية بدمشق». ويضيف الصمادي أنه في عام ١٩٨٧ تم إغلاق باب التسجيل في المدينة بسبب «توجه الحكومة لإخراج وتقليل الحرف داخل دمشق لأسباب بيئية، وطالبنا بإيجاد مناطق على أطراف دمشق للانتقال إليها وممارسة العمل دون جدوى.»

أعقبت عملية التخلي الحكومية عن تأمين المستلزمات «بسعر مدعوم» استكمال عمليات انسحاب الدولة، بترك هؤلاء الحرفيين ليواجهوا البضاعة الأجنبية التي دخلت السوق بكثافة بعد تحرير التجارة الخارجية بالكامل، لتوضح الحكومة خياراتها في تلك المرحلة بتفضيل التجارة على الورش العريقة..

مرحلة التخلي الحكومي.. طالت الموبيليا

ولفت الصمادي إلى أن الأزمة الحالية ليست أزمة الحرفة الأولى، فأول أزمة طالت الحرفة كانت مع مرحلة التخلي الحكومية في المراحل السابقة التي طالت حرفة الموبيليا كغيرها من الحرف..

يقول الصمادي «الدولة تخلت عن تأمين الخشب والمواد الأولية للحرفيين، بعد أن كانت تستورده وتبيعه لهم بسعر زهيد، لكن مع دخول القطاع الخاص، بدأت أسعار الخشب ترتفع وأصبحت الأسواق تحت رحمتهم».

وعن معاناته الشخصية، قال الصمادي «اختلفت منذ فترة مع مالك المحل الذي أستأجره، على قيمة الإيجار، حيث أصبح يريد تخمين القيمة بحسب سعر الدولار، في الوقت الذي خسرت فيه ورشاتي في جوبر وريف دمشق، وتحول المحل لصالة أعرض فيه ما بقي من نتاج عملي وما أتسوقه من الآخرين».

أعقبت عملية التخلي الحكومية عن تأمين المستلزمات «بسعر مدعوم» استكمال عمليات انسحاب الدولة، بترك هؤلاء الحرفيين ليواجهوا البضاعة الأجنبية التي دخلت السوق بكثافة بعد تحرير التجارة الخارجية بالكامل..

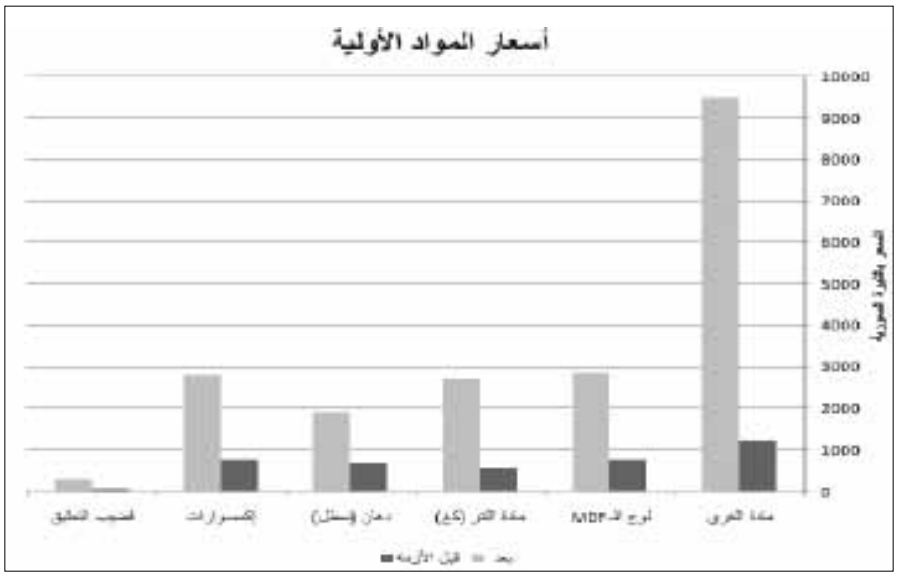

التجار مقابل الحرفيين..

نجارة الموبيليا التي يبلغ عدد الحرفيين المسجلين في جمعيتها الحرفية ١٢٢٠ حرفياً، مقابل عدد يصل إلى ٥ آلاف غير مسجل بين دمشق وريفها .. نالت نصيبها من تحرير التجارة الخارجية بشكل كامل بلا اعتبارات للأثر السلبي على الحرفيين وعوائلهم واستمرارية التشغيل في هذه المهنة السورية العريقة..

يوضح رئيس جمعية نجاري الموبيليا في دمشق محمد الصمادي فيما يتعلق بتأثير البضاعة الأجنبية الجاهزة التي دخلت الأسواق في السنوات الأخيرة قبل الأزمة التالي «عندما بدأت البضائع الأجنبية تدخل للبلاد تضررت الحرفة كثيراً، فالتجار عملوا على استقدام الموبيليا التركية والصينية ذات التصاميم الجميلة التي جذبت الناس، ما أضر بالعمل وقلل حجمه للكثيرين، كما أن البضائع التي كانت تستورد لم تكن ذات جودة عالية، فمن عمل على استيرادها اختار ما يلائم القدرة الشرائية للمواطنٍ بغض النظر عن الجودة، ورغم ذلك لاقت إقبالاً كبيراً من الناس بسبب حداثتها ومظهرها الجميل، وهذا لا يعني أن الحرفيين المحليين لا يملكون القدرة على تصنيع هذه الأشكال، لكن هذا مكلف جداً لنا لأننا ما زلنا نعتمد العمل اليدوي عكس الخارج الذي يمتلك المكنات الحديثة، ومع هذا لم يتمكنوا من الوصول لدرجة الحرفية التي يملكها صناعنا وخاصة في الحفر».

■■

كلام أصحاب المهنة.. «خسرنا الورش والأسواق والعمال»

عادت تجارة الموبيليا في الأزمة لتنتعش نسبياً في سوق الحريقة في مدينة دمشق، وذلك بعد أن أغلقت أسواق مدن ريف دمشق التي كانت مراكز رئيسية للورش والعرض.. التقينا في الحريقة "هيثم" أحد العاملين في مهنة الموبيليا والذي قدم لنا شهادة عن وضع الحرفيين في الأزمة وتأثير التجارة السابق:

"بدأت البضاعة التركية منذ ٤ سنوات بالدخول لسورية عن طريق تجار الشام، وكانت بضائعهم لا تقارن بالمنتج المحلي الصنع، فقد كانت أشكالها رائعة جداً إلا أن مضمونها سيئ، فعلى سبيل المثال الموبيليا الصينية الصنع يتم بخها بطريقة مميزة فعلاً لكن المتانة والجودة مفقودة تماماً".

وأضاف هيثم "دخلت بضائع صينية وتركية وماليزية وأندونيسية بأسعار مرتفعة الثمن، وعرضت في المولات التجارية، وأضرت بالمهنة كثيراً لأن معرفة عيوب هذه البضائع مقتصر على فئة قليلة ممن يملك دراية كافية بالمهنة، ودخول تلك البضاعة كان يتم إما عن طريق فتح وكالات لبعض الشركات الأجنبية أو عبر شراكة بين تاجر سورية وآخر تركي مثلاً، بأن يؤمن السوري السوق والصالة للعرض والتاجر التركي يؤمن البضاعة".

وكانت مدن ريف دمشق بكاملها أسواقاً للموبيليا مثل سوق عربين وسقبا وداريا وحمورية وزملكا، وترشحت مدينة سقبا عام ٢٠٠٨ لدخول موسوعة غينيس كأكبر تجمع لصالات المفروشات في العالم، بعد أن وصل عدد صالات العرض فيها إلى أكثر من ٤٠٠ صالة.

وعن الوضع حالياً، قال هيثم "ساءت الأمور بسبب صعوبة تأمين المواد وانقطاع الكهرباء التي تعتبر أساسية في عملنا وارتفاع أسعار المواد، وبعد إغلاق كل الأسواق في الريف، انتعشت السوق داخل المدينة كونها المقصد الوحيد المتبقي، فسوق الحريقة يشهد انتعاشاً لم يشهده منذ التسعينيات، لكن البيع رغم ضرورته يحمل مخاطر الخسارة، لأن التكلفة زادت بمقدار ضعف ونصف، فالبضاعة كانت متوفرة والطلب عليها قليل، أما الآن فهناك طلب كبير على البضاعة المتبقية، مع صعوبة تأمين البديل فارتفع سعر الموجودة، وبات سعر الخشب يتغير مع تغير سعر الدولار، ما يخيف التجار الحليين من الخسارة عند البيع بسعر منخفض مقارنة بسعر المواد اللازمة للتصنيع مجدداً". ونوه هيثم إلى خسارته الكبيرة وأكبرها العمال الذين كانوا في ورشاته، فقد توفي بعضهم وانقطعت أخبار البعض الآخر، ولم يتبق سوى ثلاثة عمال حديثين من أصل ٢٥ عاملاً.

يضيف الحرفي بأن: "منتجات النجارة السورية تصل إلى أسواق الخليج العربي والجزائر وتونس وأوكرانيا والصومال وإيطاليا أيضاً، لكن مع ذلك يعاني الحرفيون من ارتفاع الرسوم الجمركية على البضائع المصدرة، وعلى الخشب المستورد للصناعة."

ويستخدم نجارو الموبيليا أخشاب الزان الشوح والسويد، وألواح البلاكيه، والـ mdf، وكلها مستوردة من إيطاليا وبلغاريا واليونان وأمريكا. كما يتم استيراد قشر السنديان من تركيا والصين وأمريكا، بينما يوجد في حلب قشر (لامايكا وفورميكا) المستعملان في تلبيس الخشب.

والجدول المرفق يوضح المستويات الكبيرة في ارتفاع أسعار مستلزمات الحرفة التي يغيب عنها الدعم الحكومي بشكل كلي قبل الأزمة وحتى اليوم..

ضريبة الثروات طريقة لاستعادة المنهوب.. وتأمين الموارد

◄ حسان منجه

في رحلة البحث عن الموارد، لم يجد أصحاب القرار الاقتصادي أمامهم سوى رفع أسعار المشتقات النفطية، لتخفض عجز الموازنة العامة، وتعويض النقص في الموارد، لتستتبع بموافقة «ميمونة» من قبلهم على زيادة نسبة الـ ٥٪، ولمدة ثلاث سنوات على جميع الرسوم والضرائب المعمول بها في الدولة، المباشرة منها وغير المباشرة، والتي ستصيب بنيرانها القاتلة على الشرائح المعدومة والفقيرة من المجتمع، لتزيدها فقراً، متجاهلين عن قصد المنابع الأخرى للموارد عند أثرياء اغتنى أغلبهم بأساليب غير مشروعة، وجيوبهم أكثر إغراءً، وهذا ما دفع الشارع السوري للتساؤل عن أسباب الاصرار الدائم على تحميل الشرائح الفقيرة أعباء أي تحول اقتصادي أو ازمة اقتصادية كالتي نعيشها اليوم؟! في الوقت الذي تُرفعُ فيه الضرائب على الأثرياء في فرنسا لتقليل عجز الموازنة لديهم!..

«قرارات» لإفقار الفقراء

يتبجح الكثيرون على المستويين الحكومي والإعلامي في الحديث عن العجز المالي في الموازنة العامة، واضعين أي إجراء اقتصادي في خانة المتاح والمباح ولو كان على حساب إفقار فقراء البلاد، فاستباحة المحروقات، ورفع أسعارها بما لا طاقة للمواطنين بأغلبيتهم تحملها ضرورة بحسب هؤلاء، وعلى الجميع القبول بها، وكذلك هي حال زيادة الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة بنسبة ٥٪، إلا أن مكافحة من أفسدوا ودمروا الاقتصاد في السابق، فهذا اقتراح يرجم بألف حجر..

ليتحمّل الأثرياء وزر نقص الموارد؟

مسؤولون على اختلاف مستوياتهم، قالوا بصعوبة مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، وآخرون تحدثوا عن صعوبة إيجاد الأدلة الحسية المباشرة التي تثبت تورط هؤلاء بالفساد، إلا أن الثابت الوحيد، هو أن هناك من كدس الثروات خلال سنوات قياسية عبر توليهم المناصب في جهاز الدولة أو عبر مشاركة من هم خارج جهاز الدولة من المنتفعين وأصحاب رؤوس الأموال لهؤلاء في الفساد، أما اليوم، فهناك فاسدون من طراز «رفيع»، وهم تجار الأزمات في لقمة الشعب، وفي الليرة، وفي المحروقات، وفي كل شيء، وبدورهم يكدسون حالياً الثروات غير المشروعة، وهم بالتأكيد خارج دائرة المحاسبة، ولهذا يتساءل الكثيرون: إذا لم تكن محاسبتهم بالمتاحة، أليس من المنطقي مشاركتهم في حلحلة أزمة الاقتصاد ومعضلة نقص الموارد أسوة بباقي السوريين الذين امتصت دماؤهم؟! فهؤلاء من أصحاب الثروات، وفرض ضريبة على ثرواتهم غير المشروعة منها والمشروعة سيرسخ مشاركتهم لكل السوريين في تحمل وزر الأزمة الحالية على المستوى الاقتصادي، خاصة وأن هؤلاء هم من أكلوا «بيضة وتقشيرة الاقتصاد» في الماضي والحاضر، فإذا كان إفقار أغلبية السوريين مباحاً بقرارات رفع أسعار الغاز، والمازوت، والبنزين، والفيول... ووو، فلما لا يكون متاحاً ليس إفقار الأغنياء بل فرض ضريبة على ثرواتهم الفاحشة؟! والتي لن تفقرهم بأية حال من الأحوال مهما بلغت نسبتها!..

فرض ضريبة ١ – ٣٪ على الثروات

عوضاً عن تطاول أصحاب القرار الاقتصادي على مداخيل الشريحة الفقيرة، والذين يمثلون أغلبية مطلقة، ألم يكن من الأجدى بهم البحث عن أقلية تمتلك ثروات طائلة جمعتها بشتى الطرق والوسائل المشروعة منها وغير المشروعة في الماضي والحاضر؟! فإحداث ضريبة تصاعدية على الثروات المنقولة وغير المنقولة على الأغنياء ليس بالأمر المعقد، بل إن القضية تتمثل في خصم ١٪ سنوياً لمن يمتلك ثروات من السوريين تتراوح بين ٥٠ مليون ل.س إلى أقل من ٣٠٠ مليون ل.س، كما يمكن فرض ضريبة سنوية بنسبة ١,٥٪ على من يملك ثروات تتراوح بين ٣٠٠ مليون ل.س إلى أقل من ٥٠٠ مليون ل.س، وفرض ضريبة تصل إلى ٢,٥ أو ٣٪ سنوياً على من يملك ثروة تزيد عن ٥٠٠ مليون ل.س، أو فرض ضريبة موحدة على الثروات التي تزيد عن ٥٠ أو ١٠٠ مليون ل.س بنسبة ٢٪ مثلاً، أو فرض ضريبة مؤقتة بنسبة ٥٠٪ على أصحاب الدخول المرتفعة التي تتجاوز ٢٠ مليون ل.س سنوياً، وهذه كلها خيارات تمنح للدولة زيادة في إيراداتها بشكل كبير، وبما يساهم في ردم النقص الحاصل والفجوة الناشئة في الموارد من جراء الأزمة الشاملة التي تعيشها البلاد حالياً على المدى المنظور، بدلاً من تحميل الشرائح الفقيرة منفردة وزر الخروج من الأزمة الاقتصادية، وبما يحقق إعادة توزيع الثروة في البلاد بين الأغنياء والفقراء على المستوى الاستراتيجي، بدلاً من زيادة أسعار المشتقات النفطية أو سواها من القرارات، والتي ستعمق فجوة سوء توزيع الثروة الوطنية على مساحة البلاد بالمحصلة النهائية..

«ما قدرع حماتو فعض مراتو»

لم تتوان أغلب دول العالم الأوروبية ك (فرنسا واسبانيا وغيرهم) عن فرض «ضريبة على الثروة» لخفض عجز الموازنة في هذه الدول، حيث إن سقف الضرائب فى فرنسا تجاوز ١٠٠٪ من دخول الأثرياء خلال ٢٠١٢، ولكي لا تحمّل الحكومة المواطن العادي الارتفاع في أسعار المحروقات وضعتها في خانة الأغنياء، بالإضافة إلى الحفاظ على ضريبة الـ٧٥٪ الموظفة على كل دخل سنوي يتجاوز مليون يورو (١,٢٥ مليون دولار)، أي أن الأغنياء هم من يتحملون وزر مثل هذه الأزمات والنقص في الموارد، على خلاف القرارات الاقتصادية ومهندسيها وصانعيها لدينا، والتي تتعامل مع أغلبية السوريين على مبدأ «ما قدرع حماتو فعض مراتو»..

■■

الغاز.. إيراد «خفيف».. بالسياسة «تقيل»

يبدو أن الحكومة لا تخطط للاستفادة من المليارات المكتسبة من حملات رفع الدعم الجزئية المتلاحقة، لأن حجم الإيرادات المحققة ليست كفيلة بالتأثير على حجم عجز الموازنة أو بمواجهة استحقاقات الأزمة.. فرفع سعر أسطوانة الغاز الأخيرة بمقدار ٥٥٠ ل.س للأسطوانة سيحقق إيرادات إضافية للحكومة بمقدار ٣٨,٥ مليار ل.س فقط وذلك باعتبار أن حجم الاستهلاك السنوي من الأسطوانات يقدر بـ ٧٠ مليون أسطوانة.

لذلك نهنئ أيضاً الحكومة ومتخذي القرارات السياسية في الاقتصاد السوري في لحظة الأزمة بالتزامهم ببرامج «ضغط النفقات» الدولية و«تعبئة الموارد».. ومن المؤكد أنهم سينالون الرضى الدولي!!

زائد ناقص

«جعجعة بلا طحين»

بعد أن أعلن مصرف سورية المركزي بيع شريحة من القطع الأجنبي بقيمة ٣,٦ ملايين يورو لشركات ومكاتب الصرافة، ضمن نيتها بيع شريحة من القطع الأجنبي بقيمة١٠٠ مليون يورو، إلا أن سعر صرف اليورو والدولار لم ينخفض في الأسواق إلا لساعات، وعاد إلى الصعود مجدداً، لتمثل عملية بيع اليورو، وعملية التدخل في سوق القطع برمتها أكبر عملية هدر للقطع الأجنبي..

«نحط رجلينا بميّ باردة»

قال معاون وزير المالية لشؤون الضرائب محمد خضر السيد أحمد إن: «الوزارة حريصة على استيفاء حق الخزينة العامة للدولة كاملاً، وإنها تعمل ضمن ضوابط الأنظمة والقوانين النافذة من أجل ذلك».

«اعتراف»

أكد مدير عام المؤسسة العامة الاستهلاكية هاجم الذيب، وجود احتكار واضح في الأسواق، لافتا إلى المؤسسة لا تستطيع أن تتصدى له بإمكانياتها الحالية، رغم أنها تفعل ما بوسعها لتأمين المواد الأساسية للمواطنين بأسعار تقل عن أسعار السوق.

«أسعار على مقياس ريختر»

أشار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ظافر محبك، إلى أن أسعار السلع والمواد في السوق السورية لا تزال أقل من دول الجوار بنسبة كبيرة..

«متل المنشار»

كشف قاسم الشيخة أحد أصحاب الفعاليات الصناعية في «المنطقة الصناعية بعدرا»، عن قيام بعض التجار الكبار وأصحاب الفعاليات الصناعية الكبيرة برفع أسعار منتجاتهم في الأسواق المحلية، استنادا إلى سعر الدولار الرائج وليس بناء على سعر الدولار المدعوم والممنوح لهم من الدولة...

«هاد يللي كان ناقص»

وافقت اللجنة الاقتصادية في رئاسة «مجلس الوزراء» على مقترحات بزيادة الإيرادات الجارية للموازنة العامة للدولة عن طريق إضافة نسبة محددة على جميع الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة بما فيها ضريبة ريع العقارات التي تستوفيها الدولة من المواطنين، حيث تضمنت زيادة الرسوم والضرائب ٥٪ مدة ٣ سنوات..

«لسه البلد ما خلصت تدمير»!!

هاجم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السابق نضال الشعار، نائب رئيس «مجلس الوزراء» للشؤون الاقتصادية السابق عبد اللّه الدردري، وقال الشعار على صفحته في «فيس بوك» مخاطبا الدردري: «الدردري في سورية لبحث مواضيع إعادة الإعمار....، طول بالك يازلة .. طول بالك ... لسه البلد ما خلصت تدمير».

وأضاف: «تركتوها بنص الطريق، معقول؟ كيف صارت البلد مستباحة ومضحوك عليها بها الشكل؟؟ كيف؟؟».

وقال أيضا: «قبل أن «تعلموننا» كيف نقوم بإعادة الإعمار، أتمنى لو أن أحداً منكم يجيب بصدق وبشرف على سؤالنا الملح و الحزين: كيف وصلنا إلى آذار ٢٠١١؟»...

■■

إيران تتفوق على الولايات المتحدة «ديمقراطياً»

بقلم: كريستوفر بولين
ترجمة ياسمين نور الدين

كمتتبّع للانتخابات في دول مختلفة، أجد أنّ آليات الانتخاب في إيران، مشابهة جداً لتلك المعمول بها في أكثر الانتخابات ديمقراطيّة في العواصم الأوروبيّة، على سبيل المثال، فرنسا.

انتخابات القطاع الخاص الأمريكي!

يصوّت الإيرانيّون عبر أوراق اقتراع، يجري تعدادها علانيّةً في كل مركز، وذلك بحضور مراقبين. ويتمّ التحقّق علناً من حصيلة الأصوات في كل مركز اقتراع، وتنشر من الحكومة بعد إجراء الانتخابات. تلك هي العناصر الأساسيّة لانتخابات شفّافة وديمقراطية، وهي تماماً العناصر المفقودة في الانتخابات الأميركيّة مع الأسف.

قد يبدو الأمر مفاجئاً، ولكن بالحقيقة، الانتخابات الإيرانيّة أكثر شفافية من تلك التي تجري في الولايات المتّحدة الأميركيّة، فعمليّة التصويت واحتساب الأصوات في إيران هي عمليّة شفّافة، في حين أنّ أغلب الأصوات في الولايات المتّحدة الأميركيّة تجمع وتحصى عبر نظام تصويت إلكتروني مدار من شركات خاصّة. وقد سمح استخدام نظام التصويت الإلكتروني في الولايات المتّحدة، فعلياً بسرقة الانتخابات، لأنّ المواطنين قد فقدوا بهذا رقابتهم على عمليّة احتساب الصوت الحاسم كلياً. واليوم، يكاد لا يوجد في الولايات المتّحدة احتساب علني للأصوات في مراكز الاقتراع، ذلك أن " كل بيانات التصويت أصبحت خاضعة لأنظمة حاسوبية، وليس لنظام الاحتساب من المواطنين.

«آل ليفيرت» يوصون بالسلام

لقد قرأت مؤخراً كتاب «الذهاب إلى طهران» (٢٠١٣)، لـ«فلينت ليفيريت» و«هيلاري مان ليفيريت». وهو كتاب ممتاز وملائم من حيث التوقيت، يدعو الولايات المتّحدة لأن تتصالح مع الجمهورية الإسلاميّة في إيران، ويفترض أن يساعد الأميركيين على معرفة أهميّة تغيير المسار ووقف محاولة إسقاط الجمهورية الإسلاميّة بالعقوبات الاقتصاديّة، والعمليّات السريّة، والتهديد بالحرب.

كان «آل ليفيريت» قد شغلوا مناصب استشاريّة عالية المستوى فيما يختّص بالسياسات المتعلّقة بإيران وذلك في عدّة أقسام ووكالات تابعة للحكومة في الولايات المتّحدة.

يناقش الكاتبان انتخابات عام ٢٠٠٩ في إيران في الفصل السادس من الكتاب، وتحت عنوان «انتخابات مثيرة للجدل»، وفي الصفحة ٢٤٦، وصف لكيفيّة التصويت ولاحقاً جمع الأصوات:

«يمكن لكل إيراني بلغ الثامنة عشرة وما فوق التصويت، ويشمل هذا الحق أيضاً أولئك المقيمين في الخارج، في عام ٢٠٠٩، فعّلت الحكومة الإيرانية مراكز اقتراع للمغتربين في مئات البلدان حول العالم من ضمنهم الولايات المتّحدة الأمريكية. على الإيرانيّ حتّى يتمكّن من التصويت، إبراز هويّته الشخصيّة مع صورة لحامل الهويّة، البصمة، ورقم خاص به.

في مركز الاقتراع، يسجّل اسم الناخب ورقم هويّته ثلاث مرّات: خطيّاً في سجلّ محدّد، في جهاز الحاسوب، ومجدداً خطيّاً على أرومة الاقتراع الخاصّة بكل ناخب. وقبل الإدلاء بورقة الاقتراع، على الناخب الضغط بإبهامه المزوّج بحبر أرجواني على أرومة الانتخاب، والتي تُفصل لاحقاً عن ورقة الاقتراع، وتُسقَط في الصندوق المخصص للأرومة (فصل الأرومة قبل الإدلاء بورقة الاقتراع يضمن سريّة التصويت). يوقّع الناخب ورقة الاقتراع ويسقطها في صندوق الاقتراع، بطاقة التعريف الخاصة بالنّاخب تختم لمنعه من التصويت مجدّداً».

مراقبة إلكترونية وشعبية

تُحصى الأصوات داخل مراكز الاقتراع، ولا تُفتح مراكز الاقتراع قبل أن يتأكّد المراقبون في كل مركز أنّ صناديق الاقتراع فارغة تماماً، ولا تحتسب أيّة أصوات لحين إقفال مراكز الاقتراع. عندها، يتولّى المراقبون مهمّة مراقبة الأرومة وأوراق الاقتراع تُحتَسب، ومن ثمّ تجري مقارنة الأعداد، بعدها، يراقبون عمليّة تسجيل حصيلة الأصوات لكل مرشّح على تصاريح حكوميّة من نموذج محدد، وفي كل مركز، توجد عدّة نسخات من النموذج ذاته، ويجري توقيعها من كلا الطرفين، المراقبين والمسؤولين الرسميين. هذه النماذج الموقّعة توضع داخل صندوق الاقتراع الذي يتّم إغلاقه ويحوّل إلى المسؤولين المحليّين، كما ترسل النماذج الموقّعة هذه إلى وزارة الداخلية، وتوزّع نسخات منها على المراقبين. بالإضافة إلى ذلك، المعلومات التي تحتويها هذه النماذج، يتمّ تحويلها إلكترونيّاً لمكاتب الدوائر الانتخابيّة، حيث، وعلى مرأى من مراقبي المرشّح، يجري تجميعها وإحصاؤها على شكل نتائج على صعيد الدائرة الانتخابيّة، ليُصار لاحقاً إلى تسجيلها وفق النماذج الحكوميّة الأخرى، والتي بدورها تُرسل إلكترونياً وشخصياً إلى وزارة الداخلية، التي بدورها تحصيها كنتائج على مستوى المحافظات والوطن ككل.

عن موقع: therebel.org

«العدو» في سيناء !!

عماد بيضون

يعود الحدث المصري ليتربع على واجهة الإعلام العربي بعد قضية اختطاف سبعة جنود مصريين في شبه جزيرة سيناء. ومع كل خلل أمني في سيناء يفتح ملفان أساسيان الأول العلاقة بين الحكومة المصرية وقطاع غزة، والثاني هو مستقبل «عملية السلام» في المنطقة.

المقاومة «المتهم» الأول!

يحمل البعض المقاومة والغزيين المسؤولية عن الجو الأمني المتوتر، لوضع الجيش المصري في موقف مناهض لهما، ولتكريس موقف سيئ مغاير لمواقفه التاريخية من قطاع غزة وأيضاً من المقاومة، دون أن يفكر أحد بشكل جدي بدور صهيوني ما!. وجهت مصادر مصرية وصفت بالمسؤولة، يوم الثلاثاء الماضي، أصابع الاتهام لجهات فلسطينية بالتورط- على حد وصفها- في عملية خطف الجنود المصريين في شمال سيناء. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية عن «مصادر مسؤولة»، أن الخاطفين للجنود السبعة من الجهاديين المنتمين للعديد من التنظيمات«الإرهابية»، واتهمت المصادر تلك التنظيمات باستقطاب عدد من عناصر حركة حماس، وكتائب عز الدين القسام، وتنظيم الأقصى، وشورى المجاهدين، وقالت إنهم تلقوا تدريبات عسكرية على أحدث الأسلحة الثقيلة، التي تم تهريبها إليهم من الحدود الغربية، وعبر الأنفاق بما فيها منصات الصواريخ ومضادات الطائرات والمدفعية.

تهيئة أجواء الحصار من جديد

معبر رفح المتنفس الوحيد للغزيين كان أول الضحايا، فأُغلق مباشرة من الطرف المصري، وظل هذا الإغلاق متواصلاً حتى بعد بث شريط فيديو تحدث بشكل واضح أن خاطفي الجنود هم من بدو سيناء. وحقيقة لا يمكن الفصل بين الإغلاق المتكرر وغير المبرر لمعبر رفح وبين حالة التحريض الممنهج في الإعلام المصري ضد غزة، فهذا التحريض المكثف هو الذي يخلق أجواءً سياسية مهيئةً لحصار غزة.

الوهم «الضروري»!

وبعيداً عن السجال الإعلامي والرسمي وإلقاء التهم الجاهزة على الغزيين وخلق جو ملائم للحصار، فإن الظاهرة التي باتت تستحق الرصد والمتابعة جدياً هي قيام بعض التنظيمات المتطرفة باستهداف الجيش المصري بشكل خاص، وهي ظاهرة تكررت في تونس وفي لبنان وفي سورية وفي العراق بشكل واضح هذه الأيام. وفيما تبدو القضية متعلقة بحالة الفوضى والترهل الأمني التي تعاني منه البلدان التي شهدت وتشهد حراكات ثورية، إلا أننا لانستطيع أن ننكر أن دور هذه التنظيمات الملتبس هو حرف الصراع في مجتمعاتها دائماً عن العدو الحقيقي، وخلق عدو وهمي يبرر للحكومات الجديدة تصرفات قمعية في بعض الأحيان وتسويفات وتأجيلات في قضايا التغيير المطلوبة في الوقت الحالي. وفي هذا السياق نجد أن الحكومة المصرية، واستناداً لحوادث كهذه، لم تقم بحل القضايا التي طالب بها الثوار وعلى رأسها القضية الوطنية والعلاقة مع الغرب واتفاقية كامب ديفيد.

■■

القضايا الوطنية والاجتماعية في وجه «الملك»

شيرين الذياب

في مواجهة التحرك الأمريكي للتدخل في الأزمة السورية عبر الأردن، شهدت عمان وكل من محافظة أربد والزرقاء في ٤/٢٦/ ٢٠١٣، مظاهرات احتجاجية رافضة التعاون الأردني الأمريكي العسكري، جرى خلالها إحراق العلم الأمريكي.

هتفت الحناجر الأردنية بصوت واضح في المظاهرات: «أمريكا هي هي أمريكا رأس الحية رأس الحية» و«عالمكشوف عالمكشوف أمريكا مابدنا نشوف»، كما رفعت لافتات كتب فيها «الجيش العربي يحمينا - التواجد الأمريكي يمس السيادة الوطنية» و«من يأتي بالأمريكان فليرحل معهم».

فلسطين هي البوصلة

حسب وكالة فرانس برس، فقد نظمت هذه المظاهرات مجموعات شبابية يسارية وقومية، وشارك فيها المئات من الأردنيين، جاءت هذه المظاهرات عقب إعلان وزير الدفاع الأمريكي عن عزم بلاده تعزيز التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والأردن، هذا واستمرت الاحتجاجات إثر ارتفاع وتيرة الإعتداءات«الإسرائيلية» على المسجد الأقصى وسورية، وإحياءً لذكرى النكبة الـ٦٥، وطالبت الاحتجاجات بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وطرد السفير «الإسرائيلي» وإلغاء اتفاقية «وادي عربة». كان أهم هذه المظاهرات في ١٧ أيار والتي سميت بجمعة«الزحف نحو فلسطين» في محافظة البلقاء.

البنك الدولي ورفع الدعم

لم تغب القضايا المطلبية والاقتصادية- الاجتماعية عن المحتجين، فعلى ضوء وصول الدفعة الثانية من قرض البنك الدولي للأردن لتصل إلى ٣٦٩ مليون دولار، في ١٢ نيسان الماضي ومارافقه ذلك من رفع الدعم عن الكهرباء، جرت وقفة احتجاجية أمام مقر النقابات وشارك في الوقفة محامون، ونددوا بسياسة الحكومة ودعوا لمحاربة الفساد وتغيير قانون الانتخابات وطالبوا باستقلال القضاء، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

الأردن ينزلق رسمياً أكثر فأكثر

أما على المستوى الحكومي وبعد تصويت ٨٧ من البرلمانيين الأردنيين على حجب الثقة عن الحكومة في حال لم يتم طرد السفير «الإسرائيلي»، ورغم مساعي الإيرانيين (حيث زار وزير الخارجية الإيراني صالحي الأردن، وعقد مؤتمر صحفي مع نظيره الأردني ناصر جودة في ٧ أيار) لثني النظام الأردني عن مواقفه السلبية تجاه الأزمة السورية، وبعد تصريحات الطرفين بضرورة دعم الحل السياسي للأزمة السورية، استمرت حكومة الملك بتنفيذ القرارات الأمريكية. جاء الحديث عن إدخال قوات أمريكية للأردن في هذا السياق، كما استضافت عمان مؤخراً مؤتمر مايسمى «أصدقاء سورية»، والذي جاء في بيانه الختامي في ٢٢ أيار تصعيد واضح للأزمة السورية، حيث أقرت القوى المشاركة فيه أنها ستستمر بدعم المعارضة المسلحة بالسلاح حتى ظهور نتائج المبادرة الروسية -الأمريكية في المؤتمر الدولي، وهو ما قد يجعل الأردن عملياً الممر الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة، والذي قد يكون البديل عن الطرف التركي الذي بدأ دوره بالتراجع تدريجياً، بعد التطورات الأخيرة في المنطقة.

■■

وطن المقاومة والتحرير يغتال مقاومة التغيير الديمقراطي

◄ سمير دياب

الخامس والعشرون من أيار عام ٢٠٠٠، يوم تاريخي مجيد في تاريخ الصراع العربي- الصهيوني منذ نكبة فلسطين ١٩٤٨ هو يوم الانتصار والتحرير اللبناني على عدو صهيوني انهزم أمام إرادة صمود شعبنا وخياره الوحيد في المقاومة والتضحية والمعاناة حتى أزال غيمة الاحتلال وأعاد شمس الحرية والتحرير.

٢٥ أيار ٢٠٠٠ هو نتاج لفعل مقاومة وطنية انطلقت في ١٦ أيلول عام ١٩٨٢ عندما دنس العدو الصهيوني المحتل أرضنا، يومها لم ينتظر شعب لبنان بقواه الوطنية والتقدمية واليسارية قراراً جمهورياً أو ملكياً أو اجتماعاً لمجلس جامعة الدول العربية، أو فرماناً من الأمم المتحدة لتحديد خياره. ليقينه الثوري أنهم المساهمون جزئياً أو كلياً وفي أحسن الأحوال من خارج مفهومنا للمقاومة.. يومها لم تعط «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» فرصة للعدو المحتل في التبجح، ولا فسحة لأذنابهم الرجعيين والملتحقين والخائفين على عروشهم وكروشهم في المساومة على حق شعبنا في المقاومة حتى إنجاز التحرير.

كانت «جمول» حاضرة بمشروعها الوطني التحرري.. كبر شعبنا بمقاومته، وكبرت المقاومة الوطنية بجماهيرها الوطنية العابرة لطوائف الحرب الأهلية، ولم تبخل هذه الجماهير من شمال لبنان إلى جنوبه وبقاعه وجبليه وإقليمه وبيروته وساحله، لا في تقديم الشهداء ولا في تحمل الأسر والاعتقال. كان الوطن يقاوم لأجل تحرير الوطن، كان الوطن يحمل بندقيته ونعشه وحلمه في صناعة وطن التحرير والتغيير الديمقراطي...

في ٢٥ أيار عام ٢٠٠٠ تحقق نصف حلم المشروع الوطني في التحرير، أما نصفه الطبقي الوطني في التغيير الديمقراطي فما زال يواجه تعقيدات ومعوقات طبقية نقيضة بدأت في محاولة الالتفاف والتضييق لمشروع المقاومة الوطنية الشامل، والانتهاء بعملية الفصل التام بين مهمتي التحرير والتغيير.

مشروع الشرق الأوسط الكبير، ثم الجديد، أو المشروع الاستعماري الإمبريالي- الصهيوني الجديد هو مشروع أكبر من المشاريع الفئوية أو الطائفية، ولو كانت مقاومة أو ممانعة، ولو حققت إنجازات كبيرة في إكمال عملية المقاومة الإسلامية ضد العدو الصهيوني، أو في الانتصار التاريخي الثاني في عام ٢٠٠٦، بدليل ما يجري اليوم في كل المنطقة بدءاً من القضية الفلسطينية، وانتهاءً في سورية ولبنان.

لمواجهة هذا المشروع الخطير، بأبعاده ووظيفته وأهدافه التفتيتية والتقسيمية، نحن أمام مهمتين متلازمتين موضوعيتين: مقاومة المشروع الأميركي- الإسرائيلي- المدمر لأوطاننا ولمجتمعاتنا التواقة لمسار التحرير والديمقراطية والتقدم، ومقاومة أنظمة البؤس واليأس والقهر والظلم.. بمعنى مقاومة تحررية شاملة.

والربط بين الاثنين، هو مشروع حركة التحرر الوطني العربية، وهذا يعني أن تشكل المقاومة الوطنية أولوية في مواجهة السياسات الخارجية العدوانية، وأن يشكل النضال الديمقراطي ضد الاستبداد والتقسيم والتطييف والتخلف رأس حربة مقاومة من أجل التغيير الجذري وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

فكما يستحيل تحرير الوطن من دون مقاومة، فإنه من المستحيل خلق مناعة لمقاومة الوطن من دون بناء الوطن الموحد الديمقراطي العلماني، ومن بوابة الإصلاحات الجذرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا من شبابيك الطائفية والغيتوات المذهبية التي تكاد تقضي، ليس على انتصارات مقاومة هذا الوطن، إنما هي حتماً وبممارسات «ديوك الطوائف» ستقضي على الوطن برمته.

اليوم، يقف لبنان أمام مفترق خطير، وديوك السلطة يصيحون لإيقاظ كانتوناتهم الطائفية، ويستنفرون كل مفردات اللغة الطائفية والمذهبية بحثاً عن مقعد بالزائد هنا أو هناك، يهولون على بعضهم البعض، ويتشاطرون على بعضهم البعض، وشعب هذا الوطن يكفر بهم فرداً فرداً، وكتلاً وأحزاباً، وطوائف ومذاهب، لا شيء لدى هذه الطبقة السياسية المسيطرة تقدمه سوى المزيد من التفتيت والتقسيم والجوع والفقر والبطالة والهجرة، وآخر ابتكاراتها بعد سياسة النأي بالنفس، والنأي عن قضايا شعب هذا الوطن....

الفراغ الدستوري في لبنان بات أمراً واقعاً، والأزمة في لبنان وسورية وفلسطين إلى المزيد من لعبة النار والحديد، والمنطقة أمام مرحلة مخاض كبير جداً، فإما أن تضيع انتصاراتنا في متاهات الفتنة والصراعات الداخلية، أو المساومة الطائفية، وهذا هو «عز» الطلب المنشود لمشروع الشرق الأوسط الجديد، أو أن نسعى لتعزيز ودفع قوى المقاومة والديمقراطية في خلق مناخ وطني نقيض، يدعم مقاومتنا الوطنية ويحصنها، ويعزز قوة مواجهتنا من خلال إنجاز إصلاحات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية، وأولها إلغاء الطائفية، لتغذية عوامل وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي.

هذه المهمة الوطنية تاريخية أيضاً، كما مهمة استكمال مهمة المقاومة الوطنية، لا مكان لخيارات تبريرية أو ملتبسة أخرى، كونها لن تفضي إلى تحقيق النصف الآخر من حلم التحرير بالتغيير الديمقراطي.

تحية إلى كل شهداء المقاومة الوطنية والإسلامية والى أسرانا الأحرار.. وتحية إلى شعب لبنان المقاوم الصامد العظيم.

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني

تركيا.. الجمر تحت الرماد

◄ سيبان حوج

إن ما يجري في بعض دول شمال أفريقيا والشرق العربي من احتجاجات شعبية لم تكن إلا ردة فعل على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى مايبدو لن تكون تركيا الدولة الأطلسية بعيدة عن هذه التحركات فهي تتقاطع مع الدول العربية بالعديد من المسببات.

حراك متصاعد

مؤخراً -منذ بداية العام جاري تحديداً- وبصورة شبه دورية بدأت بعض أشكال العمل الاحتجاجي تنساب إلى الشارع التركي لأسباب وإن تعددت لكنّها لا تختلف جوهريّاً عن مثيلاتها في مصر وتونس، لتكون عمالية أو طلابية، اجتماعية أو وطنية المطالب، وكان منها:

- مظاهرات في بعض الجامعات التركية احتجاجاً على قمع قوات الأمن مظاهرة كان قد نظمها طلاب جامعة الشرق الأوسط التقنية في العاصمة أنقرة وذلك احتجاجاً على زيارة رئيس الوزراء أردوغان إلى الجامعة في مطلع كانون الثاني الماضي.

- وقوع مصادمات واشتباكات صباح الأول من الأيار بمناسبة عيد العمال في العاصمة التركية بين الشرطة والمتظاهرين وهي من أضخم المظاهرات، فعلى الرغم من تدخل قوات الأمن لفض المظاهرات بميدان «تقسيم» والذي يعتبر الميدان الرئيسي بالمدينة، إلا أن المسيرات الاحتجاجية استمرت برغم التحذيرات التي وجهتها السلطات للمتظاهرين.

- موجة من الاحتجاجات اجتاحت مطلع الأسبوع الماضي عدة مدن تركية من بينها مدينة الريحانية القريبة من الحدود مع سورية، حيث أدى وقوع انفجارين فيها (١١ أيار/مايو) إلى مقتل أكثر من ٥٠ شخصا وفق الرواية الرسمية. وخرج الناس إلى الشوارع للتعبير عن الغضب من سلوك الحكومة بعد الهجوم، للاعتراض على سياسة حكومتهم اتجاه الأوضاع في سورية وانتهت المظاهرة العفوية باشتباكات مع الشرطة.

كما شهدت مدينة أنطاكيا احتجاجات مماثلة عبر فيها آلاف الأشخاص عن غضبهم من سياسة الحكومة، والتي أدت إلى حدوث ثغرات أمنية ومشاكل عديدة على الجانب التركي من الحدود مع سورية.

وفي سياق متصل، اعتقلت الشرطة التركية ١٥ طالباً جامعياً خلال احتجاجات طلابية في أنقرة ضد سياسات الحكومة التركية إزاء سورية وتفجيري الريحانية، حيث اعترضت الشرطة مجموعة من الطلاب الجامعيين خلال محاولتهم تنفيذ مسيرة باتجاه وزارة الخارجية التركية احتجاجاً على تفجيري الريحانية وسياسات الحكومة تجاه سورية وتعرّضت لهم، ما أدى إلى إصابة أحدهم بجروح.

احتمالات موجة ثورية..

تقول الحكومة التركية إنها تمكنت في مطلع أيار/مايو الجاري من سداد آخر دفعة من الدين المترتب عليها لصندوق النقد الدولي والتي بلغت ٤١٢ مليون دولار، حيث أشار نائب رئيس مجلس الوزراء «علي باباجان» إلى أنّ تركيا تمكنت من ذلك بفضل منح الأولوية بالنمو للقطاع الخاص!.

إنّ هذا النموذج الاقتصادي التركي لا يختلف من حيث البنية عن النماذج الأوروبية التي تعتمد بدورها على القطاع الخاص والاقتراض من الخارج، وهي نفسها النماذج التي أدت إلى نزول اليونانيين والبرتغاليين والأسبان وحتى الإيطاليين إلى الشوارع، فاقتصادات هذه الدول كانت في ذروتها حين شرعت في الانهيار وفي إشارة إلى ذلك كان قد نما الناتج المحلي التركي لعام ٢٠١٢ بنسبة ٢,٢٪ فيما بلغ في العام ٢٠١١ زيادة قدرها ٨,٨ ٪ أي أنّ معدل النمو انخفض بمقدار ٦,٦٪ خلال عام واحد فقط، مما يؤشر على اقتراب الركود في الاقتصاد التركي وهو أمر متوقع، فنمو الاقتصاد التركي الذي اعتمد على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي استند للقاعدة السياسية «صفر مشاكل» مع الجيران، وواقع الحال اليوم يؤكد أن تركيا ودعت هذه الحالة السياسية منذ عامين تقريباً أي مع اندلاع الأزمة السورية، فهل سيتزامن الركود الاقتصادي مع الركود السياسي عند موجة ثورية تركية؟!

■■

الجولان المحتل..حقائق ووقائع

◄ قاسيون

من شهداء المقاومة الشعبية في الجولان السوري المحتل، منذ الاحتلال «الإسرائيلي»

الشهيد فايز ملحم محمود

ولد الشهيد فايز محمود في بلدة مجدل شمس في العام ١٩٥٥. انضم إلى المقاومة الوطنية في الجولان السوري المحتل، ونفذ عدة مهمات لمصلحة الوطن، ساهمت في الكشف عن برامج ومخططات «إسرائيلية». تم اكتشاف نشاطه النضالي من أجهزة الاستخبارات «الإسرائيلية»، حيث تم اعتقاله في العام ١٩٨٣، وأصدر الحكم علية بالسجن لمدة ثمانية أعوام. أفرج عنه بعد عام ونصف من اعتقاله ضمن صفقة تبادل الأسرى، التي تمت بين الحكومة السورية وحكومة الكيان في حزيران عام ١٩٨٤. وقد شملت الصفقة أيضاً ١٣ مناضلاً أسيراً من أسرى الجولان المعتقلين في السجون «الإسرائيلية»، وقد أمضوا حينها ١٢ عاماً في المعتقل. بعد تحريره من معتقلات المحتل، جدد الشهيد نشاطه في صفوف المقاومة الوطنية السورية، حتى آخر قطرة دم في عروقه. حيث استشهد، عن عمر يناهز الـ-٣٥ عاماً، وهو يقاتل الغزاة المحتلين بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٣ مؤدياً واجبه الوطني، وفياً لشعبه وأهله ووطنه. ودعه شعبه في الجولان العربي السوري المحتل، في عرس وطني كبير في بلدة مجدل شمس.

عن مجلة «النداء» - العدد ٢١٢

تعديل المبادرة وتعديل الأدوار

◄ نافذ أبو حسنة

حاول أمين عام «جامعة الدول العربية» نبيل العربي «النأي بنفسه» وجامعته عن جريمة «تعديل» ما يسمى بمبادرة السلام العربية، عبر إعلان القبول بمبدأ «تبادل الأراضي»، زاعماً أن الجامعة لم تقدم تصوراً يتعلق بتعديل المبادرة.

ليس واضحاً سبب تراجع العربي. فهو بالتأكيد ليس من النوع الذي يمكن أن يكون قد أصغى لرفض الشعب الفلسطيني، هذا التنازل المجاني. وبالتأكيد فإنه لا يشعر بالخزي، جراء استخفاف حكومة نتنياهو بالتعديلات العربية، واعتبارها بلا قيمة، مطالبة بالمزيد. وعليه ربما يكون النأي عن المقترح الذي قدمه حمد بن جاسم، باسم الجامعة والتنصل منه، تمهيداً لما هو أسوأ من التنازلات، خصوصاً مع تزايد الكلام عن توجه أمريكي لإطلاق مفاوضات بين السلطة وحكومة الاحتلال. وحاجة واشنطن إلى غطاء عربي للتنازلات المطلوبة، سواء لجهة بدء عملية التفاوض دون وقف، أو حتى تجميد الاستيطان، أم لجهة المآل المتوقع لتلك العملية، والنتائج التي ستسفر عنها.

عموماً، وكما كان متوقعاً فقد تعاملت حكومة الاحتلال باستخفاف شديد مع التقديمات المجانية من قطر، والجامعة ووفدها الوزاري. وهي طرحت من جانبها تصورات تحدد مسبقاً نتائج التفاوض الذي تسعى الولايات المتحدة لإطلاقه. ومن ذلك استمرار السيطرة على منطقة غور الأردن من الجانب الفلسطيني، لمدة أربعين عاماً. وإعطاء صفة مناطق مؤجرة للأغوار، في استعادة لما كان جرى إمراره في اتفاقية وادي عربة بشأن أراض أردنية جرى تأجيرها.

السلطة تقول إن هذا اقتراح مرفوض. استئجار أراضي منطقة الغور، يزيد من حالة الشكل المسخ الذي ستبدو عليه الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية. من شأن هذا الأمر أن يحدث تطويقاً كاملاً «للدولة» من جهة الأردن. ويبقيها في حصار محكم، وتحت سيطرة دولة الاحتلال بالكامل.لا يمكن التعويل كثيراً على رفض السلطة التي عودتنا على «التكيف» مع الشروط التي تطرح عليها من أجل معاودة المفاوضات. وربما يتم إدخال منطقة الغور في صفقة تبادل الأراضي، لخدمة هدف احتلالي قديم باستمرار السيطرة على هذه المنطقة الحيوية وذات المكانة المركزية في المخططات الصهيونية.

ووفق ما يتم تداوله في العديد من وسائل الإعلام، تعد واشنطن لرشوة اقتصادية، يكون هدفها تعويض الفشل السياسي المتوقع. وإظهار «آثار محسوسة» للعملية السياسية تنعكس في الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة والقطاع أيضاً.

مصادر إعلامية تشير إلى نشاط فريق من ٢٥ خبيراً ومختصاً من مختلف أنحاء العالم يعكف على وضع خطة استثمارية محددة للضفة الغربية وقطاع غزة، بقيمة مليارات الدولارات يستغرق تنفيذها نحو ٣ سنوات. كلمة السر بالنسبة لهذه الخطة هي إطلاق مسار سياسي ناجح بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين»، ولذلك فإن الفريق ينظر إلى الخطة على أنها مكون في الإطار، الذي يعمل وزير الخارجية الأميركي جون كيري على طرحه في مطلع شهر حزيران المقبل والذي من المرتقب أن يركز أساساً على المسار السياسي مع مسارين اقتصادي وأمني داعمين. وتنقل المصادر الإعلامية عن مصادر فلسطينية مسؤولة تحذيرها من الإفراط في الحديث عن الجانب الاقتصادي في ظل غياب أي مؤشرات على استعداد «إسرائيل» لتوفير متطلبات استئناف مفاوضات السلام. وقالت هذه المصادر: إن البعض قد يلجأ لتعظيم الأفق الاقتصادي للتغطية على إخفاق محتمل في توفير أفق سياسي.

الخطة التي يجري إعدادها في إطار مكتب المبعوث الخاص للجنة الرباعية، تشمل رزمة مشاريع ومبادرات وإجراءات تستقطب رجال أعمال من كل أنحاء العالم بالشراكة مع رجال أعمال محليين، حسب من يقومون بالإعداد. ويدور الحديث عن مشاريع محددة في جميع القطاعات الإنتاجية والاقتصادية: الزراعة، السياحة، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، الإسكان وغيرها من القطاعات. ويقوم الفريق بتحليل الأفكار الاستثمارية وفرصها للتطبيق وانعكاساتها لتحقيق الازدهار في الاقتصاد الفلسطيني ومن ثم وضعها في رزمة مشاريع يؤمل أن تستقطب رؤوس الأموال للتنفيذ وبالتالي خلق فرص العمل.

إذا صحت هذه المعلومات، فربما يظهر هنا الدور المطلوب من الجامعة. وخصوصاً دولها الغنية: تقديم الرشوة المطلوبة، وتظهير العملية السياسية كمشروع ناجح. هؤلاء يحسنون البيع والشراء. ولكنهم يفشلون دوماً المؤامرة الجديدة على فلسطين مصيرها الفشل أيضاً.

■■

«فداء الشاعر» حرٌّ.. وحرّ

◄ قاسيون

صباح الأربعاء ٢٠١٣/٥/٢٢ كان السوريون عموماً وأهالي الجولان خصوصاً، يهللون للعائد مظفراً من معتقلات الاحتلال، فداء الشاعر، المناضل والفنان، الذي كانت سلطات الاحتلال اعتقلته في أواخر تموز من العام ٢٠١٠ لمدة ثلاث سنوات، وذلك لدى عودته من فرنسا بتهمة التعامل مع الجهات الرسمية في الدولة السورية حينها.

سلطات الاحتلال التي لاتزال تعتقل والده ماجد الشاعر حتى الآن، قامت بإطلاق سراحه صباح الأربعاء بطريقة غامضة، لكي تحول دون إقامة استقبال شعبي له، حيث لم تعلن مسبقاً عن الساعة التي سيتم فيها إطلاقه، وفاجأت أهله بإطلاق سراحه عند الساعة التاسعة صباحاً في محطة شرطة مسعدة، فسار فداء على الأقدام إلى بيت أحد أقاربه في مسعدة، ثم اتصل من هناك بأهله في مجدل شمس، ليعلمهم بإطلاق سراحه.

استقبل الأسير بداية في قرية بقعاثا مروراً بقرية مسعدة متوجهاً إلى مسقط رأسه في قرية مجدل شمس المحتلة، وتواجد في استقباله وفود من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، إلى جانب عدد من أهالي الجولان المحتل.

يذكر أن عدداً من أسرى الجولان المحتل لايزالون صامدين في معتقلات الكيان، ومنهم الطبيب إياد الجوهري والأسير شام شمس والإعلامي عماد المرعي والأسير ماجد الشاعر والد فداء.

■■

مخلب «١٤ آذار» في ظهر المقاومة

◄ فيصل يعسوب

وفق معظم وسائل الإعلام المتاحة عموماً والتقارير المنشورة فإن التيار السلفي في لبنان بدأ بالانتعاش منذ مقتل رئيس الوزراء الأسبق «رفيق الحريري» في ٢٠٠٥ وتسلم قوى ١٤ آذار السلطة، علماً أن تأسيس التيار يعود لعام ١٩٤٦.

برعاية «آل الحريري»

تجسد هذا الانتعاش بدور متعاظم في التأثير بالانتخابات وظهور قياداته على وسائل الإعلام بشكل متواتر وإعطاء أهمية لرأي التيار السلفي والسلفيين في لبنان إعلامياً من منطلق أن من حق الجميع التعبير عن رأيه، وفق المعادلة المريضة للإعلام اللبناني في إظهار كل شيء وأي شيء، مهما كان قميئاً، تحت تلك الذريعة المعوجة .هذا الانتعاش المرتبط بوصول «تيار المستقبل»- التجمع السياسي لآل الحريري وحلفائهم- إلى السلطة تم ترجيعه إلى كون التيار السلفي و«تيار المستقبل» يعودان لمرجعية «مذهبية» واحدة، حسب التركيبة اللبنانية المريضة.

تربط تقارير إعلامية نشرت في عام ٢٠٠٧ مباشرة بين انتشار السلاح والعسكرة في الأوساط السلفية في الشمال اللبناني- الممتد من عكّار مروراً بطرابلس وحتى بيروت في الضنيّة، من جهة، وبين خطط «الناتو» لتأسيس قواعد عسكرية جوّية في الشمال اللبناني، من جهة أخرى، وذلك اعتماداً على تصريحات لقيادات من «الناتو» حول أهمية وجود قاعدة عسكرية في منطقة «القليعات» على الحدود اللبنانية السورية لتكون مركزاً لقوات التدخل العسكري السريع.

في حينه قام وفد عسكري أمريكي- ألماني- تركي بجولة في قضاء عكّار. وذكر الوفد في تقريره لمركز قيادة «الناتو» في بروكسل أن القواعد العسكرية ستلعب دوراً هاماً في الانتعاش الاقتصادي للمنطقة، مع وجود نصائح للحكومة اللبنانية بالتركيز على الأثر الاقتصادي «الإيجابي» للقواعد العسكرية على حياة سكان المنطقة، واقترح التقرير اسم للقاعدة «مركز تدريب الجيش والأمن اللبناني».

من «نهر البارد» إلى الداخل السوري

وبالربط مع أحداث «نهر البارد» في ٢٠٠٧ أيضاً عندما برز تنظيم «فتح الإسلام» الجهادي ذكرت تقارير عديدة أن هذا التنظيم هو من تأسيس المخابرات الأردنية بالتعاون مع «تيار المستقبل» ممثلة بشخص «سعد الحريري» رئيس الوزراء آنذاك، والهدف المراد في وقته من هذا التنظيم وأحداث «نهر البارد» كان ضرب «حزب الله» عبر رفع التوتر لحد الاشتباك المباشر بينه وبين «فتح الإسلام».

يظهر اليوم دور القوى السلفية جلياً كأداة بيد «آل الحريري» ومن خلفهم أصحاب المشروع الأمريكي، فما تمارسه هذه القوى من تدخل بالأراضي السورية وماتبعه ذلك من «إجراءات» لحزب الله بالتدخل المضاد، القابل للتأويل والأخذ والرد، يندرج أيضاً في سياق السعي لجر لبنان للاشتعال من البوابة السورية ووضع المقاومة في موقف محرج وملغوم ومتناقض مع دورها الاستراتيجي الإقليمي.

■■

الإكوادور: النصر الكاسح للبرنامج الاقتصادي الاشتراكي لرافائيل كوريّا

◄ آساد إسماي
ترجمة وإعداد: نور طه

شكل الفوز الساحق الثالث على التوالي الذي حققه الرئيس الاشتراكي رافائيل كوريا في الانتخابات الرئاسية الاكوادورية في السابع عشر من شباط الماضي نصراً جديداً للثورة الأمريكية اللاتينية، فقد نجح محققا نسبة ٥٨٪ مقابل ٣٤٪ فقط لأقرب منافسية، إضافة لحصول حزبه «تحالف أرض الآباء العزيزة والسيدة Alainza PAIS» (المعروف ضمن الخطأ الشائع في الترجمة إلى العربية «تحالف السلام»(على ثلثي مقاعد «الجمعية الوطنية» في الإكوادور.

«المواطنون هم المسؤولون في هذه الثورة وليس رأس المال. إن هذا النصر سيعود لكل واحد منكم ولن يستطيع أي شيء أو أحد أن يقف في وجه هذه الثورة. فنحن يا أصدقائي نصنع التاريخ»
● رافائيل كوريّا

على خلفية النصر الكاسح لبرنامجه الاقتصادي الاشتراكي الذي يسميه ثورة المواطنين صرح كوريا لمناصريه بما يلي: «المواطنون هم المسؤولون في هذه الثورة وليس رأس المال. إن هذا النصر سيعود لكل واحد منكم ولن يستطيع أي شيء أو أحد أن يقف في وجه هذه الثورة. فنحن يا أصدقائي نصنع التاريخ».

لقد وعد كوريا بتقوية ثورة المواطنين عبر مجانية كل من التعليم الحكومي والرعاية الصحية حيث قامت الحكومة– حتى الآن– بالتوسع بشكل كبير في هذين المجالين.

وانطلاقاً من سيطرة حزبه على السلطة التشريعية في البلاد فقد أقسم كوريا على تنفيذ إصلاحات تضمن استمرارية نموذجه الاشتراكي وتحويله إلى نمو دائم. كان معدل الفقر في الإكوادور ذات الـ١٤,٦ مليون نسمة ٣٧٪ منذ سبع سنوات. لكن كوريا ومنذ توليه فترة الرئاسية الأولى في ٢٠٠٧ نجح في تخفيض هذا المعدل بنسبة ٩٪ ليصل مع حلول عام ٢٠١١ إلى ٢٨٪.

كما قام بمضاعفة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم وبتخفيض معدل البطالة إلى النصف تقريبا ٤,١٪ مضيفاً ٩٥ ألف فرصة عمل، عدا عن توسيع الإنفاق على قضيتي الرعاية الصحية والإسكان المدعوم من الدولة.

إن هذه الإنجازات المثيرة للإعجاب وغيرها ساهمت بتكريس وزيادة شعبية كوريا، حيث نال نسبة تأييد شعبية قاربت ٨٥٪.

مفتاح نجاح كوريّا

إن مفتاح نجاح كوريا هو ما قام به من بناء وتأسيس لدولة اشتراكية قوية ومستقلة وديمقراطية تتحكم فعلياً بكل من اقتصادها وقطاعها المالي وترسم توجهاتهما، ولم تعد النخبة الإكوادورية المتحالفة مع الإمبريالية الأمريكية هي من ترسم السياسات الاقتصادية للبلد كما كانت الحال سابقا. وباتت هذه المهمة تقع تحت إشراف الدولة التي وضعت نصب عينيها هدفاً رئيسياً يتلخص بإعادة توزيع الدخل على غالبية فقرائها.

كانت الإكوادور– قبل مجيء كوريّا– تعد إحدى أقل دول أمريكا الجنوبية استقراراً مع سبعة رؤساء يدخلون ويغادرون سدة الحكم خلال مدة لم تتجاوز العقد من الزمن. وتعود أسباب هذه الفوضى السياسية إلى السياسات الليبرالية التي كان ينفّذها هؤلاء الرؤساء الفاسدون وعدم قيامهم بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة شعبياً، إضافة لخنوعهم التام لإملاءات الولايات المتحدة التي كانت تنص على تخلي الحكومة عن مسؤولياتها الاقتصادية لصالح كل من الشركات الخاصة وخصوصاً متعددة الجنسيات منها– المهيمن عليها أمريكياً– وكبار مالكي الأراضي الإكوادوريين. لقد أدت سياسات هذه الأنظمة القمعية– المختلفة الشكل المتفقة المضمون– إلى إفقار وتهميش الغالبية العظمى من الشعب، الأمر الذي أدى لتعبئة المجتمع لقيام الثورة التي أتت بكوريّا رئيساً.

إلغاء ديون العقود غير المشروعة

بمجرد توليه مقاليد الحكم، قام كوريّا بعملية إعادة تنظيم وهيكلة النظام الاقتصادي، وسنّ ما يمكن اعتباره أكثر الإصلاحات الاقتصادية شمولية على المستوى العالمي في القرن الواحد والعشرين. حيث سيطرت الحكومة على المصرف المركزي مستعيدةً حوالي ٢ مليار دولار من ودائعها الموجودة في الخارج، وتم تحويل هذا المبلغ إلى المصارف الإكوادورية العامة لكي تمنحها الأخيرة على شكل قروض لتمويل مشاريع البنية التحتية والإسكان والزراعة واستثمارات محلية أخرى. ورفض كوريّا دفع ٣,٩ مليار دولار من الدين الخارجي لبلاده (ثلث إجمالي الدين العام) على خلفية نتائج التحقيق الذي توصّلت إليه إحدى اللجان الاقتصادية الدولية حول هذا الموضوع، حيث رأت اللجنة أن هذا المبلغ يستند إلى ما سمّته بـ«عقود غير مشروعة».

في المرحلة التالية، قام كوريّا بفرض ضرائب على الأموال المغادرة للبلاد وأجبر المصارف على الاحتفاظ بـ٦٠٪ من أصولها السائلة داخل الإكوادور. ثم وضع نسباً محددة لمعدلات الفائدة وخفّض الضرائب المصرفية، هذا وقامت الحكومة عند ارتفاع أسعار النفط بإعادة التفاوض على العقود الموقعة مع الشركات متعددة الجنسية العاملة على أراضيها.

النشاطات اليومية للسي آي إيه هدفت للهيمنة وتخريب وتدمير المؤسسات الإكوادورية بما فيها الحكومة والجيش والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والنقابات العمالية وال جامعات
● عميل أمريكي سابق

شهدت الفترة التي تلت تنصيب كوريّا على السلطة، ارتفاعاً في أسعار النفط الإكوادوري بنسبة (٨٠٪)، إضافة إلى أن (٤٠٪) من عائدات الإكوادور الرسمية أصبحت تأتي من إنتاجها النفطي. كما حققت عائدات الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من (٢٧٪) في عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من (٤٠٪) في ٢٠١٢. هذا دون ذكر التحفيز المالي الكبير الذي أنجزه كوريّا والذي بلغ (٥٪) من إجمالي الناتج المحلي، والذي ذهب قسم هام منه إلى قطاع البناء عبر زيادة الحكومة لقروض بناء المنازل لتصل إلى ٥٩٩ مليون دولار في ٢٠٠٩.

مركز أبحاث واشنطن يعترف

وفقاً لدراسة أعدّها (مركز واشنطن لأبحاث الاقتصاد والسياسة)، فإن إصلاحات كوريّا تضمنت ما يلي:
- تحقيق نمو اقتصادي كبير يقدر بـ(٥٪) سنوياً منذ عام ٢٠٠٧
- زيادة العائدات الحكومية
- تخفيض كبير في معدلات البطالة والفقر
- تقليل تأثيرات الركود العالمي الذي بدأ عام ٢٠٠٨

وتضيف الدراسة: «إن النجاح الذي حققه الإكوادور يثبت بأن الحكومة التي تلتزم بإصلاح النظام الاقتصادي الخاص بها، والمدعومة شعبياً، لا تستطيع أن تواجه تحالف المصالح المالية والسياسية والإعلامية وحسب، بل إنها تستطيع الانتصار أيضاً». وتتابع الدراسة «لقد واجهت الحكومة الإكوادورية ضغوطاً دولية كبيرة فيما يتعلق بسداد دينها الخارجي، وفي موضوع إعادة النظر بالعقود النفطية المبرمة مع الشركات النفطية الأجنبية، إضافة لقضية رفضها تجديد امتياز إحدى القواعد العسكرية الأمريكية القليلة المتبقية في أمريكا الجنوبية». وتخلص الدراسة إلى أن «هذا النجاح يشير إلى أن الدول النامية قد تمتلك خيارات متعددة فيما يخص سياساتها تفوق الاعتقاد الذي كان سائداً من قبل».

إن تحرّر الإكوادور من قبضة نخبتها الثرية التابعة للولايات المتحدة، يعدّ فعلاً ثورياً حقيقياً يعزى الفضل فيه إلى رافائيل كوريّا. بالعودة إلى قضية القاعدة العسكرية الأمريكية التي ذكرناها سابقاً والموجودة في مدينة (مانتا) على الساحل المطل على المحيط الأطلسي، فقد قال الرئيس كوريّا بعد رفضه تجديد عقدها الذي انتهى عام ٢٠٠٩: «لا مانع لدينا من مناقشة القاعدة الموجودة في مانتا مع الولايات المتحدة، بشرط أن تدعنا الولايات المتحدة نقيم قاعدةً لنا في ولاية ميامي الأمريكية». يدلّل هذا الرفض الصريح والقاطع على أن الإكوادور لم تعد دمية في يد الولايات المتحدة بعد الآن، الأمر الذي يعدّ بذاته إنجازاً كبيراً إذا أخذنا بعين الاعتبار التاريخ الطويل الذي أمضته الإكوادور في ظل الاستعمار الغربي الحديث.

اعترافات عميل للـ«سي آي إيه»

يذكر العميل السري السابق في المخابرات الأمريكية فيليب إجي– الذي كان يعمل في الإكوادور– في كتابه مذكرات CIA: «لقد كان وجود وتدخل الوكالة في عمق المجتمع الإكوادوري كبيراً جداً». ويتحدث أيضاً عن النشاطات اليومية التي كانت تقوم بها الوكالة بهدف الهيمنة أو تخريب وتدمير المؤسسات الإكوادورية بما فيها الحكومة والجيش والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والنقابات العمالية والجامعات.

لقد كانت أي حكومة لا تتبنى السياسة النيوليبرالية بشكل كاف عرضةً للإسقاط من الولايات المتحدة عَبر الـ(CIA) التي تقوم بافتعال أزمة سياسية أو اقتصادية طويلة الأمد. وهذا ما كانت الحال عليه في الإكوادور. حيث كانت هدفاً للبرامج المسماة بـ«التكيّف الهيكلي» المعدّة من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين المهيمن عليهما أمريكياً بشكل كامل. وكانت هذه البرامج تقتضي خفض الإنفاق العام في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والشؤون الاجتماعية. مما أدى لإفقار غالبية المواطنين فأصبحت معدلات البطالة تلامس (٨٠٪) والفقر (٦٠٪) في حينها، الأمر الذي تسبّب باندلاع التظاهرات والحركات الاحتجاجية التي قادتها حركات اجتماعية واتحادات عمالية على مدى عامين كاملين تُوجت في نهاية المطاف بوصول كوريّا إلى سدة الرئاسة في عام ٢٠٠٧.

بعد أن أنجز جزءاً كبيراً من برنامجه الاقتصادي الاشتراكي، فإن كوريّا يزيد احتضانه للثورة الأمريكية اللاتينية باعتبارها الوسيلة المثالية لتحقيق التكامل الإقليمي. وفي هذا الإطار، فمن الجدير بالذكر إن الإكوادور هي إحدى الدول الأعضاء في «التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية» والمعروف باسم (ألبا ALBA). وهو التحالف التجاري الذي أنشأته كل من فنزويلا وكوبا. إضافة إلى أنها عضو أيضاً في «اتحاد دول أمريكا الجنوبية» الذي تشمل مجالات التعاون فيه القضايا والشؤون الإقليمية والعسكرية ويُعرف هذا الاتحاد اختصاراً باسم (UNAUSR).

ختاماً، فإنه لمن الجدير بالذكر أن كوريّا قام بإهداء نجاحه في الانتخابات الأخيرة إلى الرئيس الفنزويلي الراحل هوجو تشافيز قبل الرحيل المأساوي لهذا الزعيم البطل في شهر آذار الفائت.

Global Research

كانت الإكوادور- قبل مجيء كوريّا- تعد إحدى أقل دول أمريكا الجنوبية استقراراً مع سبعة رؤساء يدخلون ويغادرون سدة الحكم خلال مدة لم تتجاوز العقد من الزمن وتعود أسباب هذه الفوضى السياسية إلى السياسات الليبرالية التي كان ينفّذها هؤلاء الرؤساء الفاسدون وعدم قيامهم بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة شعبياً

وجدتها..

هل العلم حقاً للجميع؟

أتاحت شبكة الانترنت مالم يكن متاحاً سابقاً للكثير من الباحثين في العالم، ففي حين كانت مكتبات الجامعات والمراكز البحثية تغص بالكتب والمراجع في دول العالم ذات الإمكانات الضخمة، كان الباحثون في الدول الأقل إمكانية يعانون الأمرين للحصول على المراجع الأساسية والحصول على آخر النشرات، وهو الأمر الذي يعتبر ضرورة حتمية عند التخطيط لأي بحث وأثناء تنفيذه وحين كتابة نتائجة لتصير المقارنة مع ما سبقه من الأبحاث ممكنة.

وقد أتت شبكة الإنترنت لتحل جزءاً هاماً من هذه المشكلة، بفضل توفر العديد من الدوريات العلمية على الشبكة، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها جيش من الباحثين وقاومتها بكل شراسة كل قوى حفظ الحقوق الفكرية في الدول الغربية، التي من مصلحتها إما إخفاء هذه المعلومات أو بيعها بأحسن التخمينات، ومازال العديد من الدوريات حتى الآن صعب المنال رغم صدور بعض القوانين التي تتيح الوصول إلى الأبحاث المنشورة التي أصبحت قديمة (وغير ذات فائدة) ولها قيمتها الأرشيفية والتذكارية فقط.

إن إتاحة الإطلاع على الأبحاث للجميع هو أحد الشروط الهامة التي ستجعل العالم من خلال علمائه وحدة متكاملة تعمل بأعلى تناغم ممكن.

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

نحو إيجاد شبكة وطنية لتبادل المنتجات الثانوية (النفايات)

◄ **د. محمد غفر**
المعهد العالي لبحوث البيئة – جامعة تشرين

للانتقال من الاقتصاد الخطي، المنتج بالضرورة للنفايات، إلى الاقتصاد الدائري، فإن ذلك يتطلب توطين مفهوم الإيكولوجيا الصناعية التي تسعى، عبر منظومة من التصاميم، إلى جعل نفاية صناعة ما (أو أية فعالية أخرى) كمادة أولية لصناعة أخرى (أو أية فعالية أخرى)، وبالتالي التخلي نهائيا عن مصطلح نفاية (waste) **وإحلال مصطلح منتج ثانوي** (by product).

تستلزم الإدارة البيئية المتكاملة إغلاق دوائر حركة المادة الأولية والمنتجات المشتقة منها، بحيث نضمن عدم ضياع أي مقدار مادي أو طاقي. وبآلية كهذه، فإننا نقلّد الطبيعة والتي عبر صيرورتها لا تولد أية نفاية، فكل مقادير الطبيعة ذات قيمة تُشتق منها التنمية. وعلى صعيد التنمية، فإن الكمون الأساسي لإدارتها إنما يعتمد على مفهوم الإنتاج الأنظف (cleaner production) المبني على أساس تقليص استهلاك الموارد الطبيعية وتقليص استهلاك المياه والطاقة وتقليص إنتاج النفايات وكذلك الانبعاثات وصولاً إلى ما يُسمى بالانبعاث الصفري. وبتناول عملية التنمية البطيئة في سورية، نجد، وبسهولة، تدني الأداء البيئي فيها، مما أدى ويؤدي إلى اعتلالات بيئية شاملة. فعلى سبيل المثال، وضمن المعايير البيئية في الاتحاد الأوروبي، تمت إزالة تقانة الشعلة (flare) في مصافي تكرير النفط كتقانة لحرق أكاسيد الكبريت والآزوت. وبالمقارنة، نجد أن مصافي تكرير النفط في سورية مشيّدة في الأمكنة الخاطئة وتقوم بحرق أكاسيدها الملوثة للبيئة والمؤثرة، وبصورة سلبية، على صحة الإنسان

ويتمثل الإصحاح البيئي هنا في تحسين استرداد الغازات الذيلية بصورة كلية وتحويلها إلى كبريت عنصري يُساق لتصنيع حمض الكبريت اللازم لمهاجمة الفوسفات الخام وبالتالي تصنيع حمض الفوسفور كمادة أولية لتصنيع الأسمدة الفوسفاتية، وإلى آزوت يُساق بدوره إلى تصنيع الأسمدة الآزوتية. ونبقى في صناعة النفط والغاز السورية للإشارة إلى أن استخراج برميل واحد من النفط الخام يستلزم حقن أكثر من عشرين برميلاً من المياه العذبة التي تصبح لاحقاً مياه مفرطة الملوحة وتمتلك سويات إشعاعية ملموسة. وتاريخياً، كانت هذه المياه الملوثة إشعاعياً والمفرطة الملوحة ترمى في الحقول مباشرةً، مما أدى إلى إخراج آلاف الهكتارات من الاستخدام المستدام للأراضي في سورية. ولإغلاق الدوائر في إدارة المقادير، يجب الاستفادة القصوى من النتائج المرموقة التي توصلت إليها الباحثة السورية الدكتورة سوزان عبد الله عبر استخدام فوسفات ثلاثية الصوديوم لتنقية المياه المرافقة لصناعة النفط والغاز مؤكدة على الاستخدام المأمون لهذه المياه في عمليات الري وتهيئة المراعي في مناطق موصوفة أساساً كمناطق جافة وشبه قاحلة.

وبغية إيجاد شبكة وطنية لتبادل المنتجات الثانوية (النفايات) في سورية، فإن المقاربة الممكنة تتمثل في إيجاد منتزه صناعي – إيكولوجي في المجمع الصناعي – الزراعي الموجود في بانياس بمحافظة طرطوس، إذ يتمتع هذا المجمع بتجاور كل من: شركة محروقات والشركة السورية لنقل النفط وشركة مصفاة بانياس ومحطتها الحرارية الداخلية والمحطة الحرارية لتوليد الكهرباء ومعمل الأسمنت والزراعة المحمية وأحواض تربية الأسماك. في هذا المجمع، يمكن تبادل العديد من المنتجات الثانوية (النفايات) بين مكونات المجمع.

فعلى سبيل المثال، يمكن تسيير الرماد المتشكل عن حرق الفيول في المحطتين الحراريتين إلى معمل الأسمنت ليصار إلى استخدامه كمادة داعمة للبورتلاند، كما يمكن تسيير الحمأة القاعية في خزانات النفط الخام في الشركة السورية لنقل النفط إلى وحدة الإسفلت (أو وحدة التكويك) في شركة مصفاة بانياس للحصول على قطفات هيدروكربونية وإسفلت، كما يمكن تحويل الفائض في المياه الساخنة في شركة مصفاة بانياس وفي المحطتين الحراريتين إلى تدفئة الزراعة المحمية أو إلى رفع درجة حرارة مياه أحواض تربية الأسماك عبر مبادلات حرارية غير معقدة. ويتمثل توليد القيم المضافة «المجانية» في استخدام المرايا لاستقبال ضوء الشمس وعكسه على مستقبلات يمكن أن ترفع درجة حرارة مياه الدخل في المحطات الحرارية لتوليد البخار (الكهرباء) إلى قيم عالية جداً موفرةً بذلك مقادير هائلة من الطاقة. وبالطريقة ذاتها، يمكن رصد أمكنة أخرى لتوطين مفهوم الاقتصاد الدائري الذي يتعامل مع النفاية كقيمة مضافة كمونية. على هذا الصعيد، يتمثل المقترح بتحويل الحمأة المتشكلة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي في سورية إلى المساحة الشاسعة المحيطة بالمدينة الصناعية بحسياء في محافظة حمص، وفي الوقت ذاته تحويل مياه الخرج الناتجة عن محطة معالجة مياه الصرف الصحي في حمص إلى المنطقة ذاتها، ومن ثم زراعة المنطقة بأشجار خشبية تكون صالحة لصناعة الأخشاب كشجرة الشيح النادرة، والتي كانت الشجرة الرائجة في تلك المنطقة قبل أن يقطعها ويفنيها الاستعمار العثماني البغيض.

■■

تكنولوجيا إنتاج الغاز الطبيعي من مُخلفات الدواجن

◄ **قاسيون**

في إطار ما يسمى الدارات المغلقة يمكن الاستفادة من المخلفات المنزلية والزراعية في إنتاج طاقة محلية وهناك العديد من التجارب الناجحة ومنها إنتاج الغاز الطبيعي من مخلفات الدواجن. حيث يتم الاستفادة من مُخلفات الدواجن المُختلفة (زرق، أحشاء، أجزاء غير مأكولة، طيور نافقة) في إنتاج ما يُعرف بالغاز الحيوي Biogas**، والذي يتم استخدامه كطاقة حرارية أو مُحركة بديلة.**

قد يُمكن استخدام وحدات صغيرة من جهاز إنتاج الغاز في توليد الطاقة اللازمة للإنارة أو التدفئة، يمكن تطبيق هذا النظام بتكاليف ممكنة، ويستطيع المزارع تغطية تكاليفه خلال ٣– ٤ سنوات على أبعد تقدير، ليستفيد من الغاز المُنتج منه والسماد المُتخلف عن عملية إنتاج الغاز. الذي هو عملية تخمير للمُركبات العضوية (مُخلفات الدواجن، روث الحيوانات، مُخلفات الحقل) عند خلطها بالماء بمَعزل عن الهواء الجوي وبفعل أنواع مُتخصصة من البكتريا، حيث ينتج غاز الميثان بنسبة ٥٠ إلى ٧٠٪ وهو الجزء القابل للاشتعال في المخلوط، كما ينتج غاز ثاني أكسيد الكربون

بنسبة ٢٠ إلى ٢٥٪، بالإضافة إلى غازات أخرى بنسب قليلة مثل: الهيدروجين والنيتروجين وآثار من كبريتيد الهيدروجين، الذي يُعطي الرائحة المميزة للغاز. تتعدد فوائد إنتاج الغاز الحيوي من توفير طاقة بديلة للغاز الطبيعي، إلى جانب إنتاج سماد عضوي غني لتسميد الأرض الزراعية ووصولاً إلى إنتاج علف يصلح لتغذية الحيوانات والطيور المنزلية يتميز بارتفاع مُحتواه البروتيني وخلوه من المُمرضات

الميكروبية. يتخلف بعد عملية إنتاج الغاز سماد عضوي جيد غني في مُحتواه من المادة العضوية والعناصر السمادية الكبرى والصغرى، فضلا عن احتوائه على الهرمونات النباتية والفيتامينات ومُنظمات النمو، وخلوه من الميكروبات المرضية واليرقات وبذور الحشائش، والتي تهلك أثناء تخمر المُخلفات العضوية، مما يجعل منه سماداً نظيفاً لا يلوث البيئة، لا مخاطر له.

وقد أجريت في الهيئة العامة للتقانة الحيوية بدمشق تجارب على خلط زرق الدجاج بحطب القطن وأعطت نتائج ممتازة في إنتاج الغاز الحيوي وخاصة أن حطب القطن يعتبر كذلك من البقايا النباتية غير المرغوب بها، وهكذا يتم التخلص منها بأكثر الطرق أمانا وفائدة، وباستطاعة المزارعين استعمال كل مخلفات المزرعة.

يتكون جهاز التخمير من خزان كبير يُمكن وضعه تحت الأرض، حيث يتم تجميع بقايا ومُخلفات المزارع سواء نباتية أو حيوانية داخله، كما يُمكن وضع العديد من هذه الخزانات، ليكون أحدهم لمُخلفات المسالخ وآخر لمُخلفات المزارع وثالث لمُخلفات المجاري وهكذا، أما الجزء الثاني من الجهاز وهو الجزء الهام منه وهو عبارة عن خزان تتجمع فيه المواد بعد مرورها على فلتر ثم بعد ذلك على فرن ذي مُحرك تتم فيه عملية التقليب والتخمير، حتى يتكون الغاز الحيوي، ويوجد خزان أخير يتجمع فيه سماد سائل أو جاف أوعلف حيواني أو خشب حُبيبي.

هذا وقد قررت وزارة الزراعة في نهاية العام المنصرم إقامة مدرسة حقلية واحدة كمرحلة أولى في كل محافظة لإنتاج الغاز الحيوي متضمنة إنشاء مخمر حيوي مع تدريب وتأهيل الفنيين والمزارعين على الأصول الفنية والعملية لتطبيق التقنية .

■■

إرادة التغيير.. الصناعة البرمجية الهندية نموذجاً

◄ سمير حنا - مهندس برمجيات

عند سماعك باسم «الهند»، لن تستطيع تجاهل صور الازدحام الخانق،الشوارع الموحلة، طوابير طويلة من الجياع الفقراء المنكوبين في الساحات والقرى، لكن تلك التخيلات ستتلاشى بسرعة لتغلبك الدهشة عندما ترى الأرقام التي تحققها الهند الحديثة كإحدى أهم القوى الاقتصادية في العالم ولن تستطيع تجاهل التحليق بسفن الفضاء وامتلاك الصواريخ العابرة للقارات والسلاح النووي، والأقمار الصناعية، وصناعة السيارات، والسينما والدواء في دأب مذهل، وإصرار بديع قرأت فيه الهند روح العصر، فدخلت من أوسع أبوابه وأصبحت من المساهمين في إحدى أهم الصناعات النظيفة في العالم، صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات ،التي تعد اليوم المعيار الأهم في تقدم الدول وتشكل العصب الأقوى في حياة الإنسان.

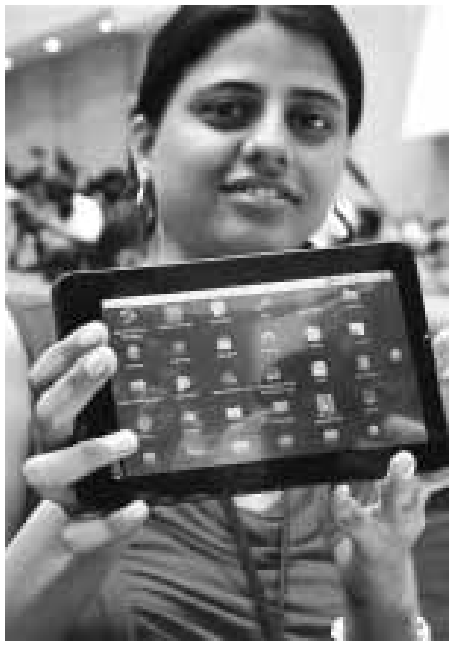

إنها قصة نجاح هندية صرفة، فقد جاء التقدم التقني – البرمجي كمحصلة الإرادة الحديدية للشعب الهندي ورغبته الجادة في التقدم، كما وضعت عبارة : ﷺ تكنولوجيا المعلومات للجميع في عام ٢٠٠٨ ﷺ كشعار لحملتها الوطنية ، فاستطاعت الهند أن تستفيد من موقعها الجغرافي، ذلك أن التوقيت الهندي يختلف عن توقيت الولايات المتحدة ب /١٢/ ساعة، ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق عالمي للبرمجيات. فسمحت هذه الميزة للشركات الأمريكية بتأسيس فروع لها في الهند أو بإبرام عقود مع شركات هندية، ما ساهم في جعل مشروعاتها البرمجية تعمل على مدار الساعة. تمتلك الهند ثاني أضخم مجموعة في العالم من القوى العاملة المتخصصة تكنولوجياً والتي تتقن اللغة الانكليزية، ولم يسبق الهند في هذا المجال سوى الولايات المتحدة، وللهند أفضلية على هذه الأخيرة ، بسبب انخفاض الكلفة. حيث بدأت صناعة البرمجيات في الهند في منتصف الثمانينيات، وكان لديها في عام ١٩٨٥ إلى ٦٨٠٠ مختص بالبرمجيات ، و خلال/١٢/ سنة استطاعت أن تحقق قفزة في عدد المبرمجين ليصل عام ١٩٩٧ إلى ١٦٠,٠٠٠ مبرمج وفي عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٠,٠٠٠ مبرمج. حيث أن حجم الطلب العالمي على المبرمجين يصل إلى مليوني مبرمج في اليابان والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، وتستطيع الهند أن توفر ٦٠,٠٠٠ مبرمج كل عام.

وعليه تزايد حجم الطلب العالمي على البرامج الهندية بصورة واسعة حتى أنها تستخدم اليوم في مختلف خدمات الطيران، والبنوك والشركات الهندسية، وشركات التصنيع، وأعمال الفضاء، والوحدات الترفيهية، ومعظم المستشفيات الأمريكية، بل حتى اليابان أيضا التي تولي اهتماما غير مسبوق بمستوى الجودة اتجهت إلى شركات البرمجيات الهندية للحصول على أنظمة الإشارات الرقمية للتخلص من الاختناقات المرورية التي تعانيها، ولذلك فقد زادت صادرات الهند من البرمجيات أكثر من ١٨ مرة، وتضاعفت عائدات صناعة الكمبيوتر ١٥ مرة خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبلغة الأرقام يمكن القول بأن الهند استوعبت في العام الماضي نحو ٦٢٪ من إجمالي المنتجات التي توردها الشركات الهندية إلى ٩١ دولة بامتداد قارات العالم، أشارت الإحصاءات إلى أن كل شركتين من خمس شركات في قطاع التكنولوجيا على مستوى العالم، قد حصلت على متطلباتها من البرمجيات من الهند ليحقق قطاع برامج الكمبيوتر الهندي معجزة بعد أن تجاوز معدل نمو هذا القطاع خلال السنوات العشر الماضية نسبة ٤٠٪ سنويا ويؤكد المسؤولون أنه بزيادة معدل النمو إلى ١٠٪ فإنه نسبة الفقر سوف تنخفض تلقائيا إلى ٢٠ في المائة خلال عقد واحد، فيما سيزداد معدل دخل الفرد مما يعادل ٢٦٦ دولاراً أمريكيا إلى نحو ٥١٢ دولاراً.

أمام تلك النجاحات تبدو صناعة البرمجيات الحل الأمثل لانتشال سوق العمل من أزمته فهي تتطلب فقط عمالة ماهرة مدربة دون أي رؤوس أموال ضخمة، ولا تترك أي آثار سلبية على البيئة، وتنمو بسرعة هائلة.

هناك قول شائع في الهند : «إذا ضمن الهندي تناول ٣ وجبات يومياً فإنه يفكر بشراء كومبيوتر»إن هذا يعكس إلى حد كبير مدى تأثير نجاح التجربة الهندية في مجال تكنولوجيا المعلومات في المواطن الهندي , وأعتقد أننا في الدول العربية على وجه العموم وسورية على وجه الخصوص وأمام كل المعوقات التي تقف في وجه التنمية العربية و صعوبة إطلاق و تطوير صناعات ضخمة يجب أن نبدأ بالتفكير جدياً في إطلاق صناعة تكنولوجيا المعلومات كمنهج رخيص وسريع وفعال يحقق قفزات نوعية في مسيرة التطور ويرفع من مستوى المعيشة.

■■

أخبار العلم

النحل ينقذ من الألغام الأرضية

◄ سانا

قال باحثون في كرواتيا إن النحل يمكن أن يساعد في إنقاذ أوروبا من الألغام الأرضية.

وعبر البروفيسور نيكولا كازيتش وهو خبير في سلوك النحل بجامعة زغرب بقوله إن «النحل لديه إحساس ممتاز بالرائحة بحيث يمكنه رصد رائحة المتفجرات» مضيفا «أن هذه الرائحة تأتي من مادة ال/تي إن تي/ وفي قلب هذه الرائحة نضع المكافأة وهي محلول سكري لتكييف النحل بحيث يجد الغذاء في وسط رائحة المتفجرات». نرغب في تقديم النحل أيضاً لاكتشاف حقول الألغام لأن النحل يمكنه أن يغطي الحقل بكامله.

وقام كازيتش وطلابه بتدريب النحل على رصد المتفجرات في خيمة تضم العديد من نقاط التغذية التي تم إنشاؤها داخل الخيمة ويحتوي بعضها على جزيئات مادة /تي إن تي/.

«عين الحشرة»

◄ يورونيوز

كاميرا رقمية تعتمد على نظام الرؤية لدى الحشرات، تمكن مجموعة من العلماء في جامعة «إلينوي» الأمريكية من ابتكار كاميرا رقمية دقيقة ،تعتمد في تقنية تصويرها على نظام الرؤية لدى الحشرات.

كاميرا «عين الحشرة» هذه تحتوي هذه الكاميرا على مائة وثمانين عدسة صغيرة وتساعد المصور على التقاط كافة التفاصيل، هذه الكاميرا ستستغل في العديد من التطبيقات خاصة تلك التي تعتمد على مجالات رؤيا واسعة.

■■

عصر الخرافات (٢ ـ ٢)

◄ مهند دليقان

ناقشنا في الجزء الأول من هذه المادة المفهوم العام لما أسميناه «خرافات علمية»، وحاولنا توضيح إحدى طرق صياغة هذا النوع من الخرافات والمتمثلة بالأخطاء المنهجية في وضع الفرضيات تحت شعارات «ديمقراطية» وهمية وغير علمية.. ونتابع في هذا الجزء استعراض طرق أخرى أكثر خطراً..

تصنيف العلوم

تختلف العلوم بعضها عن بعض وفقاً لموضوع الدراسة، وموضوع الدراسة هو زاوية النظر الخاصة بكل علم والتي من خلالها يرى العالم، فالخلية الحية بالنسبة لعلم الميكانيك هي مجرد كتلة تخضع لتأثير قوى تحريك خارجية، في حين أن الخلية ذاتها هي بالنسبة لعلم الكيمياء مجموعة من المركبات التي تتفاعل مع بعضها وخصوصيتها الأساسية هي السلاسل الكربونية التي تدخل في تركيبها، وبالنسبة للبيولوجية فإن الخلية هي تبادلها للغذاء والطاقة مع الوسط المحيط..الخ

وإذا كان تنوع العلوم يرجع أساساً إلى تنوع وجوه الظاهرة الطبيعية، فإن تصنيفين أساسيين يمكن لهما أن يوضحا طبيعة العلاقة العامة بين العلوم المختلفة، الأول هو التصنيف وفقاً لدرجة تعقيد الحركة

العلم	درجة تعقيد الحركة
الميكانيك	حركة (الكتلة) انتقالية بسيطة
الفيزياء	حركة (الطاقة)
الكيمياء	حركة الروابط والتكوين النوعي
البيولوجية	الحركة الحية
العلوم الاجتماعية	الحركة الاجتماعية بكل تعقيداتها

والتصنيف الثاني هو التصنيف وفقاً لطول عمر الفرضية..

العلم	عمر الفرضية
العلوم الطبيعية والدقيقية	عمر فرضية قصير
العلوم الاجتماعية	عمر فرضية طويل

ملاحظات حول التصنيف

إن التصنيف الأول وفقاً لدرجة تعقيد الحركة، يتضمن فكرة أساسية هي أن كل حركة أعقد تضم جميع أنواع الحركات الأبسط، ولكن ما يميزها نوعياً هو شكل الحركة الخاصة بها، أي أن الحركة الكيميائية مثلاً تتضمن كلاً من الميكانيكية والفيزيائية، فعنصر الهيدروجين يختلف عن عنصر الهيليوم من وجهة نظر الميكانيك بالكتلة فقط، في حين يتماثلان فيزيائياً في كونهما غازين ويختلفان في درجة التجمد.. وكيميائياً يختلفان نوعياً من حيث خواصهما التفاعلية بشكل جذري بين غاز نشيط وغاز خامل.. ولكن الخواص الكيميائية لهما تأخذ بعين الإعتبار كتلة كل منهما وتأثير درجات الحرارة والضغط وغيرها على شكل تواجدهما ودرجة نشاطهما الكيميائية والخ

من جهة أخرى فإن التصنيف الثاني يستند إلى كون العلوم الأبسط تحتاج إلى زمن أقل للتحقق من صحة الفرضية، ففي الكيمياء يكفيك عشر دقائق في المخبر لتتحقق من فرضية محددة عن تفاعل ما، بالمقابل فإن التحقق من أي فرضية حول المجتمع تحتاج في الحد الأدنى إلى عمر جيل أي ٢٠ عاماً..

تفسير الأعقد بالأبسط

بالاستناد إلى التصنيفين السابقين، يمكن فهم طريقة خاصة في صياغة الخرافة العلمية. مثلاً، إذا انطلقنا من القانون الأساسي في الميكانيك القائل بأن مجموع القوى الخارجية يساوي الكتلة ضرب التسارع، والذي يعني في جوهره أن مصدر أي حركة انتقالية هو مصدر خارجي، وحاولنا أن نفسر ما يجري في سورية وفقاً له إذا لحلنا مباشرة على نظرية «المؤامرة»..!

إن القاعدة العامة للعلاقة بين العلوم الأبسط والأعقد هي أن الأبسط يمكن له يقدم شروحات وتوضيحات للأعقد، ولكن لا يحق للأبسط أن يفسر الأعقد لأن اختلافاً نوعياً كبيراً يفصل بينهما.. وسنناقش في مقالات لاحقة بعد الأمثلة الهامة على هذا النوع من «الخرافات»...

■■

الثورات الفنية وتحولات النموذج

◄ جيهان الأحمد

يؤكد «روبـرت دبليو ويتكين» الأسـتاذ في علم الاجتماع في جامعة «أكستر»، في كتابه «الـفن والبيئة الاجـتـمـاعـية» أن الـثـورات الفنية، تتضمن شأنها شأن الثورات العلمية «تحــولات في الـنـمـوذج» شـديـدة الصلة بالتغيرات الاجتماعية والسياسية الكبرى. وتمثل أحد هذه التحولات في تطور ما يعرف بالأسلوب «الطبيعي» في التمثيل، في الفنون البصرية في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر، ثم طرأ تحول آخر في العصور الحديثة في أواخـر القرن التاسع عشر وأوائـل القرن العشرين. حيث تبنى فنانو عصر النهضة، كنموذج مثالي، أسلوباً يهدف فيه الرسم إلى تحفيز القيم البصرية الـتي يمكن اكتسابها بالملاحظة الحسية للطبيعة. الأمرالذي تطلب حدوث تطورات تقنية معينة كانت ضرورية لتحقيق درجة عالية من الواقعية الحسية. فسمح اختراع الألوان الزيتية بتصوير أكثر بريقاً وواقعية على أسطح من كل أنـواع المـواد. كتصوير درجات لون البشرة. وساعد اكتشاف المنظور الخطي- أي التقاء الخطوط المتوازية وهي تبتعد من المشاهد نحو نقطة في الأفق- على التصوير الواقعي لنسب الحجم والمسافة وعلى فتح الفضاء العميق في اللوحة، مما سمح بتصوير ثلاثي الأبـعـاد على سطح مسطح. بالإضافة إلى تطور توزيع الضوء والظلال الذي جعل الأشياء تبدو أكثر واقعية مما كان ممكناً في السابق.

إن التفسير المبسط سيذهب إلى أن هذه الاكتشافات التقنية هي السبب في حدوث تحـول في الـنـمـوذج في عـالم الـفـن. كما لو أن الثورة في الفن يمكن أن تعزى ببساطة إلى التطورات التقنية وحدها، متجاهلين الـتـغـيرات عـلـى مـسـتـوى الـتـشـكـيـلات الاجتماعية الـتي أسست عليها مثل هذه الـتـطـورات. ولـكـن تـاريـخ الـفـن يجـب أن يقودنا إلى الشك بمثل هذا التفسير. لأن مقاربة النموذج المثالي للتمثيلات البصرية للمنظور الطبيعي ليست بالأمر الجديد. فقد أنتجت المجتمعات اليونانية والرومانية الكلاسيكية شيئاً مقارباً للفن القائم على المنظور الواقعي ولكن المجتمعات الأوروبية تخلت عن هـذا الـتراث الكلاسيكي. فعلى سبيل المثال، اتبع المسيحيون الأوائل مسار المنظور الواقعي في العام نفسه الذي عرفته روما، ولكن منذ القرن الثاني للميلاد أخذ الفن المسيحي يمر بمرحلة تغير في الأسلوب راسماً الصور بشكل أقل واقعية وأقل تقيداً بالأبعاد القياسية وصـار الـرسـم شكلياً وتخطيطياً، وساد هذا الوضع قروناً. وهكذا اختـارت هـذه المجتمعات الخاضعة أصلاً لتأثير روماني التخلي عن أنماطها المتقدمة تقنياً والسعي وراء أنماط غير واقعية في التمثيل.

وقد ظهر في وقت ما أشخاص– مثل أفلوطين صاحب الأفـلاطـونـيـة الجـديـدة- تجنبوا الإشارة إلى العوامل التقنية وبرروا التراجع عن الواقعية والقيام بتسطيح المساحات المصورة على أنه تحول روحاني في الفن.

لكن يبدو واضحاً، أن مجرد وجود أو غياب تقنيات معينة لا يمكن أن يرسخ أسلوباً فنياً أو يحفز أسلوباً جديداً مـا، لأن الوسائل الجمالية توظف أساساً في الرسم لأداء مهمة فكرية وإذا تساءلنا عن الاحتمالات الدلالية لصورة ما سنبتعد عن فكرة أن الرسم يصنع لمجرد تحقيق جمال مثالي وميول حسية منفصلة عن عالم الأفكار.

■■

إضاءات سينمائية
راشومون... الإنسانية إلى أين؟

◄ ليلى محمود

«راشـومـون»، رائـعـة المـخـرج الياباني «أكير كوروساوا»، والذي يعتبر رمزاً من رمـوز السينما العالمية في خمسينيات القرن الماضي. تبدأ القصة التي تدور حول ثلاثة أشـخـاص (إمـرأة وزوجها المقتول وقاطع الطريق)، بمطر غزير. وتستمرالحكاية حيث يجلس كاهن وحطاب تحت أنقاض معبد راشومون، ويتساءلون: «هم فقط لا يعرفون» بعيون مرتقبة تحت غـضـب الـسـمـاء، حول ما حصل، الارتـبـاك نجده في عيونهم المترقبة. يمر عابر سبيل ويسألهم ماذا هناك؟ لماذا؟ لايفهمون؟

في الحكاية.. لكل قصته، ولكل كذبته أيضاً، وتمثل مشاهد الفيلم شهادات متباينة لشخصيات القصة (الكاهن والحطاب وقاطع الطرق والزوجة وروح الزوج) في سرد مطول مصاغ من المخرج «كوروساوا»، استقاه من كتاب لـ«رينسكو أكوتاجاوا»، عنوانه «في بستان». سيناريو مذهل بقوته ودقته في حبك الحقيقة وسترها بين شخصيات العمل.. يقول الكاهن في البداية «الحياة الإنسانية حقاً ضعيفة، تنتهي كالندى مع الصباح..».

وللعلم، فإن جزءاً كبيراً من كادر العمل لم يفهموا العـمـل بشكل عميق أثـنـاء التصوير، وطلبوا من «كوروساوا» تفسيراً، فرد عليهم قائلاً: «الطبيعة الإنسانية هكذا، الإنسان مغلق أمام نفسه، حتى حـين يـتـحـدث عـن نـفـسـه. الأبـطـال في السيناريو يعبرون عن ماهية الإنسان، عن أنه لا يستطيع ولا يود أن يعيش دون كذب. وهـذه الميزة الإنسانية مفضوحة بعمق في السيناريو. أحد الأبطال يسكت عن الحقيقة ليس فقط في الحياة، لكن بعد الموت. وأنتم تؤكدون أن السيناريو غير مفهوم، ولكن النفس الإنسانية غير مفهومة أيضاً. خـذوا الـعـالم الداخلي للناس، فهو بحد ذاتـه أحجية ويقيناً ستفهمون الفيلم».

وهـكـذا اختـصـر «كـوروسـاوا» مـا يمكن استنتاجه من هذا العمل الإبداعي، عندما أثارالتساؤل حول من يقول الحقيقة..؟ ولا يحصل المتلقي على جـواب.. المطر المتساقط خلال السرد يغسل، ويفضح الإنسانية، فمع كل قصة، يختصر كل راوٍ الصدق والإنسانية في شخصه ويكذبُ الآخرين، وهو طبعاً كاذب... فالإنسانية كاذبة وهنا نجدها حتى بعد الموت تصر الروح على الكذب.

في المشهد الأخـير طفل يـصـرخ، الأمـل بالإنسان قد عاد، ها هو الطفل القادم بلا ذنوب يأتي باكياً على ضياع وتشرذم الإنسانية وما آلت إليه، يقول الكاهن في البداية «سأفقد إيماني بالإنسانية فهي أسوأ من قطاع الطرق والحرب والطاعون والمجاعات....».

مـن الجـوانـب المفصلية في إبـداع هذا الفيلم مشاهد التصوير، حيث تواجه الكاميرا الشمس مباشرة، وربما كان هذا أول عمل يخترق هـذه الفكرة الممنوعة سـابـقـاً، فقد كـان الشائع أن الشريط يحترق إذا ما توجه إلى الشمس، وهنا تتوضح لنا رغـبـة المـخـرج في مواجهة الحقيقة، فكانت الشمس توهمنا بتجلي هذه الحقيقة ولكن الغموض يعود ثانية مـع أغـصـان الـشـجـر الـتي تخبئ ضوء الشمس والحقيقة.

يؤكد بعض المحللين أن الفيلم يرمز لحيرة الـيـابـان وفـقـدان هويتها بعد الهزيمة ونتائج القنبلة الذرية.

■■

الفيلم إنتاج عام ١٩٥٠ فاز بعدة جوائز، وقد ابتكرت لجنة الجوائز من بعده أوسكار جائزة «أفضل فيلم أجنبي».

في المراكز الثقافية:

◄ مراسل قاسيون

للأسبوع الثاني على التوالي قام نادي السينما في المركز الثقافي العربي في جديدة عرطوز بعـرض فيـلـم سـيـنـمـائـي، عـنـوانـه (سينما بـاراديـسـو) مـن المـدرسـة الإيـطـالـيـة، وجـرى مناقشته بعد ذلـك مـع الحـضـور، بمشاركة مختصين، في النقد والإخراج.

ويحمل الفيلم طابع الكوميديا، ويـروي قصة طفل في قرية باراديسو الإيطالية وأثر السينما في حياته وحياة سكان القرية ككل. وقد طالب الحضور بإعادة عرض الفيلم، وأخذ البعض منهم نسخ منه.

وتستمر فعاليات النادي السينمائي في المركز الثـقـافي في جـديـدة عـرطـوز رغـم الـظـروف الصعبة وضعف الإمكانيات المتاحة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم توافر أجهزة صوت جيدة، وانقطاع التيار الكهربائي الطويل وغير المنتظم، حيث يتم التغلب على بعض الصعوبات بجهود وتعاون بعض المتطوعين.

يشار إلى أن الفعالية السينمائية لا تقتصر على مركز جديدة عرطوز فحسب، بل تشمل أيضاً بعض المراكز الثقافية الأخرى، كالمركز الثقافي العربي في عدرا، وهناك خطة لتوسيعها بحيث تشمل المزيد من المراكز الثقافية، وخاصة في الريف.

تحف فيلبينية بباريس

يعرض متحف «كي برانلي» بباريس حتى ١٧ تموز المقبل تحفاً نادرة قادمة من الفيلبين، والمعرض بعنوان «تبادلات الأرخبيل الفيلبيني» وهو يركز على أعمال تقليدية آتية من أقاصي الجبال، وأعماق الوديان، ومن المرتفعات الشمالية في الفيلبين.

ويضم المعرض مجموعة من المجوهرات النادرة وخصوصاً لؤلؤة (كورديليرا) وقطعاً عدّة مصنوعة من الذهب حاملة لنقوش تنتمي إلى البحرية أو القراصنة. كما تحمل القطع المعروضة العديد من النقوش، ويبرز في المنحوتات صور الجيش والحراس الجالسين والواقفين والآلهة وصور النواطير الطبيعية ومصاطب أرز المزارعين. وتفسّر أغلب القطع بدقة العلاقات القائمة بين البحر والبر، والسهول والجبال.

الفيلبين، هي رئة العصور الوسطى، سبعة آلاف جزيرة هنا وهناك مثلت طريقاً تجارياً هامّاً. وتتميز هذه المعروضات بندرتها التي تعبّر عن حضارة الشرق الأقصى في بلد هو ثالث أكبر احتياطي من الذهب والذي يعرض مجرد عينة صغيرة من الموجود حقّاً. أما الخزائن المفتوحة للزائرين فتضم مقابض أسلحة وأقنعة جنائزية وأوشـحـة وأحـزمـة حربية، وقـلادة (التيريتال) التي تتكون من سبعة آلاف حبيبة ذهبية تم تجميعها في أشكال عدة تترجم تأثر الفلبين بالحضارة الهندو-أوروبية.

■■

«إعلام» حالة الطوارئ

◄ نور أبو فرّاج

تخلّت وسائل الإعلام المحلية والعربية خلال السنتين الماضيتين عن العديد من أخلاقيات والمبادئ الإعلامية الأساسية، متذرعةً بالحرب والفوضى والحاجة لنقل الأخبار بأسرع وقت ممكن، وكان منع النظام السوري لوسائل الإعلام العربية من الدخول بصورة رسمية إلى البلاد في البداية قد «شرعن» هذه الحالة من الفوضى الإعلامية، وأعطى تلك القنوات مبرراً معلناً لتفسر أسلوب تغطيتها للحدث السوري، ليتضح فيما بعد أن أسلوب التغطية لم يتغير حتى بعد دخول مراسيلها بصورة شرعية أو غير شرعية، وباستخدامها تقنيات الاتصال المتطورة التي مكنتها من البث من داخل البلاد.

يستطيع أي مشاهد لنشرات الأخبار استرجاع حقبة «الشهود العيان» التي ملأت شاشات التلفاز، أو مئات مقاطع الفيديو التي تُبث «قبل أن يتسنى للمحطات التأكد من صحتها»، ويستطيع أيضاً دون عناء كبير تذكّر كم المقالات والمواد الصحفيةً المكتوبة التي تمتلئ بالشتائم أو المفردات الطائفية وتنطلق من افتراضات على اعتبارها حقائق.

يمكن استرجاع بعض التقارير التلفزيونية المصورة على التلفزيون الرسمي السوري والتي لم تجد ضيراً من تصوير أشلاء القتلى وبثها على أنغام الموسيقا! ولقطات شديدة القسوة «إعتذرت القنوات عن فظاعتها» دون أن يمنعها ذلك من بثّها!! وكانت المبررات على تلك «الانتهاكات الإعلامية» جاهزة دائماً: في الحرب كل الأدوات متاحة ومسموحة، أو تلك أساليب «ما بعد حداثية» في الإعلام!!

وللمعلومات مجهولة المصدر على ألسنة الشهود العيان والفيديوهات التي لم يتم التأكد من صحتها، أهميةٌ خاصةٌ هنا. يرجع ذلك إلى بعض الدراسات الإعلامية، أثبتت أن المشاهد سرعان ما ينسى مصدر المعلومات المقدم في وسائل الإعلام، لكنه يستطيع تذكّر المعلومات والتفاصيل دون أن ينسبها إلى مصدر، وبذلك تستطيع المعلومات المغلوطة أوغير الدقيقة التأثير في المشاهد، وتتحول في ذهنه مع الوقت إلى حقائق، وبالطبع تزداد هذه الظاهرة في حالات الحروب والكوارث والأزمات حينما يكون المواطنون متعطشين لمعرفة الأخبار دون أن يتسنى لهم التدقيق في مضمونها.

يمكن أن يساق مئات الأمثلة على ذلك: من التقارير التي انتشرت إبان حرب العراق عن وجود الأسلحة الكيماوية، ليتلاشى الحديث عنها فيما بعد، أو ما يحدث في سورية حالياً من تصريحات و«دراسات» حول استخدام الأسلحة الكيماوية، أو ما نشر مؤخراً في جريدة الحياة حول لجنة تحقيق إسرائيلية تثبت أن «محمد الدرة حيٌ يرزق!!».

كيف يمكن الحديث عن آلية ضبط لمضامين وسائل الإعلام، وتحديداً في زمن الحرب، وفي الوقت الذي ينشغل فيه الإعلام الرسمي بتأسيس المزيد من القنوات الإعلامية ووضع استراتيجيات إعلامية فضفاضة، والإبقاء على قنواته السابقة على الحال ذاتها؟

حينما لا يمكن التحكم بمضامين وسائل الإعلام الخارجية يصبح خلق بدائل إعلامية تتسم بالموضوعية وعمق التحليل حاجةً ملحةً، وخاصةً إن كان الخطاب الرسمي السوري يرى في كل ما يحصل حرباً إعلاميةً في المقام الأول!!

■■

أشياء تتداعى..

◄ رامي العلي

يلخص الروائي النيجيري تشينوا أتشيبي (١٩٣٠ــ ٢٠١٣)، تجربته بجملة واحدة يقول فيها: «ريثما يملكُ الأسودُ مؤرّخيهم، سيبقى تاريخ الصيد يُمجّد الصيادِ» عندما اتخذ قراره بأن يصير كاتباً. ولد «أبو الأدب الأفريقي الحديث» كما لُقّب، في شرقي نيجيريا، وطاف أرجاء مدة ٣٥ سنة للتبشير بـ«الكتاب المُقدس» في أراضي شعب «الإيغبو».

درس الإنكليزية والتاريخ والدين في جامعة «إبادان» التي أنشأها الإنكليز في السنواتَ الأخيرة من استعمارهم نيجيريا. وتتوتر حبكاتُ أعماله بالصراع الدائر بين القديم والحديثَ في مجتمعه، بين آلهة أجداده الوثنية ومسيحية أبويه. تلك الآلهة تداعت، حيث ظهر الرجل الأبيض المُستعمر بجنوده ومُبشّريه، وتداعت معه حياة مَجتمع بأكمله. هكذا يكتب روايته الأولى «أشياءٍ تتداعى» (١٩٥٨)، وهي الأكثر شعبيةً بين أعماله الكثيرة وكان قد اقتبسَ عنوانها من قصيدة للشاعر الايرلندي ويليام بتلر ييتسومن أعماله الأخرى منها«لم يعد مطمئناً» (١٩٦٠)، و«سهم الرب» (١٩٦٤)، و«ابن الشعب» (١٩٦٦)، و«كثبان السفانا» (١٩٨٧).

تدور أحداث الرواية التي تعتبر من كلاسيكيات «أدب ما بعد الاستعمار» في أواخر القرن التاسع عشر، في منطقة متخيّلة من تسع قرىً يسكنها شعب «الإيغبو»، أما بطلها أوكونكوو ذلك المصارع الذي يُقدّس آلهته، ويعيش مع زوجاته وأبنائه من زراعة محصول «اليام»، ويحترم شيوخ القبيلة وتقاليدها، فقد أصبح مثالاً على ذلك المُستعمَر الطيب الساذج، إذ أعطى الرجل الأبيض أرضاً ملعونة من الآلهة ليبني عليها كنيسته. يقوده كبرياؤه إلى مسح سيفه بالرمل ليقاتل وحده ضد مُبشّري وجنود «الرجل الأبيض» وشرطته ومحكمته حطمت عالمه بعنف، وشنق نفسه بعدها حين رفضت قبيلته أن تحارب معه، وحين خذلته آلهته.

كتب أتشيبي الشعر والنقد وقصص الأطفال، وخاض معاركَ ثقافية كان من أبرزها معركته مع الروائي الكولونيالي جوزيف كونراد صاحب رواية «قلب الظلام» الذي وصفه أتشيبي بأنه «كان عرقياً عنصرياً سلخ عن سِكانِ إفريقيا الأصليين إنسانيّتهم سلخاً تاماً». قام أتشيبي بإرسال المخطوطة الوحيدة لروايته «أشياء تتداعى» إلى وكالة متخصصة بالطباعة على الآلة الكاتبة في بريطانيا، ولكنه لم يتلقّ النسخة المطبوعة طوال أشهر فهزل جسده من الحزن على روايته التي كادت أن تضيع، لأن صاحبها شابٌ من «قلب الظلام»، قرأ في صغره كتب المغامرات، حيث «الرجل الأبيض» هو «الذكي» الذي يحارب أولئك «الهمجيين» و«الوحوش». وعندما وضع أتشيبي «يده على المحراث»، بدأ ذلك العالم المليء بالوجوه والأقنعة البيضاء بالتداعي.

■■

مهرجانات

«تشيخوف المسرحي الدولي»

تشهد موسكو مهرجان تشيخوف المسرحي الدولي خلال شهرين (١٩ أيار-١٤ تموز) وهو يعتبر أكبر محفل لعرض خيرة إنجازات الفن المسرحي في العالم، حيث ستقدم خيرة العروض المسرحية الروسية والأجنبية في إطار الدورة الحادية والعشرين. وقد منح شرف افتتاح المهرجان هذه المرة إلى جيمس تيريه حفيد الممثل الهزلي العظيم شارلي تشابلن والذي سيقدم عرضه الجديد «راؤول». بينما ستشارك أخته «أوريليا تيريه» في العرض المسرحي «همس الجدران» الذي أخرجته أمها فكتوريا تيريه– تشابلن. ويشارك المخرج الكندي روبير ليباج في المهرجان بمسرحية «أوراق اللعب» التي ستقدم في إخراج مبتكر على ميدان سيرك نيكولين بموسكو. ويقدم عدد من فناني الباليه العالميين عروضهم على خشبات مسارح موسكو. فستقدم راقصة الباليه المعروفة سيلفيا هيلليم برنامجها الراقص «على بعد ٦٠٠٠ ميل»الذي يتضمن إبداعات أشهر مخرجي عروض الباليه المعاصرين مثل ماتس ايكا ووليام فورسايت وإيرجي كيليانا. أما البريطاني ماثيو بورن فسيقدم باليه «الحسناء النائمة» من ألحان بيوتر تشايكوفسكي. وسيشارك في المهرجان أيضاً مخرج الباليه الشهير «جوزيف ناج» والراقصة الأسبانية «ماريا باخيس»، والمخرج التايواني «لين هواي مين» بعرض باليه «تسع إنشودات». وتشارك في المهرجان فرق مسرحية عالمية شهيرة مثل مسرح «كاميرشبيله» الألماني الذي سيقدم عرض «المحاكمة» المقتبس من رواية فرانتس كافكا.

«مراكش الدولي للمسرح»

عاشت مدينة مراكش المغربية على وقع فعاليات مهرجانها الدولي للمسرح، الذي بلغ دورته التاسعة، ونظمه فرع النقابة المغربية لمحترفي المسرح بـ«محافظة» مراكش، وقد عرفت هذه الدورة مشاركة واسعة من فرق مغربية وأخرى عربية وعالمية.

وعلى مدى أسبوع قدمت عروض مسرحية وطنية ودولية بكل من مسرح دار الثقافة والمسرح الملكي وقصر المؤتمرات. كما كانت هذه التظاهرة المسرحية مناسبة لتبادل التجارب الفنية والتحاور الثقافي.

وقد أحيت فرقة مسرح المدينة، حفل الافتتاح، بعرض مسرحيتها الكوميدية «الدق والسكات» للمؤلف عبد الكبير شداتي والمقتبس عن فكرة للكاتب ألبير كامو وإخراج هشام الجباري. وتتميز هذه الدورة ببرمجة أعمال مسرحية عالمية، وعلى رأسها أوبرا «ناي سحري» للكاتب والمخرج العالمي الكبير «بيتر بروك» بشراكة مع المركز الثقافي الفرنسي بمراكش، ومسرحية «شوكولاتة» لفرقة «كوستلازيوني»» الإيطالية.

وتمثلت المشاركة العربية في عرض مسرحية «مايا» لفرقة سيدي بلعباس من الجزائر، أما العروض المغربية فشملت كلاً من فرقة المسرح الوطني بمسرحية «الرجل الذي» و«مولات الخال» لمسرح أكاديما ومسرحية «من أخبار عازف الليل» لفرقة الأراجوز، و«أش داني» لمسرح أرلوكان، و«حمار الليل ف الحلقة» لورشة الإبداع دراما، و«امرأة وحيدة تؤنسها الصراصير» لمسرح المدينة الصغيرة بالإضافة إلى مسرحية «مهرجان الزفاط» لفرقة الجيل الصاعد.

للانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	٠٩٣٢٨٤٨٩٨٥	دمشق وريفها	علاء عرفات	٠٩٤٤٦٣٦٦٤٠	طرطوس	رئيف بدور	٠٩٣٣٥٨٦٩٢٨	الحسكة	حمدالله ابراهيم	٠٩٩٩٢١٢٤٠٤
السويداء	مهند دليقان	٠٩٩١٥٨٦٧٣١	حمص	محمد زهري زهرة	٠٩٣٣١٤٥٨٩١	حماة	أنور أبوحامضة	٠٩٣٣٧٦٣٨٨٨	حلب	جمال عبدو	٠٩٣٣٧٩٦٦٣٩
			اللاذقية	صلاح طراف	٠٩٨٨٣٨٦٥٨١	دير الزور	زهير المشعان	٠٩٣٢٨٠١١٣٣	الرقة	محمد فياض	٠٩٤٥٨١٧١١٢

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 2013/5/25) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

وائل الدهان لـ«قاسيون»:

الاعتبارات الوصائية غير الفنية غرّبت الفن عن المجتمع

◄ حاورته: إيمان الذياب

● ما الذي جذبك لاختصاص النحت في الفنون الجميلة؟

عندما استحدثت كلية الفنون الجميلة في سورية في ستينيات القرن الماضي جرى الإستعانة بأوربا وروسيا .. الخ، تم الاشتغال على محورين: التكنيك (كيفية صب البرونز مثلاً وغيرها من التقنيات)، والثاني الفكر الأوربي- الذي كان ناضجاً نوعاً ما في تلك الفترة، حيث جرت محاولة للمزاوجة بين الفكر الأوربي والسوري.

السوري يأخذ من حضارة الآخرين لكنه لا يأخذها خالصة بل يعمل على الدمج والمزاوجة بين أفضل ما في العالمين، عالمه «القديم» ممثلاً بتراثه من جهة، والجديد الذي يتعلمه من الخارج من جهة أخرى، ونشأت في تلك الفترة نواة أنتجت وأفرزت فناً متطوراً بسمات سورية، يوازي الفن العراقي والمصري الذي كان يسبقنا نوعاً ما. ولكن لاحقاً جرى انقطاع في هذا التطور لأن من أرسلوا في بعثات للخارج وأصبحوا لاحقاً قيمين على الفن، لم يكونوا مؤهلين وليس لديهم أفق.

◄ ببليوغرافيا:
فنان تشكيلي، أكاديمي، محترف اشتغل على تقنية النحت الخزفي
من مواليد دمشق ١٩٦٩، ودرس في كلية الفنون الجميلة قسم النحت
عضو اتحاد الفنانين التشكيليين السوريين ومدرس لمادتي الخزف والنحت في العديد من المعاهد السورية
رئيس قسم الخزف في معهد الفنون التطبيقية بدمشق
له العديد من المعارض الفردية والجماعية داخل سورية وخارجها..

ويكمن السبب في طريقة اختيارهم والتي خضعت لاعتبارات (حزبية أو سياسية ضيقة) وليست فنية، وقد اصطدم كثير من الفنانين الحقيقيين بالعقلية المتحجرة لهؤلاء مما أدى لانسحابهم قسراً أو انكفاء بعضهم، بحيث عملوا على تطوير فنهم بعيداً عن بنية المجتمع، وكل ذلك أثر سلباً على تطور الحركة الفنية التشكيلية السورية المعاصرة، وأنتج أشخاصاً ليس لهم علاقة بالفن ومفاهيمه، يحافظون على مصالحهم الشخصية أكثر من الحفاظ على مصالح المجتمع الفني، ويجيرون كل شيء لمصالحهم بدلاً من العمل على بنية المجتمع.

● وبرأيك هل هذا ما جعل الفنانين السوريين نخباً بعيدة عن هموم المجتمع؟

الشخص الذي أخذ فرصة غيره في أن يصبح قيماً على الفن، والمعنيون بالتغيير، ابتعدوا، أو أبعدوا، ليكسبوا أنفسهم على الأقل، مما أدى لهذا الشرخ بين الفنان التشكيلي والمجتمع.

ارتبط الفنانون بالمجتمع بـ«منطق الحرفة»، فالفنان يشتغل على فنه الخالص، ولكن الناس كانوا يستسيغونه، وكان هذا الفن الشعبي الذي ارتبط بالناس، فارتقى بهم وارتقى الفنان معهم أيضاً، وعندما صار هذا الشرخ، وابتعد الفنان عن الناس، كان يعتقد أنه سيرفع الناس لمستواه ولكنه بالنتيجة كان مضطراً لأن يتراجع بفنه تحت ذريعة ضرورة أن يفهمه الناس.

أنا اشتغل على الفن التركيبي المرتبط ليس فقط بالكتلة والفراغ، وإنما أيضاً بشيء له علاقة بالإضاءة والصوت.. الخ، بينما عندما أعمل تمثالاً ذا أبعاد، يستطيع الناس تقييمه بأن تقول (أحبه أو لا أحبه) ولكن ليس هناك مجال لأن تقول لم نفهمه. الفن التركيبي يتعلق بمنطق آخر له علاقة بالفلسفة أكثر. وهناك أمثلة كثيرة عليه. في أوربا عندما رُفع شعار أن البلاستيك يغطي المكان كبيئة، قاموا بتغطية مساحة ٥٠ هتكاراً من الأشجار بالبلاستيك الشفاف وأغلقوها بحيث تكون هذه دعوة للتأكيد على أن هذا الشجر أصبح بلاستيكاً، لأن البلاستيك يغطي الأرض، وهذا يخلق إمكانية لفهم الفكرة، بمعنى أن يكون للعامة وعي، يمكنّها من فهم الفن. حتى أن هذا خلق إشكالية عند الفنانين الذين انقسموا حول ضرورة الشرح أو الاكتفاء باستقبال الفكرة من الناس بينما شعر البعض الآخر ببعد الناس عنه وبدأ يعمل عليهم.

● وماذا عن التجربة مع الخزف؟

تاريخياً الخزف كان له شقان، الشق التطبيقي النفعي (صحن وفنجان وأبريق.. الخ) ويوازيه الشق الثاني التشكيلي (تماثيل وغيرها). وهناك من اشتغل على الاثنين، وزاوج بينهما (جرة وفوقها تمثال) ولكن عندما انحدرت الفنون، اضمحل الشق التشكيلي وبقي التطبيقي هو السائد بالخزف، بينما بقي النحت في الشق التشكيلي.

الخزف هو مادة تصنع منها أشياء وأدوات نفعية. في عشرينيات القرن الماضي ظهر في أوروبا تيار أكد على أن الخزف مادة للتعبير وليس فقط للاستعمال، فهو مثل الحجر والبرونز وغيره يمكن أن تجرى عليه بحوث فنية وتكون له علاقة بمادة تشكيلية..

في التاريخ الحديث لسورية لم تجر الاستفادة من الخزف، كفن، لصعوبة شغله وحاجته للمواد والتحضير والمستلزمات غير المتوفرة كالأفران وغيرها، إذ لا توجد مصادر طبيعية واسعة الانتشار والتداول للمادة كما في الصين مثلاً حيث توجد المواد الخام في السوبرماركت، بينما نضطر نحن لاستيرادها مما جعل الفنون الأخرى كالنحت والرسم تتطور ويبقى الخزف في مجال التطبيق.

بالنسبة لي ارتبطت جذوري بالخزف فجدي كان شيخ كار بهذا المجال، وهذا ما ولد فكرة المزاوجة بين النحت والخزف عندما درست، واستمرت وقد عملت عليها أبحاثاً.

السوري يأخذ من حضارة الآخرين ويعمل على الدمج والمزاوجة بين أفضل ما في العالمين تراثه والجديد الذي يتعلمه

● بهذا المعنى، ماذا عن مصير الخزف في سورية؟

لا يوجد لدينا خزافون كثر في كل سورية فهم يعدون على الأصابع. والمشكلة أن الدولة لم تساعد على تطوير هذا المجال، حيث يجب أن تنجز دراسات لتطوير بنية المجتمع على مستوى الاقتصاد أو البيئة.. الخ. المشكلة أن القيمين على مسألة الثقافة اشتغلوا بمنطق فردي وليس جماعي رغم استحداث مراكز ثقافية وغيرها من الأدوات ولكن لم يجر التفكير ببنية عامة للفنون والاستفادة منها في الصناعة، من خلال المزاوجة بين الفنون والحرف والتجارة كما حدث في بلدان أخرى.

■■

بالزاوية...!

«العقل زينة»

◄ طوني حصني

وجاء في رسالة سهل بن هارون في كتاب البخلاء للجاحظ قبل ألف ومئتي عام تقريباً ما يلي: (قد قال الأحنف بن قيس، يا معشر بني تميم ! لا تسرعوا إلى الفتنة، فإن أسرع الناس إلى القتال، أقلهم حياء من الفرار، وقد كانوا يقولون إذا أردت أن ترى العيوب جمة فتأمل ناساً عياباً، وليسوا صحاحاً، ومن أعيب العيب أن تعيب ما ليس بعيب). والظريف الممتع في هذا المقطع أن الحكيم الخطيب في هذه الواقعة كان يتحدث عن فتنة وصراع بين عشيرتين عربيتين متنفذتين كانتا من أعمدة البلاط العباسي، وكان ينصح المتخاصمين آنذاك باللجوء للعقل والمنطق في معالجة الصراع القائم بينهما، وإلى الاحتكام إلى الحجة المقنعة عند نقد الخصم والهجوم عليه. هذا الكلام تراث غابر، ولكن ما قولكم في أطراف الصراع الدائر اليوم في سورية؟ ومن أي تراث تستمد كل هذا الفهم والفهلوة؟ عامان ونيف مرا، وقلما سمع الشعب السوري كلمة مفيدة من هنا أوهناك، لا شيء إلا الشتم المقذع أو المدح الرخيص، حتى وصلنا الى لحظة لم نعد نسمع خلالها سوى النعيق الطائفي الوسخ، في حين غابت كل معالم العقل والمنطق في تبرير حجج هذا الصراع العقيم المدمر، ولم تظهر أية بوادر لبرنامج سياسي مقنع لأي من الطرفين المتشددين سواء في النظام والمعارضة اللاوطنية، والراجح أنها لن تظهر أبداً عند هذه القوى، ولكن التعويل الحقيقي يبقى على وعي شعبنا وقواه الحية، لأنه من غير المعقول أن تظل المركبة مجرورة بعقول هؤلاء حتى النهاية، هذه العقول التي أنصفتها بحق كلمات ذلك الموال الثائرللشاعر ميشيل طراد: «يا ملوك الظلم يا عروش الحرير.. مش هيك شرع الكون بكرا رح يصير.. ولا هيك رح بتضل مركبة الدنى مشلولة.. بتجرها عقول الحمير..»

tony@kassioun.org

بهاء الطاهر:

النص الرديء فنياً.. رديء سياسياً

نظمت الهيئة المصرية العامة للكتاب ندوة فكرية وأدبية في قاعة صلاح عبد الصبور حول كتاب «بهاء طاهر ناقداً مسرحياً» من إعداد الناقد شعبان يوسف.وللطاهر عدة مؤلفات من أهمها (الخطوبة وبالأمس حلمت بك وأنا الملك جئت) ومن رواياته: (شرق النخيل وقالت ضحى وخالتي صفية والدير، التي حولت إلى مسلسل تليفزيوني. والحب في المنفى) و١٠ مسرحيات مصرية: عرض ونقد وأبناء رفاعة - وحضر الندوة مجموعة كبيرة من النقاد وكتاب المسرح والمخرجين بالإضافةإلى والروائي بهاء الطاهر، الذي يمثل مسيرة طويلة من الإبداع والكتابة، فهو أحد مؤسسي قسم المسرح في الإذاعة المصرية، وقدم عدداً هائلاً من الدراسات النقدية المسرحية في فترة صعود المسرح المصري، بالإضافة إلى دراسات وتجارب عديدة في مجلة المسرح التي كان يرأس تحريرها الشاعر الكبير صلاح عبد الصبور. مايميز الطاهر هو فنية النص، فالكاتب ليس من أنصار الفن للفن، ولكنه مع الموقف الجمالي، فهو يرى أن الموقف الجمالي هو الذي يؤدي لموقف سياسي سليم، إذ أن النص الرديء فنياً هو نص رديء سياسياً؛ لأن الشكل الفني المسرحي لو كان ضعيفاً فسيساهم في تشويش الأفكار وبالتالي يضعف الموقف السياسي للمسرح، ويؤكد أن الكوميديا الحقيقية هي كوميديا جادة وهادفة بالضرورة، ويؤكد الطاهر في مقالاته دائماً على النص هو الذي يحدد النقد، وفي مداخلة الطاهر في الندوة قال: «لا ألجأ في كتاباتي إلى نظريات مسرحية خارجة على النص، وأنا أعتقد أن من أصعب الأمور الحقيقية أن يكون هناك ناقد ملتزم، فالنقد يجر على صاحبه متاعب كثيرة جداً..!».